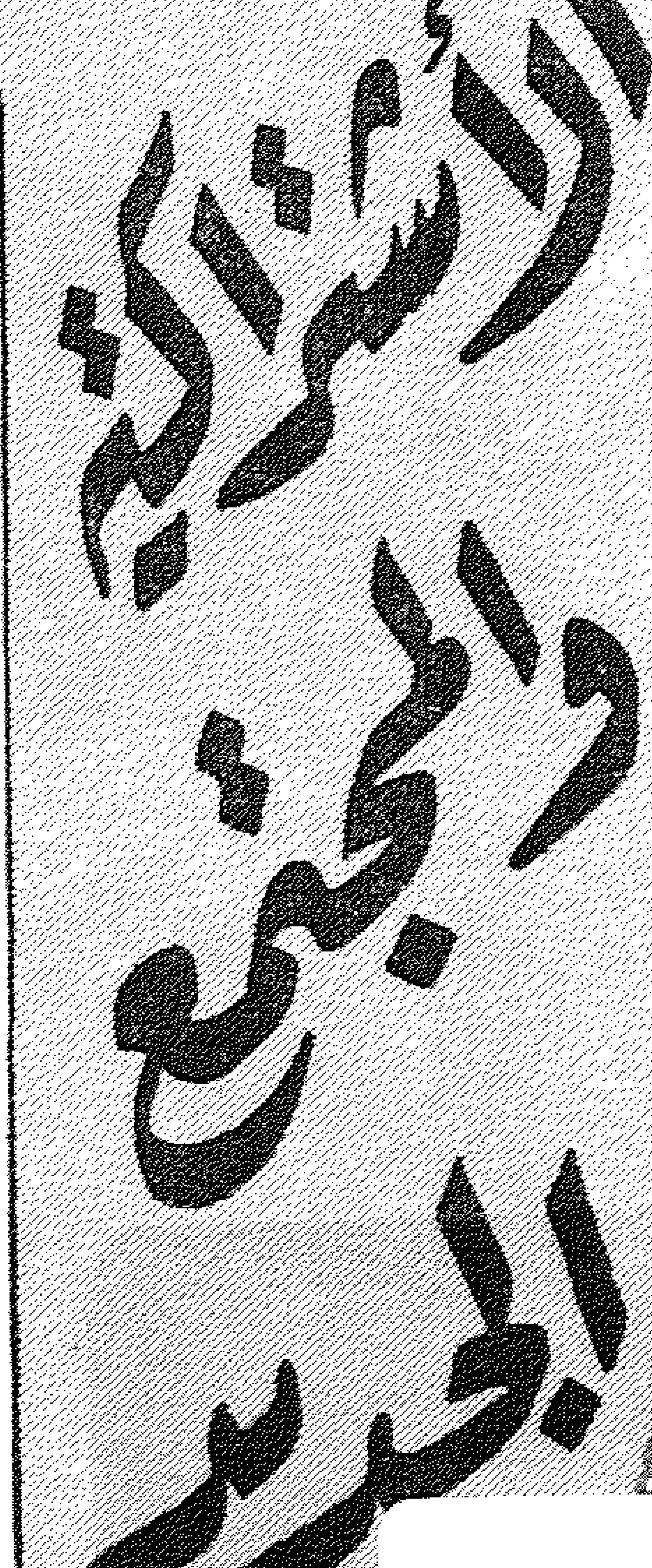
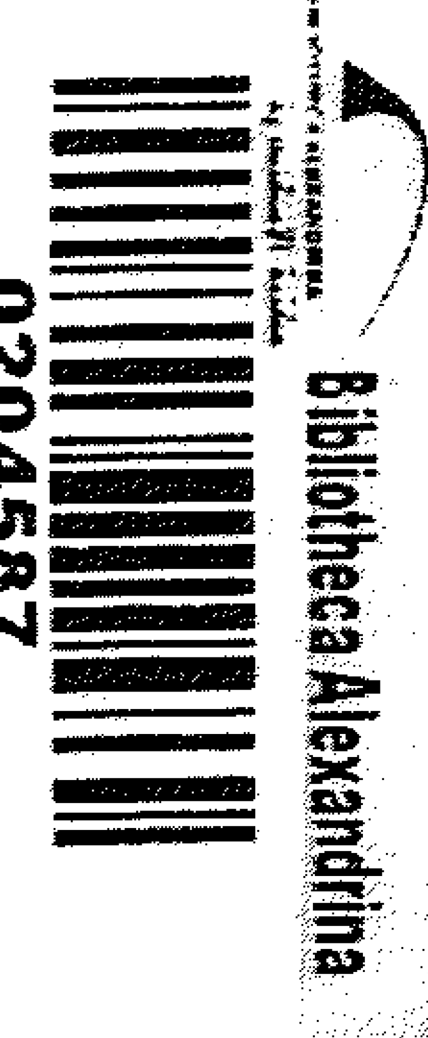
اخترنا لك ١٢٣



DOUGLAS
JAY

SOCIALISM
IN THE
NEW
SOCIETY





تأليف
دوجلاس جاى

ترجمة: جرانت اسكندر
مراجعة: حسن زكى احمد



اهداءات ٢٠٠١

المرحوم/ محمد راغب عباس

وكيل وزارة الثقافة سابقا

اخترنا لك



تأليف

دوجلاس جاى

ترجمة : جرانت اسكندر

مراجعة : حسن زكى أحمد

تقديم

مؤلف هذا الكتاب هو دوجلاس جاى أحد أعضاء حزب العمال فى البرلمان البريطانى ومن كبار رجال الاقتصاد فى بريطانيا . وقد تولى عدة مناصب وزارية هامة كما عمل صحفيا فى أشهر الصحف الانجليزية .

وهو يقدم لنا فى هذا الكتاب تعريفا للاشتراكية الديموقراطية فى المجتمع الجديد كما يبين لنا مبادىء الرأسمالية ونظام الارث والنظام الشيوعى . وكذلك يتحدث عن حيوية النظام الاشتراكى وينادى بمبادئه كأساس للمجتمع الجديد .

وهو كأحد الموجهين فى حزب العمال الاشتراكى والساعد الأيمن للمستر آتلى وقت أن كان رئيسا لمجلس الوزراء يعالج أسس الاشتراكية ويطلع القارىء على الصورة التى ينبغى أن يكون عليها المجتمع الجديد فى ظل الاشتراكية الديموقراطية وعلى ضرورة تقدير الكفايات بحيث لايتجاوز هذا التقدير الحدود التى يتطلبها أدنى حد من عدم المساواة حتى لايتأثر الانتاج العام للمجتمع ككل .

ومن ثم فهذا كتاب جدير بأن يطلع عليه الجمهور فى بلادنا وهى فى هذه المرحلة من التطور الاشتراكى الديموقراطى .

١ ـ العدالة الاجتماعية والغاية الاشتراكية

على الرغم من التقدم الفنى والثقافى الهائل الذى حققه الانسان فى القرن العشرين ، الا أنه فشل فى حل ثلاث مشكلات سياسية كبرى ، فقد فشل فى ايجاد نظام يستطيع منع المنازعات الدولية من اثارة العنف والحرب ، وفشل فى تعبئة موارد العالم البشرية والمادية لانتاج الثروة . وأخيرا فشل فى تقسيم الثراء الناتج طبقا لمبدأ من مبادىء العدالة يمكن أن يحظى بالموافقة العامة ويبشر بالرخاء والاستقرار .. وجميع هذه المشكلات التى لم تحل تهدد بالفوضى ، والمرارة ، والنزاع ، أما أولاها فتهدد بقيام حرب نووية ان عاجلا أو آجلا . والحجة التى يسوقها هذا الكتاب هى أن النظام الاشتراكى الديمقراطى ، والسيطرة الجماعية على القوى الاقتصادية والعسكرية طبقا لمبادىء العدالة التى تحظى بالقبول العام ، هما وحدهما اللذان يستطيعان منع هذه الفوضى وهذا النزاع من التحول الى كارثة ماحقة .

تعنى الاشتراكية الايمان بأن لكل انسان حقا متساويا فى السعادة وفى كل مايكسب الحياة قيمة ، وأن خير وسيلة للوصول الى المجتمع العالمى الذى يقدس هذا الحق ، هى فى الاشتراكية الجماعية ، وليست الوسائل الفردية . ومن ثم فهناك اقتناعان أساسيان للاشتراكية ، يتصل أولهما بالغاية النهائية ، حقوق معينة متساوية للجميع ، وثانيهما هو الوسيلة الأساسية التى يمكن الوصول بها الى هذه الغاية سواء أكانت سياسية أم اقتصادية .

لقد ظهرت كلمة «الاشتراكية» فى المناظرات التى جرت بين الاشتراكيين البريطانيين من أتباع روبرت أوين ، والفرنسيين من أتباع سان سيمون فى السنوات الثلاثين الاولى من القرن التاسع عشر ، ولعله مما يستحق الذكر ـ بالنسبة لمن يخلطون بين الاشتراكية والماركسية ـ أن

نذكر أن كلمة «اشتراكية» (بمعناها الحديث) يمكن ارجاعها الى المجلة التعاونية التى كان يصدرها أتباع أوين حيث ذكرت الكلمة فى هذه المجلة فى عام ١٨٢٧ ، ووصفت المذاهب التعاونية لأتباع أوين • أما فى فرنسا فالمعروف أن هذه الكلمة ظهرت مطبوعة لاول مرة فى عـــام ١٨٣٢ فى صحيفة «الكرة الارضية» التى كان أتباع سان سيمون يحررونهـــــا ، واستخدمت الكلمة فى فرنسا للدلالة على مذهب سان سيمون الخـــاص بالمجتمع ذى التخطيط الجماعى •

وهكذا تضمنت كلمة «اشتراكية» الجـــديدة ايمانا «بالاشتراك» كوسيلة لتوجيه القوى الاقتصادية التى أطلقتها الثورة الصناعية •• وان «الغاية الاشتراكية» وليست قوى السوق العمياء ، هى التى يجب أن تسهم فى السيطرة على الانتاج وتوزيع الثروة • ولقد كان أوين يؤمن ايمـانا عميقا بأن الثروة الجديدة التى أوجدتها الثروة الصناعية أسىء استخدامها لان المنافسة وقوى السوق العمياء هى التى وجهتها أكثر مما وجهتها الغاية الاشتراكية • وفى هذا يكمن الاختلاف الاساسى بين «المتحررين» المؤمنين بعدم التدخل والاشتراكيين ، وظل هذا الاختلاف أساسيا حتى اليوم. ولو أننا حكمنا من ناحية الاشتقاق فان «زمالة الانسان» هى أحسن تعبير للهدف الاصلى ، وهو المساواة فى الحقوق ولقد كان المعتقد أن منشأ كلمة «الزمالة» من الاعتراف بأن للآخرين حقوقا مساوية لحقوق الفرد نفسه• ومن ثم فحينما قال وليام موريس أن «الاشتراكية هى الزمالة» أصاب كبد الحقيقة من الناحيتين اللغوية والفلسفية •

فاذا صرفنا النظر عن الاشتقاق ، فقد كانت تلك هى الافكار التاريخية الهامة التى ألهمت الاشتراكيين فى فرنسا وبريطانيا •• ففكرة الملـــكية العامة (بدلا من السيطرة العامة) كوسيلة «أساسية» للغاية الاشتراكيــة ، بدلا من أن تكون وسيلة هامة بين وسائل أخرى ، كانت عملية تضـــييق للفكرة الأصلية ، أدخلها ماركس بعد ذلك بوقت طويل على أساس بعض الاقتصاديات الخاطئة جزئيا ، فأثارت بلبلة فكرية طويلة الامـــد .. ومع أن روبرت أوين كان اشتراكيا حقيقيا وكثيرا ما يطلق عليـــه مؤسس

الاشتراكية البريطانية ، الا أنه ــ كسان سيمون وبعض الاشتراكيين المسيحيين الانجليز ــ فكر وكتب قبل أن ينشر ماركس نظرياته بسنوات كثيرة •

ولم يكن أوين وسان سيمون يؤمنان بملكية الدولة للممتلكات الصناعية بالجملة ، اذ كان سان سيمون يؤمن بالمنظمة الجماعية التي يتولاها الأشخاص المستنيرون بما فيهم رجال المصارف والصناعة ، بينما آمن أوين بملكية «الجماعة» التعاونية (قوى التعاون) على نطاق أصغر ، الا أن أحدا لايستطيع أن ينكر أن كلا الرجلين كان اشتراكيا عظيما ، وأنهما من رواد الاصلاح•• فقد حصل أوين (الذى ولد سنة ١٧٧١) على مصانعه في نيولانارك ، فأنشأ فيها أول تجربة اشتراكية مشهورة ، في عام ١٨٠٠ وتركها في عام ١٨٢٤ ، بينما ولد ماركس سنة ١٨١٨ ، وقد وصف أتباع أوين انفسهم رسميا بأنهم «اشتراكيون» منذ عام ١٨٤١ •• وفى عام ١٨٤٤ أى قبل أن ينشر ماركس وانجلز البيان الشيوعى بأربع سنوات • أنشأ أتباع أوين (بعد عشرين سنة على الأقل من الدعاية لفكرة التعاون وانشاء جمعيات تعاونية فى السنوات العشرينية من القرن التاسع عشر ، جمعية روشديل لرواد التعاون ، التى نشأت منها الحركة التعاونية العالمية ، وفى سنة ١٨٤٨ نفسها ، أعلنت جماعة من الانجليز من بينهم شارلس كنجسلي أنهم «اشتراكيون مسيحيون» فكرتهم الاساسية وهى : التعاون الاقتصادى لا المنافسة .. ومن ثم كانت المثل العليا الاصلية للاشتراكية ــ من الناحية التاريخية ــ هى المساواة والتعاون من أجل غاية مشتركة .

وعلى كل حال ، ان أهم مايعنينا ، في الحاضر والمستقبل ، هو تحديد الاهداف الصحيحة للمجتمع ، والوسائل التى يمكن تحقيقه بها ، ولذلك لنبدأ أولا بالتمييز بين الغايات والوسائل •• ان الاشتراكيين يؤمنون بالمساواة كغاية ، ولا يقوم هذا الايمان بالمساواة على عبارات غامضة مثل «فولد الناس متساوين» اذا لو اتضح أنهم لم يولدوا متساوين ، وانما يولدون مختلفين اختلافا لانهاية له فى الخلق ، والذكاء والنشاط والمقدرة ، وانما

يقوم هذا الايمان بالمساواة على حكم أدبى ، فان لأى انسان ولكل انسان حقا ككل انسان آخر فيما يكسب الحياة قيمة ، فاذا شك أحد فى هذا التحكم ، فالجواب الوحيد عليه هو على أى أساس يجب ألا يكون الامر كذلك ؟ لماذا يكون من حقى أن أستمتع بالسعادة أكثر منك ؟ لماذا يتمتع الرجل الأبيض بحق الادلاء بصوته أكثر من الرجل الأسود ؟ أو لماذا يتمتع الرجل بحق المساواة أمام القانون أكثر من المرأة ؟ أو لماذا يحظى الشيوعى بحق التمتع بمستوى معيشة أعلى من مستوى غير الشيوعى ! بالطبع ، من الجائز أن يفقد أحد هؤلاء الافراد هذه الحقوق مؤقتا بالاعتداء على حقوق الآخرين ، الا انه لايوجد سبب لانكار مثل هذه الحقوق على الفرد أو الجماعة مهما كان الأساس . اذ أن الاقدام على هذا العمل ، استنادا الى عوامل الجد أو المولد أو الدين أو اللون أو السياسة، أو أية تفرقة غير السلوك العادى للمجتمع ، شر خطير فى المجتمع سستنكره الاشتراكيون، لان ايمانهم بالمساواة لايقتصر على شكلها الاقتصادى وانما يضم جميع الحقوق السياسية والشخصية التى تصنع السعادة وتجعل الحياة البشرية مستطاعة ، وهى ـ أى الاشتراكية ـ تقوم على أساس الاقتناع بأنه ليس لرجل أو امرأة حق طبيعى فى هذه المزايا أكثر من أى شخص آخر .

ومن ثم فاذا آمنا بأن جميع البشر يتمتعون بحق متساو فى السعادة والحياة المتحضرة ، فيجب علينا ـ لهذا السبب ـ أن نعمل على اقامة مجتمع تتجسد فيه هذه الحقوق . أما الاساس النهائى لاستنكار انعدام المساواة فهو أنه غير عادى .. فالظلم هو الشر ، ومن ثم فليس للنفور أو الحسد شأن يذكر فى هذا المجال .. والواقع أنه اذا لم يكن الظلم شرا ، فانك تستطيع ولا شك أن تتخلص من النفور بغير أن تتخلص من انعدام المساواة ، لكن اذا كان الظلم شرا ، فان النفور منه لايكون فى هذه الحالة شرا ولكنه يكون خيرا ، لانه ترفع له مايبرره ضد شىء خاطىء .

ويؤمن الاشتراكيون بالحرية السياسية والشخصية ايمانهم العميق بالمساواة ، الا أن هناك سببين يجعلان من غير المستطاع وصف هذا الايمان

بأنه مميز بالمثل للاشتراكية ، أولهما أن الاحرار يؤمنون بهما أيضا ، أو على الأقل يعترفون بذلك ، وثانيهما وهو لايفهم غالبا ، أن المساواة تعنى حقا متساويا فى الحرية .. ولذلك فان المجتمع الذى يتمتع بعض الناس فقط بالحرية فيه ، أو يتمتعون بقدر من الحرية أكثر مما يتمتع به غيرهم ، ليس مجتمعا حرا .. ومن ثم فانك لاتستطيع أن تحصل على الحرية بأى معنى حقيقى بغير المساواة .. ففى القرن العشرين كانت هناك دول كثيرة لايتمتع فيها الملونون أو الشيوعيون أو غير الشيوعيين أو غيرهم بالحرية السياسية وهكذا أصبحت *الحرية*، كما قال الاستاذ تاونى، «امتيازا» لاحدى الطبقات وليست ملكا للشعب . وهذه المجتمعات لايمكن أن يقال عنها انها مجتمعات حرة ، لان وجود جماعة من مواطنى الطبقة الثانية انكار للحرية والمساواة وتدل التجارب على أن مواطنى الطبقة الثانية فى العالم الحديث يشعرون تماما ، بمرارة بهذا الانكار ، وبأن هذه المجتمعات لايمكن أن تعيش طويلا لحسن الحظ .

والواقع أن الزمن يمضى ، الزمن الذى يستطيع أحد الشعوب أن حمد فيه ويظل «نصف مستعد ونصف حر» .

وهــذا هو السبب فى أن الديمقراطية الاشتراكية هى المــذهب الوحيد الذى يستطيع فى الواقع تحقيق آمال انســان القرن العشرين . فأنت لاتستطيع الحصول على الحرية بدون مساواة ، لأن الرجال والنساء اليوم ، وفى جميع الدول وحتى جميع الألوان يشعرون بتساوى حقهم فى أن يكونوا أحرارا ، ولهذا فان التحررية وحدها ليست كافية ، ومالم تتسع لتضم الايمان بالمساواة فانها تنكر نفسها بنفسها بتسامحها فى وجود مجتمع «نصف حر ونصف مستعبد» واذا اتسعت على هذا النحو ، فعليها أن تعترف بأن حق المساواة ينطبق على المجالين الاقتصادى والاجتمــاعى انطباقه على المجال السياسى . ومعنى هذا هو التقــدم من التحررية الى الديموقراطية ــ الاشتراكية .

وبالمثل ليست الشيوعية كافية لانها ــ فى سعيها الظاهر الى المساواة الاقتصادية ــ تنكر الحرية السياسية الى حد كبير على المجتمع الذى تحكمه

ومعنى ذلك أنها تقع فى نفس الخطأ الذى يقع فيه الأحرار ، فاذا كان زعماء الدولة الشيوعية يتمتعون بحرية سياسية أكثر مما يتمتع به غيرهم فان هذه الدولة تكون معدومة المساواة ، معدومة الحرية ، لان مبدأ المساواة يقتضى أن يتمتع الناس بحقوق سياسية واقتصادية متساوية ، فحرمانهم من أحد هذه الحقوق من أجل حق آخر معناه القضاء على المساواة باسم المساواة .

وبناء على ذلك فانه ليس من المصادفات أن تستطيع الاشتراكيــــة الديموقراطية وحدها تقديم الاجابة على المشكلة السياسية للقرن العشرين وليس ذلك لمجرد أن الاشتراكى يؤمن ايمانا صادقا بالمساواة والحرية ، وانما مرده الى سبب آخر أكثر أهمية ، وهو أنك لاتستطيع أن تحصل على الحرية الحقيقية بلا مساواة ، أو مساواة حقيقية بلا حرية . فكل منهما ينطوى على الآخر فى المبدأ والواقع معا ، ولهذا فان المحاولة التى يبذلها الأحرار أو الشيوعيون لفصلهما عن بعضهما خليقة بايجاد طبقة أقل تمتعا بالامتيازات السياسية أو الاقتصادية ، وهى حالة من شـــأنها أن تثير التوتر والنزاع ان عاجلا أو آجلا .

ماهى المساواة ؟

مما تقدم يتضح أن المساواة هى هدف الاشتراكية المحدد .. لكن مامعنى المساواة ؟ ان الاجابة على هذا السؤال ليست من الوضوح كما قد يتصور البعض مع أنه ندر أن يوجه هذا السؤال ، وندر ان يوضح الاضطراب الذى يحيط به .. فبالنسبة للاشتراكيين ، فان للمساواة معنى مختلفا فى المجال السياسى والشخصى من ناحية ، وفى المجال الاقتصادى من الناحية الأخرى .. فمن ناحية الحقـــوق السياســـية والشخصية تعنى المساواة ــ حرفيا ــ المساواة . فاذا كنا نتكلم عن حق التصويت ، واعتناق الأفكار أو التعبير عنها ، أو التمتع بالحرية أمام القانون ، أو الاشتراك فى النشاط السياسى ، أو نقد الحكومة ، فان الاشتراكى يؤمن بأنه من الواجب والضرورى أن يتمتع كل فرد بهذه الحقوق على قدم المساواة المطلقة

بغض النظر عن أى امتياز شخصى غير ذلك ، وهو الذى قيل أن الضرر نفسه يصنعه حينما يكسر القانون لحماية أغراض الآخرين ..

أما فى المجال الاقتصادى ، فمن سوء الحظ أن موضوع المساواة أكثر تعقيدا حتى من ناحية المبدأ ، لأن عددا قليلا جدا من الاشتراكيين نادى بالمساواة الاقتصادية الفعلية ، أو وحدة الدخل ، أو حتى تساوى الملكية . فقد ظل برناردو شو ينادى ردحا من الزمن بمساواة الدخل ، وان كان قد أنهى حياته متذمرا كأى مضارب من فداحة الضرائب الاضافية . وعلى كل حال لايوجد اشتراكى بمعنى الكلمة اليوم فى انجلترا ينادى بذلك لأن العمال الصناعيين وحركة النقابات المهنية المنظمة فى بريطانيا تؤمن بـ «الفوارق» وتتمسك بالدخول العالية التى تكتسب نتيجة للمهـــارة ، والتجربة ، والصلاحية . وهناك ثلاثة أسباب على الاقل لاتجعل من المناداة بالمساواة الفعلية فى الدخل هدفا عاما ، أولها أن هذه المساواة مســـتحيلة التطبيق ، ولو أمكن انجازها فلن يمكن الابقاء عليها فى مجتمع حر ، وثانيها ــ وأهمها حتى الآن ــ أن الكثيرين ممن تعلو مهاراتهم ومعرفتهم ، وخلقهم وتجاربهـــم على المســـتويات الدنيا لن يستخدموا مقدرتهم بالكامل ماداموا لايكسبون أكثر من الذين يسهمون بقدر أقل ، وهكذا لايلبث انتـــــاج السلع والخدمات أن ينخفض ، ويصبح المجتمع ككل أكثر فقرا . وهناك بعد ذلك السبب الثالث ، وهو أن المجتمع لن يعمل على أحسن نحو اذا لم يدفع للطاقة الانتاجية الأحسن أكثر مما يدفع للطاقة الانتاجية الأدنى فحسب ، ولكن الأغلبية العظمى من الجنس البشرى بما فيه الاشتراكيون تعتقد أن الشخص الأكثر مهارة والأكثر اجتهادا يستحق جزاء اضافيا ، والايمان العام هو أن الرجل والمرأة اللذين يعملان بضمير حى واجتهاد أكثر ، أو يتحملان قسطا أكبر من المسئولية يستحقان ــ بالاضافة الى المستويات العادية ــ مكافأة أعظم .

نخلص من هذه الحجج بنتيجتين أساسيتين ، أولاهما أكثر فهما من ثانيتهما عادة . والنتيجة الاولى أن «المساواة» ليست الهـــدف فى دنيـــا «الاقتصاد» كما هو الحال بالنسبة للحقوق الانسانية والسياسية ، وانمـــا

الهدف هو أدنى حد مستطاع من انعدام المساواة . والنتيجة الثانية ، :
لايجوز أن يتعدى انعدام المساواة النقطة الضرورية لضمان استخدام القدرات الانتاجية فى المجتمع استخداما كاملا معقولا . ومثار الخلاف هنا هو الى أى حد يستحق الأكثر مهارة أو تجربة أو نشاطا أو مواظبة جزاء أكبر؟ وما هو معيار التقدير هنا ؟ الجواب على ذلك هو أن يكون التقدير كافيـــا لضمان استخدام هؤلاء الأشخاص مواهبهم الخاصة وانتفاع المجتمع بهذه المواهب الى أقصى حد .

هذا هو اذن الهدف «الاقتصادى» الأساسى للاشتراكيين ، انه ليس «المساواة» بحرفيتها ، ولكنه أدنى حد مستطاع من انعدام المساواة يضمن استخدام البشر لمواهبهم بنشاط ، انه ليس حصصا متساوية ، ولكنه حصص عادلة ، انه ليس مساواة ، ولكنه عدالة اجتماعية ، وسيستخدم اصطلاح « عدالة اجتماعية » فى هذا الكتاب للدلالة على هـــذا المعنى لانه يعبر عن الهدف الحقيقى بدقة أكثر مما تعبر عنه كلمة « مساواة » نفسها .

فعلينا ألا نقبل أية حجة لانعدام المساواة الاقتصادية غير هذه الحجه وعلينا أيضا ألا نبالغ فى المعنى الذى تدل عليه ، فان ماتعنيه هذه الحجـة فعلا هو أن الدخل الذى يكسبه العامل النشط كفرد يجب أن يختلف تبعا للعمل الذى يؤديه ومدى اجادته لهذا العمل . ولكن ذلك لايعنى اطلاقا أن دخل أسرته يجب أن يتحدد كله بدخله كفرد ، لانه من الممكن تماما ـ فى حدود معينة ـ تحديد دخل العامل تبعا لطبيعة خدماته ، ودخل أسرته تبعا لاحتياجاتها ، فان من مآخذ الاقتصاديات التقليدية المؤمنة ، والتفكير الاشتراكى المتطرف أيضا ، افتراض وجود سبب أدبى أو أمر اقتصادى يوجب اعتماد دخول مستويات معيشة الأعضاء غير العاملين فى الأسرة تماما اعتمادا على مهارة الشخص العامل فيها واجتهاده.. كذلك ليس هناك مايدعو الى حرمان الأشخاص الذين لايكسبون عيشهم من العمل ، كالعجز والصغار ، والعاطلين ... الخ .. من الدخل ، فليس معنى القدرة على العمل اكتساب العامل حقا فى المكافأة تبعا لطبيعة عمـــله وحرمان غير

القادرين على العمل ممايقيم أودهم . فقد اعترف الرأى العام منذ أمد بعيد بظلم حرمان هؤلاء الأشخاص من الدخل وبأنه من الظلم البين ، رفع مستويات معيشة الاطفال وغيرهم ممن لايعملون بكسب شخص آخر ولعل عامل القدرة الذى سببه هذا التخبط فى التفكير الاشتراكى من الفقر وانعدام المساواة أكثر مما سببه أى عامل آخر ، لان الاسر التى تعتمد على عائل قليل الكسب كانت أكثر الأسر معاناة على مر التاريخ ، وما زال الجزء الأكبر من السياسة الاشتراكية يتجاهل أن الطفل لامسئولية عليه اطلاقا اذا كان أبواه غير منتجين أو كسولين . ولذلك يجب أن نوضح ما هو المقصود بالحد الأدنى من انعدام المساواة بوصفه الهدف الاشتراكى الأساسى .

٢ - لماذا يفشل عدم التدخل

هذا هدف الاشتراكية .. الا أن هناك اختلافا اشتراكيا آخر هاما ذلك هو أن عملية التدخل غير المخططة للتبادل الحر أو للأسواق الحرة لايمكن في أية ظروف محتملة ، أن تؤدى الى العدالة الاجتماعية كما عرفناها آنفا • لان السوق الحرة لن تلبث أن تؤدى فى أغلب الحالات وعلى نحوسريع مركز ، الى انعدام مساواة أكثر من الحد الأدنى اللازم لاستخدام الطاقات البشرية • وهذا هو النقد الاشتراكى الأساسى لعدم التدخل، وجوهر القضية الاقتصادية الاشتراكية ، فاذا استندت القضية الاشتراكية الى هذا الأساس فستكتسب منحة لاتبارى •

لكن من أين لنا أن نعرف هذا صحيح ؟ رب قائل : كيف نعلم أن التبادل الحر يؤدى عادة الى انعدام مساواة مفرط ؟ كيف نستطيع أن نحدد أدنى درجة يمكن تجنبها من انعدام المساواة، والاختلاف بين الدخول صحيح أنه لايوجد معيار لذلك ، ولا مقياس حسابى بين أعلى الدخول المكتسبة وأدناها يمكننا من معرفة الحد الأدنى الذى لايمكن تجنبه ، وانما يمكن الاجابة على السؤال الخاص بدرجة انعدام المساواة التى لايمكن تجنبها بـ «التجربة والخطأ» وبالضغط الاشتراكى المستمر فى اتجاه الاقلال من عدم المساواة ، والاستمرار فى هذا الضغط الى أن تظهر أدلة واضحة من قلة بذل الجهد أو قلة الانتاج ، أو من نفور قوى بين العمال المهرة ، يشير الى أن العملية قد تجاوزت مداها المعقول •

ولكن هذا الاختبار يبين بما لايدع مجالا للشك ، أن التبادل الحر الذى لايقترن باعادة توزيع عادل للدخل ، ينتج دائما انعدام المساواة ويكفى للدلالة على ذلك مقارنة توزيع الدخل ، بعد فرض الضرائب المباشرة فى الولايات المتحدة أو بريطانيا ، فى الفترتين ١٩٠٠ — ١٩١٤ من ناحية ، و ١٩٤٠-١٩٦٠ من ناحية أخرى ، فليس هناك أى مجال للشك

فيأن انعدام المساواة كان أكثر شدة في الدولتين أثناء الفترة ١٩٠٠-١٩١٤ مما صار اليه بعد خمسين عاما . اذ كانت الفترة الأولى فترة الثورات الخيالية التي لا ضرائب عليها ، والدخول الخيالية التي نعمت بها أسر بسر، روكفلر وكارنجي في الولايات المتحدة ، والثروات الخاصة الهائلة - التي ورث معظمها - جنبا الى جنب مع الفقر المدقع في بريطانيا . ففي عام ١٩٠٥ مثلا (وقبل أن تعرف الولايات المتحدة ماهي ضريبة الدخل) ، كان أصحاب الملايين الجدد في الدولتين بمثابة الزخرف المألوف في المجتمعين البريطاني والأمريكي ، ولم يكن هناك حينذاك معاش تقدمه الدولة للطاعنين في السن ولا اعانات للمرضى أو العاطلين في كلتا الدولتين . الا أن انعدام المساواة والفقر وخاصة في الدخول ، قد انخفضا كثيرا الآن ، وأن بقي كثير من الفقر في الدولتين ..

ومع ذلك فقد زاد الانتاج والطاقة الانتاجية في الدولتين خلال العشرين سنة الماضية بسرعة تعادل ، ان لم تزد على ، سرعة زيادتها في الخمسين سنة التي انقضت منذ عام ١٩٥٠ مما يثبت أن درجة انعدام المساواة التي كانت سائدة في بريطانيا والولايات المتحدة وغيرهما قبل سنة ١٩١٤ كانت مفرطة بالمعنى الذي شرحناه آنفا ، بل لقد كانت أعظم كثيرا من الحد الأقصى اللازم لنجاح النظام ، اذ أن النظام أدى عمله على نحو أحسن كثيرا أثناء العشرين سنة الاخيرة . وزب قائل ، استنادا الى الأدلة التاريخية ، انه وان كان انعدام المساواة قد أدى الى زيادة الانتاج ، فمن الممكن أيضا أن يؤدي الى جهد فردي أعظم . ولكن الأمر ليس كذلك ، فالمقياس العملي الوحيد للجهد المبذول هو مايحققه الاقتصاد من نجاح عام في زيادة الانتاج .

ان السبب الرئيسي في نجاح النظام الاقتصادي أثناء الخمسين سنة الأخيرة في الدول الديموقراطية التي تضاءلت فيها المساواة ، لا يتصل أساسا بدرجة انعدام المساواة ، وانما مرده أساسا الى أسباب الكساد الدورية التي وقعت أثناء هذه الفترة وأحدثت بطالة واسعة النطاق حتى سنة ١٩٣٩ ، وان كان من المحقق أن بعض وسائل العدالة الاجتماعية

(كالاعانات الاجتماعية التي تصرفها الولايات المتحدة) تساعد أيضا على تخفيف حدة هذه الازمات الدورية .. ومما تقدم يتبين أن انعدام المساواة المفرطة (وانعدام المساواة فى الفقر المدقع أيضا) كانا متفشيين قبل سنة ١٩١٤ .

ومع ذلك فان انعدام المساواة فى ذاك العصر كان راجعا الى وجود نظام التبادل الحر غير الخاضع لأية سيطرة ، بالاضافة الى نظام الارث . فقد كانت الدخول والثروات التى أوجدها هذا النظام فى مجتمع صناعى متقدم هى فى الواقع دخول فترة ماقبل سنة ١٩١٤ ، وهى الفترة السابقة على بذل أى جهد فى بريطانيا لاعادة توزيع الدخول جماعيا على مبدأ العدالة الاجتماعية .. الا أن حكومة العمال فى انجلترا ، والقانون الجديد الذى أصدره روزفلت فى الولايات المتحدة استطاعا أن يحرزا تقدما حقيقيا نحو العدالة الاجتماعية .

ولكن عنصر السخرية فى القصة لم يتبين جيدا للشعب البريطانى ، لان عقوله كانت متأثرة تماما بدعاية المحافظين أو الشيوعيين السياسية . وعنصر السخرية هو الآتى :

لم يقتصر الامر على نجاح نظام الانتاج منذ تحرر الشعب البريطانى من التبادل الحر غير المسيطر عليه كوسيلة لتوزيع الدخول فحسب ، ولكن هذه الحركة جاءت أيضا ـ منذ عام ١٩٤٠ الى ١٩٤٥ ، فى بريطانيا و ١٩٤١ الى ١٩٤٥ فى الولايات المتحدة وهى السنوات التى تميزت بالتقدم السريع نحو المساواة ـ نتيجة للرغبة الشديدة فى دفع جهاز الانتاج الى العمل بأقصى طاقته بعد أن تبين أن العدالة الاجتماعية ضرورة للمجهود الحربى فى تلك السنوات . وفى ظل هذه الظروف تبين أن المساواة التى ظل الرجعيون أمدا طويلا يدعون أنها عائق فى وجه زيادة الانتاج ، كانت شرطا أساسيا وضرورة قصوى لزيادة الانتاج عندما جاءت أعظم الأزمات .

وهناك أدلة كثيرة أخرى على أن التبادل الحر غير المخطط للسلع والخدمات يؤدى الى ايجاد تفاوت كبير فى الدخول ، ففى الدول الكثيرة التى لم يبذل فيها أى جهد جماعى واع لاعادة توزيع الدخول ، ظهرت

الثروات الخاصة الهائلة جنبا الى جنب مع الفقر المدقع . وقد لوحظت هذه الحالة بصفة خاصة فى اليابان حتى عام ١٩٤٥ ، وفى ايران ومصر بحيث كانت الفرص مهيأة للحصول على دخول هائلة اذا كان الفرد ماهرا أو محظوظا . وحتى الآن لم ينفذ أى نظام فعال لاعادة توزيع الدخل .

وحتى فى أمريكا وبريطانيا نفسهما حيث بذلت الجهود للاقلال من انعدام المساواة فى المجتمع ، فقد صنعت ثروات خاصة هـــائلة لايكاد يتصورها العقل بل تعجز أمامها ثروات عصر روكفلو ــ كارنجى. فقد ورث مستر بول حتى صاحب شركة بترول حتى ، نصف مليون دولار عن أبيه . الا أنه استطاع ــ منذ عام ١٩٤٥ ــ أن يكدس ثروة شخصية قدرت بألف مليون دولار (حوالى ٣٥٠ مليون جنيه استرلينى) باستخدام ذكائه واختياره المنطقة الصحراوية على حدود الكويت التى تبين أنهـــا تكاد تنفجر بما فيها من بترول . ولقد سعى مستر أوناسيس ليكون على هذا القدر من الذكاء والحظ فى بناء واعارة السفن ناقلات الزيت عندما كان العالم بحاجة الى هذه السفن .

ليس هناك من ينكر أن هذين الشخصين متوقدى الذكاء قدما للعالم خدمة جليلة بتهيئة البترول وناقلاته فى الوقت الذى كانت الحاجة ماســة فيه اليهما .. الا أننا مهما شطحنا فى تقدير جهودهما ، ومهما تمـــادينا فى تقدير عظمتهما التنظيمية ، فاننا لانملك خيالا خصبا الى درجة تمكننا من القول بأن ثروة قيمتها ٣٥٠ أو ٤٠٠ مليون جنيه هى الحد الأدنى الذى يجب أن يكسبه رجل واحد ليحفزه ذلك على الكشف عن البترول أو بناء ناقلات البترول فى اللحظة المناسبة .

وهناك أمثلة أخرى لاثبات هذه الحقيقة ، فقد دلت تجارب المضاربة فى الاراضى فى انجلترا على ارتفاع أسعارها الى مستويات خيالية . ففدان الارض فى لندن الذى لم يكن يباع بأكثر من ٥٠٠٠ جنيه منذ عشر سنوات بلغ سعره أخيرا ٥٠٠,٠٠٠ جنيه بل ١٠٠٠,٠٠٠ جنيه بسبب التبادل الحر ولان هناك مشترين بهذه الأسعار الخيالية ، ولو لم يكن هناك مشتر بهذه الاسعار الخيالية لاضطر بائعو الارض الى بيعها بسعر أرخص ، ولـــكن

المنافسة من أجل وحدة واحدة من سلعة نادرة رفعت السعر الى هـــذه المستويات غير المعقولة . وهنا أيضا تنشىء السوق الحرة سلما ومجالا يفوق أى شىء لازم حتى لنجاح هذا النظام .

والقول بأن هذا المثل أو تاريخ حياة مستر جتى ومستر أوناسيس ليسا الا استثناء قول لايعتد به ، لان الاستثناءات هى التى تبرهن على القاعدة وامكان حدوث عدة حالات متطرفة كهذه فى فترة قصيرة فى أحد أركان الاقتصاد العالمى يوحى بأن هناك قوى تسعى دائبة لانعدام المساواة الشديدة ولو على نطاق غير صارخ كهذا . وليس من شك فى أنك ستجد أمثلة مشابهة لهذه الحالات ـ ولو أنها قد لاتكون مفزعة مثلها ـ فى جميـــع الدول التى لم يبذل فيها جهد جماعى لتوزيع الدخول بعدالة أكثر .

ومن السهل أيضا أن ترى أنه اذا سمح لثروات على نطاق ثروتى جتى وأوناسيس بالانتقال بالوراثة الخاصة غير المشروطة فان انعدام المســـاواة يصبح خياليا .. ورب قائل أن مستر جتى كان بحاجة فعلا لتكديس ٢٥٠ مليون جنيه ليعثر على الزيت ، لكن اذا ورث غيرهما ٢٥٠ مليون جنيـه فانهم لن يضيفوا اليها شيئا سواء عملوا أو لم يعمـلوا .. فالارث شىء اضافى منفصل عن التبادل الحر ، وانت لاتستطيع أن تلوم التبادل الحر على الشرور المؤسفة التى يسببها الارث . ونرد على ذلك بأنه اذا سمح للارث غير الخاضع للسيطرة بالبقاء ، فانه لن يلبث أن يضاعف ، آليا ـ انعـــدام المساواة المفرط الذى يحدثه التبادل الحر ذاته ، ولذلك تصبح الحاجة ماسة الى اتخاذ اجراءات اشتراكية صارمة للقضاء على الشرور الأصلية .

نخلص من هذا بأن المساواة فى الفرص لاتكفى ، فمثلما يعتقد الاشتراكى بأنك لاتستطيع أن تمضى فى مبدأ العدالة الاجتماعية الى نقطة المساواة الحرفية فى الدخل ، فانه يعتقد أيضا أنه يجب عليـــك أن تذهب بالمبدأ الى ماوراء نقطة المساواة فى الفرص . ذلك لاننا لو فرضنا أن جميع الناس بدءوا متساوين ، فان اختلافات المقدرة ، والمكر ، والصلابة كبيرة جدا من رجل لآخر ؟ وكذلك اختلاف الحظ ، ولذلك فلن يلبث المهرة المحظوظون أن يكسبوا جزءا أعلى كثيرا جدا من الحد الأدنى المطـلوب

لاستخدام مواهبهم النافعة للمجتمع ، ثم يحتفظون بمراكزهم في المقدمة دون ماتراجع ، لانهم مايكادون يحصلون على ثروتهم الكبيرة حتى تتهيأ لهم ظروف تنميتها، فاذا أضفت الى ذلك الارث الخاص الحر الذى لاضرائب عليه فانك لن تلبث أن تجد جزءا من الثروات الخاصة الكبرى يبرز بمحاذاة الجماهير الفقيرة في دولة تكافؤ الفرص .

ومن الممكن أن يحدث ذلك أيضا في ظل النظام السوفييتي نفسه فان الاختلاف بين الدخول المكتسبة حاليا في المجتمع السوفييتي بعد دفع الضرائب بين أعلى العمال مرتبات وأقلهم مرتبات أعظم فعلا منه في بريطانيا أو اسكندناوة ، ويحتمل أن يتساوى مع الاختلاف الكبير في الولايات المتحدة . وسيتضح لك ذلك سواء أقارنت قائد القوات المسلحة بالجندي العادى ، أو كبير الموظفين المدنيين بأقلهم مرتبة ، أو أكبر مدير مصنع بالعامل غير الماهر . ويرجع ذلك أساسا الى تفاهة ضريبة الدخل على كسب العمل ١٣٪ فقط في أعلى فئاتها على الاجور والمرتبات في الاتحاد السوفييتي ويعتقد الزعماء السوفييت أن للحافز أعظم الأهمية ، ولذلك فانهم لايوافقون على النتائج التي يحققها تعديل الضريبة المباشرة.. ومن المحقق أنهم أثبتوا أن الملكية الخاصة ليست هي السبب الوحيد لانعدام المساواة . وفي رأيي استنادا الى الاحصائيات والمراقبة ، أن النظام السوفييتي قد ذهب بانعدام المساواة الى ماوراء النقطة الضرورية لشحذ مقدرات المواطنين، وذلك برغم مجانية التعليم ، ومعاشات الشيخوخة خارج المجال الزراعي وغيرهما من الخدمات الاجتماعية . فاذا ارتبت في ذلك فقارن الاختلاف بعد دفع الضريبة بين اسكندناوة مثلا والاتحاد السوفييتي .

بل ان الزعماء السوفييت فتحوا الباب أمام انعدام المساواة أكثر من ذلك . فهناك السنوات الحكومية المدرة للربح (٣ ٪ عادة) التي يستطيع أى فرد أن يقتنيها بأى مبلغ يشاء ، بل ان الاستثمار الاجبارى في هذه السنوات يفرض عادة بالاضافة الى ضريبة الدخل . وهكذا يستطيع الفرد النشط العامل أن يقتنى ، عند تقاعده ، أملاكا خاصة محترمة ممثلة في هذه السنوات ، ويحصل منها على دخل محترم بغير أن يكدح من أجله .

وعلاوة على ذلك فان حامل هذه السندات حر فى أن يمنحها ، بعضها أو كلها ، لأقاربه أو لأى شخص يختاره ، ومن المحتمل أن يكون هـذا النظام قد أتاح فعلا للورثة المحظوظين فى الاتحاد السوفييتى أن يعيشوا بغير ازعاج أنفسهم بالعمل اذا أرادوا ذلك .. ومن المحتمل أيضا أن تتدخل السلطات السوفييتية قبل أن يؤدى هذا النظام الى خلق طبقة من الاثرياء العاطلين ، وهو مالا ريب فيه سيحدث مستقبلا ـ وتفرض ضريبة دخل أعلى وضريبة تركات . أما فى الوقت الحاضر فان هذه السلطات تتباهى باعتزامها الغاء الضريبة المباشرة الغاء تاما ـ وهى خطوة أخرى نحو انعدام المساواة . وهكذا فان النظام السوفييتى ـ بتطبيقه الحالى ـ مثل آخر على أن تكافؤ الفرص غير المتزن باعادة توزيع الدخل المكتسـب وغير المكتسب بدرجة كافية لابد أن يخلق حالة تفاوت كبير فى الدخول ..

ولهذا كله فليس هناك ما يدعو للعجب اذا علمنا أن النظام الاقتصادى القائم على تبادل غير مخطط تحدده القوى الاقتصادية وحدها ، لابد أن ينتج مجتمعا لاأثر للعدالة فيه .. فهناك ثلاث قوى تعمل فى وقت واحد لتضمن أن مثل هذا المجتمع يجب أن يظل ظالمـا . أولاها أن الجزاءات الناتجة أكثر انعدام مساواة مما تتطلبه السيطرة على المجتمع ، وثانيتها أنه لاتوجد وسيلة يمكن أن تقارن بها احتياجات مختلف الافراد به وثالثتها أن جهود وتضحيات المنتجين لاتقارن أيضا .. ولذلك فان الفرد التعس الذى يولد بمقدرات منخفضة لايكافأ تبعا لجهوده وتضحياته ويظل بالضرورة عند نهاية سلم الدخل بعكس منافسيه المحظوظين الذين يرتفعون عنه فى هذا السلم ، ومن ثم فانه حينما ينزل الى السوق كمستهلك فانه لن يلبث أن يجد نفسه مستهلكا ضعيفا ازاء من يملكون نقودا أكثر ينفقونهـا . وعلاوة على هذا ، فان السوق الحرة لايمكن بالطبع أن تسمح بالانفـاق على الأشخاص الذين يعتمدون على عائلهم فى حياتهم . ولهذا فاننا نجد ، فى أى نظام غير مخطط ، أن الاسرة التى يكون عائلها عامل غير ماهر ، أو رجل عاطل له أسرة كبيرة ، أو عامل متقاعد فى سجن الشيخوخة تعيش فى فقر مدقع ..

والحقيقة البسيطة هى أن نطاق المكافآت والدخول الذى تفرضه القوى الاقتصادية غير الخاضعة للسيطرة ؛ غير مشروع على الاطلاق مهما كان هذا النظام يعمل على أساس المنافسة الكاملة • لأن هذه المكافآت والدخول لاتزيد على كونها وليدة السوق الحرة • ولهذا فانها ليست خلقية ، أو تستحق الدفاع عنها أدبيا •• ان ما يحدث عندما يتبنى الانسان نظاما اقتصاديا يقوم على عدم التدخل • ولعل تلك هى أهم حقيقة تكمن فى جميع الصراعات الاقتصادية والاجتماعية والجدلية وما أعقبها فى كل مكان من محاولة السيطرة على الاكتشافات الصناعية فى القرنين التاسع عشر والعشرين عن طريق التبادل الحر والملكية الخاصة •

ومن ثم فالى أن تتدخل الدولة فى اعادة توزيع الثروات ، وتتدخل النقابات المهنية فى المساومة الجماعية ، فسيظهر دائما التفاوت المفرط والظلم المبين •

٣ ـ هل عدم المساواة أقل أهمية ؟

مما تقدم يتبين أنه ليس هناك مكان للحيرة اذا علمنا أن محاولة بناء المجتمع الصناعي الجديد على أساس عدم التدخل الحكومي مالبثت أن أدت الى ظلم اجتماعي صارخ •• لكن رب متسائل : ألم تدخل الآن في مرحلة جديدة ؟ ألم تصل مستويات المعيشة في معظم الدول الصناعية المتقدمة الى ارتفاع كبير بحيث لم يعد في استطاعة جميع القوى القديمة التي تعمل في اتجاه عدم المساواة أن تعمل الآن ، أو بحيث لم يعد لها شأن يذكر ، أو ـ على الأقل ـ لم يعد أحد يحس بها ؟

في بيانه المشهور « المجتمع الثرى » قال الاستاذ ج•ك• جالبريث : هناك أشياء قليلة أكثر وضوحا في التاريخ الاجتماعي الحديث من نقص الاهتمام بعدم المساواة كموضوع اقتصادي » • ولكن الاستاذ جالبريث يعترف في العبارة التالية بأن ذلك كان صحيحا بصفة خاصة في الولايات المتحدة ، ولعله يبدو أقل صحة في الدول الغربية وبالأخص في المملكة المتحدة » •• أما الدليل الأساسي الذي قدمه الأستاذ جالبريث على هذا « عدم الاهتمام بمعالجة التفاوت بين الدول » فهو أن « جهدا صادقا لم يبذل في الولايات المتحدة منذ خمسة عشرة سنة لتعديل التوزيع الحالي للدخل » وكان تفسيره الاول لهذا النقص في الاهتمام هو أن هذا التفاوت في الدخل « لم يسر في الاتجاه المنتظر الى الأسوأ » • والتفسير الثاني هو « التعديل الكبير الذي طرأ على حالة الأثرياء السياسية والاجتماعية في السنوات الأخيرة » ، على حين أن التفسير الثالث هو اختفاء الفوارق الهائلة في الحياة وضروب الترف التي كان أثرياء القرن التاسع عشر يتمتعون بها وكانت تثير حسد غيرهم من غير الأثرياء •

أما مستر ك • أ • ر • كروسلاند ، فمع أنه ينادي بقوة بمزيد من المساواة ومزيد من اعادة التوزيع ، الا أنه يفضل أن يبني قضيته على الحجة

القائلة بأن « الرفاهية » يمكن أن تزداد باعادة التوزيع • وفي هذا يقول :

« ليس من الممكن تبرير المطالبة بمزيد من اعادة التوزيع بتلك الحجة التى اشتهرت يوما ومؤداها أن انتزاع جنيه من رجل غنى ومنحه لرجل فقير يزيد الرفاهية الاقتصادية •• ولا يرجع ذلك الى أن الحجة أصبحت غير صحيحة ، ولكن مرده الى أننا اذا كنا نفكر فى اعادة التوزيع عموديا بين جميع طبقات المجتمع ، فسنجد أن الجنيهات التى لدينا قليلة • ومن ثم فحينما نضطر الى توزيع الجنيه الذى أخذناه من المليونير بالقروش على ٢٠٠ مستحق مثلا ، فستكون الرفاهية ضئيلة جدا ، وبالتالى فاننا لن نحقق نتيجة تذكر » •

لكن هل تؤثر هذه الحجج على النتائج الرئيسية التى وصلنا اليها فى الفصل السابق ؟ يبدو أنها لا تؤثر عليها ، لأنها لا تهون بحال من شأن النتيجة العامة ، وهى أن النظام الاقتصادى للتبادل الحر سيؤدى الى زيادة التفاوت بين الدخول ، والى مواجهة سوءتوزيع الموارد بالنسبة للاحتياجات، على حين أنه لايوجد تبرير اجتماعى أو أخلاقى لتوزيع الموارد والدخول التى تتهيأ من مثل هذا النظام بلا تخطيط فالأستاذ جالبريث يتحدث أولا عن الموقف فى الولايات المتحدة ، حيث تدخلت السلطات العامة فعلا فى توزيع الدخل ، عن طريق الضرائب والخدمات العامة أساسا ، وحيث لايزال هذا النظام قائما حتى الآن • وهكذا فان هذا النظام الضريبى يعمل عاما بعد آخر على الاقلال من عدم المساواة فى المجتمع الامريكى ، ولو أنه لم يبذل جهدا أكبر فى السنوات الاخيرة لجعل اعادة التوزيع أسوأ حالا • وهو — حينما قال ان « عدم المساواة لم يسر فى الاتجاه المنتظر الى الأسوأ» انما يعنى أن السبب فى ذلك أن هذه الدولة الديموقراطية ، وبالأخص منذ عهد فرانكلين روزفلت ، قد قامت بدور كبير فى اعادة تنظيم توزيع الدخل القومى الذى كان يحتمل أن يغيره عدم التدخل — وهو ما حدث فعلا فى أيام روكفلر وكارنجى •• وكما فشل ماركس فى التكهن بأن المالية العامة كان فى استطاعتها أن تعالج توزيع الثروة الذى أحدثته القوى الطبيعية ، كذلك قد يفشل قراء جالبريث فى ملاحظة أن هذا حدث فعلا

بدرجة أكبر فى الدول الأكثر تقدما .. الا أن الأستاذ جالبريث يعترف بأن قدرا كبيرا من عدم المساواة ومن الفقر مازالا موجودين فى الولايات المتحدة : « ففى عام ١٩٥٥ حصل عشر (١/١٠) الأسر والأشخاص الذين يدفعون أدنى حد من الضرائب على حوالى ١ ٪ من مجموع الدخل القومى للبلاد ، بينما حصل العشر (١/١٠) الأعلى دخلا على ٢٧ ٪ من هذا المجموع .

كذلك الحال فى بريطانيا حيث توجد جماعات كبيرة ، وبالأخص من الشيوخ الذين يحصلون على معاشات بغير أن تتهيأ لهم أية موارد خاصة، والجماعات التى تسكن فى منازل حقيرة ، والأسر الكبيرة التى يحصل عائلوها على أجور ضعيفة ، وتعانى من الفقر المدقع ، تتهيأ الفرصة لتبرير حجة أن نقل الثروة من الأقلية الثرية الى هذه الأغلبية سيؤدى الى زيادة الرفاهية وارتفاع مستوى الشعب بصفة عامة . صحيح أن هذه الجماعات لم تعد تشكل الأغلبية فى المجتمع البريطانى بحيث أنه اذا نقل فائض الدخل اليها أدى ذلك الى رفع مستويات كل فرد على نحو ملموس ،وذلك لأنه كلما قل عدد الفقراء فسيصبح فى الامكان مساعدتهم لان المساعدة ستكون فى هذه الحالة مستطاعة وفعالة ..

كذلك يجب أن نقبل بسهولة المذهب القائل بأن فائض دخول الاثرياء القابل لاعادة التوزيع ضئيل جدا الى درجة انه لاأهمية له مطلقا ، لأنه كلما زاد عدد الاثرياء ، أصبح هذا القول أقل صحة ، نظرا لأن أى دخل اضافى للجماعات الفقيرة ، أو أى دخل اضافى يمكن انفاقه على الخدمات التى تمس الحاجة اليها لابد أن يكون ثمينا . ومن ثم فان نتيجة أية اعادة توزيع مستطاعة للدخل فى المملكة المتحدة قد تبدو أيضا أكثر أهمية اذا نظر بعين الاعتبار الى أرقام الدخول العائدة من الاشخاص الاكثر ثراء الى سلطات ضريبة الدخل وحدها ، أما اذا راجعنا مستويات المعيشة الفعلية فلن تكون هناك أية أدلة نادرة على تحقيق رفع مستوى المعيشة من توزيع الضرائب على الدخول لأن الموارد المهيأة لاعادة التوزيع تافهة حتى فى بريطانيا اليوم . ولأن الحساب يجب أن يجرى بالطبع على

أساس الموارد الحقيقية ، لا على أساس الدخول العائدة من الضرائب ..

عدم المساواة على النطاق العالمي :

ولو أن الحجج التى ساقها الاستاذ جلبريث عن درجة عـدم المساواة اليوم لها بعض الوجاهة اذا طبقت على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة (نظرا للهجوم العنيف الذى شن على الظلم الاجتماعى هناك) ، الا أنهـا لاتنطبق الا قليلا على الجنس البشرى بصفة عامة ، ذلك لأن عدم المساواة مازال حادا فى كثير من بقاع العالم ، ويكفى أن نذكر أن ١٥٠٠ مليون من البشر يعانون من الجوع المزمن أو المنقطع فى دول كثيرة من العالم ، وفى هذا الدليل على أن موضوع عدم المساواة ليس من الموضوعات التى قل الاهتمام بها .

ان الشعوب الآسيوية والافريقية ، وبالطبع الأستاذ جالبريث الذى أصبح سفيرا للولايات المتحدة فى الهند عام ١٩٦١ ، أول من يعترف بأن الاهتمام لم يقل بموضوع عدم المساواة . والواقع أن مشكلة عدم المساواة ، والتى زادت سوءا بسبب الامكانيات الاقتصادية للصناعة الحديثة ، فرضت نفسها أول الأمر على الشعوب التى بادرت بتصنيع نفسها . وبعد أن بدأت هذه الدول تصل الى الحل العملى ، مالبثت المشكلة أن ثارت بعنف أشـــد على المسرح الدولى ، والسؤال الذى يردده السواد الأعظم الآن هو : « اذا كان الثراء مستطاعا فلماذا يجب أن أكـــون فقيرا ؟ » .. ان عدم المساواة لم يتلاشى بعد ، ولكنه أصبح دوليا أكثر منه وطنيا محليا ، وهكذا لم يعد مفر من تطبيق العلاج الاشتراكى الذى أنجز تغييرا جوهريا فى المجتمعات الاكثر تقدما ، على العالم المأهول كله بعد ادخال تغييرات مناسبة عليه ..

وليس هناك مايدعو للشك فى أنه عند تطبيق الاشتراكيـــة ، فان العلامات الداعية للأمل التى غيرها الأستاذ جالبريث ومستر كروسلاند فى المسرحين الامريكى والبريطانى لن تلبث فى الظهور فى أقل القارات ثراء أيضا .. ولقد قيل هنا أن من العيوب الرئيسية فى نظام التبادل غير المنظم ، الدأب على سوء تقدير حاجة المستهلك الفقير ، ولذلك فان طريقة

حرية التسعير (عدم التدخل فى الأسواق الاستهلاكية) كثيرا ما تؤدى الى نتائج سيئة حينما تحدد الموارد طبقا للاحتياجات .. لكن مادامت الدول الاشتراكية الديموقراطية ستعيد توزيع الدخول الأولية تبعا لمبـــادىء العدالة الاجتماعية ، فان عملية الأسعار ــ وهى لحسن الحظ الأقل مقارنة ــ تصبح على الأقل مرشدا أحسن الى الاحتياجات الفعلية، وان ظلت وسيلة غير مثالية لذلك . ومن ثم يجب على جميع من يشـــعرون بأنه يجب أن يكون لهذا النظام مكان فى مجتمع مخطط بحكمة أن يتهللوا . ذلك لأنه من حيث اتصال الأمر باعادة توزيع الدخول والأملاك فى المجتمع ، فان آلية السعر تصبح أداة صائبة لتوزيع السلع اذا لم تعرقلها اجراءات كثيرة ضد الاشتراكية .. وهكذا فان المؤمنين بهذه العملية ، على اعتبار أن بها قدرا من الاجراء الاشتراكى والصلاحية العملية ، يصبحون أكثر عقـلا وحكمة اذا أيدوا المبدأ الاشتراكى لاعادة توزيع الدخول والاملاك بكل ما لديهم من جهد . وكذلك فان الاشتراكيين الذين يرون الحاجة الى اعادة توزيع الدخول والأملاك يصبحون أكثر حكمة وتعقلا اذا فهموا ، انه كلما ذهبت العملية الى مجال أبعد ، ازدادت فائدة نظام الاسعار بداخل حدود مقررة معينة معقولة .

ولهذا السبب لايوجد أدنى شك فى أن الادعاء بأن السيارة الكاديلاك لاتثير أعصاب مالك السيارة موريس المستعملة مثلمــــا تثير الســيارة رولزرويس أعصاب العامل العاطل الذى لايسطيع اطعام أولاده.. وتفسير ذلك أن صاحب السيارة موريس يشعر ــ بعد أن خبر السوق الاستهلاكية ــ بأن سوق السيارات المستعملة ليست ظالمة أو مضادة للاشتراكية على كل حال ، ولذلك فان الأرجح الا يقلقه عدم المساواة كثيرا ، ويبدو الرجل الفنى أضحوكة فى نظره أكثر مما يبدو مدعاة للغضب . الا أن مركزه المحسن ــ اذا كان عاملا صناعيا أمريكيا أو بريطانيا ماهرا ــ ذلك المركز الذى يجعل فى امكانه أن يتفلسف على هذا النحو ، مرجعــه الى اعادة التوزيع الاشتراكى للدخل ، والعمالة الكاملة ، واجراءآت النقابات المهنية وارتفاع الانتاج الصناعى . أما الفلاح الافريقى أو الهندى الذى يسمع أن

معظم عمال مصانع السيارات فى كوفنترى وديترويت يذهبون الآن الى أعمالهم فى سياراتهم الخاصة ، وان عدد السيارات فى لوس انجيلوس يساوى عددها فى آسيا ، يشعر « بضيق » شديد بسبب عدم المساواة ولعله يقول انه اذا لم يستطع عمال المصانع ، بسبب غامض معلوم للاقتصاديين وحدهم ، أن ينافسوا الدوقات وطبقة روكفلر والفنانين فى مستوى معيشتهم ، فلا جدوى مطلقا فيما أشعر به من حسد .. لكن اذا كان فى استطاعتهم أن يصلوا الى هذه المنافسة ، فما هو حالى أنا ؟ ولماذا يصلح هذا السر الجديد للثراء المفاجىء للتطبيق على الامريكيين والبريطانيين وحدهم ، وكذلك أهالى اسكندناوة والبيض عموما ، لقد اعتاد الفقراء أن يسمعوا أنه مادام من المستحيل ماديا أن يصبحوا أثرياء ، فان عليهم أن يقلقوا بالهم من ناحية فقرهم .

وهكذا اذا نظرنا الى ارتفاع مستويات الدول الغربية الاكثر حظا وتقدما ، فان ذلك يجعلنا نؤمن أكثر فأكثر بضرورة شن هجوم عنيف على الجوع وعدم المساواة . لأن ارتفاع هذه المستويات دليل على امكان تحقيق هذا الهدف ..

لماذا أمكن أن يسود عدم المساواة :

من المحتمل جدا أيضا أنه كلما أثرت الدول ، ونمت قوة الانتاج العامة ، ألا يتحسن موقف عدم المساواة ودائما يزداد سوءا ، اذا لم تكن هناك اعادة توزيع اشتراكية . وهذه الحقيقة غائبة عن أعين الكثيرين فى الولايات المتحدة وبريطانيا لأنهم محاطون بمظاهر النجاح الذى حققته اعادة التوزيع الاشتراكية التى تنفذ عاما بعد عام بواسطة (مسويات) تعمل على نحو فعال . فاذا عاش المرء فى جامايكا ـ فمن المحقق أنه سيصعب عليه أن يدرك كيف تكون الحياة فى القطب الجنوبى .. وليس من شك فى أنه يستحيل أن نثبت ـ بطريقة حاسمة أو بواسطة الاحصاءات ـ أن عدم المساواة لا يلبث أن يزداد ويتفاقم فى أى مجتمع صناعى عصرى يتمتع بعدم التدخل المخطط فى الانتاج والتبادل ، وفى تحديد الدخول

الشخصية . ذلك لانك لاتستطيع أن تثبت بشكل قاطع ماذا يمكن أن يحدث فى الظروف الافتراضية ..

ولكن جميع الحقائق المعروفة والأدلة تشير الى أن الأمر كذلك.. فاذا جعلنا مجتمعنا اقتصاديا عصريا ينمو تبعا لعمل قوى السوق بلا تخطيط، مع الامتناع عن أى اعادة توزيع هادفة للدخول طبقا لمبادىء العدالة الاجتماعية ، فسرعان مايظهر عدم المساواة فى الدخل المكتسب نظرالانه لايوجد سبب يحول دون عدم ظهوره - على نحو يفوق كثيرا القدر الضرورى لعمل النظام . ولن يؤدى انعدام المساواة الى نمو سوء توزيع الموارد تبعا للاحتياجات البشرية الفعلية فحسب ، ولكنه لن يلبث أن يخلق ثروات خاصة هائلة ، لأن الأشخاص الأكثر مهارة ، والاسعد حظا ، والاوفر نشاطا ، سوف يتمكنون من الحصول على أرباح رأسمالية هائلة ، ودخول مكتسبة عالية ؟ كما أن دخول الاملاك التى تقتنيها هذهالجماعات تبدأ فى النمو والتضخم . فاذا أضيف الى ذلك نظام الارث الحر غير الخاضع للضريبة ، فلن يكون هناك أدنى شك أن الثروات الفاحشة والدخول غير المكتسبة سوف تتجمع فى أياد قليلة جدا . واذا أمكن تكديس ثروات خاصة على غرار ثروتى أوناسيس وجيتى برغم جميعضرائب اعادةالتوزيع المطبقة حاليا فىالدول الاكثر تقدما، فمن الواضح أنالقوى التى تعمل فى اتجاه عدم المساواة ، بسبب عدم وجود عوامل مساواة فعالة - تصبح منيعة غير قابلة للمقاومة . والتاريخ نفسه يؤيد هذا القول ، فهناك من الشواهد ما يدل على انه حينما يعوز الدول الصناعية الحديثة أى نظام فعال منالضرائب المباشرة ، أو حينما يتمكن معدومو الذمة من تجنب هذه الضريبة ، أوحينما تطبق هذه الضريبة بلا أمانة ، فان انعدام المساواة الصارخ لايلبث أن يظهر . فقد حدث هذا فعلا فى اليابان الحديثة ، وفى أسبانيا ، وفى دول مثلايران ومصر ، ودول أمريكا الجنوبية .

وليس هذا هو السبب الكلى فى افتراض أن الصراع ضد عدمالمساواة مازال شديدا مثلما كان عليه فى أى وقت مضى .. لأنه - مالم تتخذ اجراءات تقويمية - فان عدم المساواة سيزداد تبعا لزيادة درجة الثراءوالتقدم

الانتاجى .. ومع انه من الجائز أن يقل النفور من عدم المساواة مع ارتفاع مستويات المعيشة ، الا أنه ليس هناك كبير شك فى أن الدرجة الفعلية لعدم المساواة الناتجة من عدم التدخل تكون أكبر فى المجتمع الاكثر ثراء منهـا فى المجتمع الأقل ثراء .. ففى المجتمع شديد الفقر الذى يعيش اهله على الزراعة فقط ، توجد سلع استهلاكية أكثر من الطعام ، وما لم يتضور بعض الناس فعلا من الجوع ، فلن يكون عدم المساواة واضحا جدا . لكن كلما ارتفع مجموع الدخل القومى ، زادت فرص تكديس ثروات شـخصية ضخمة . وزاد إتساع نطاق عدم المساواة بين الاشـخاص الأكثر ثراء ، والشيوخ ، أو المثلين أو العاجزين وذلك لأن هذا المجتمع مجرد من نظام تلقائى لاعادة توزيع الدخل لمصلحة هذه الطبقات .

وهناك قوى أخرى لاتقل عن ذلك أثرا فى عدم المساواة ، وهذهالقوة بدأت فعلا تعمل بسبب اقتصاد العمالة الكاملة نفسه .. وتلك هى الظاهرة متزايدة الاهمية ، ظاهرة المكاسب الكبيرة المستمرة طويلة الامد ،وارتفـاع دخول الأرباح فى أيدى الاقلية التى تحمل أسهم المساواة .. وسنعالج ما لهذا العامل من قوة ، وما ينطوى عليه من مغزى اشتراكى للعمالة الكاملة فى الاقتصاد المختلط (أى الذى يكون جزء منه خاص والجزء الآخر عام) فيما بعد . ويكفى أن أذكر هنا انه اذا أمكن المحافظة على العمالة الكاملة والنمو بنجاح فى أى نوع من الاقتصاد المختلط ، ولم يطبق نظـام توزيع الضرائب على الاملاك بقوة ، فمن الجائز أن يصبح عدم المسـاواة فى ملكية الاملاك الخاصة أعظم مما كان عليه حتى من قبـل . وهذا واق من أكبر التغييرات التى طرأت على الموقف الاشتراكى كله ، وان لم يفهم جيدا منذ السنوات الثلاثينية ..

وبناء على ذلك ، ينبغى أن تكون النتيجةالرئيسية كما يلى : اذا كتركت وشأنها بغير أن تقوم بقرارات اشتراكية مدروسة ، فان القوى الاقتصادية الطبيعية فى نظام عدم التدخل خليقة بأن تولد اليوم ومستقبلا ، مثلما فعلت فى الماضى ، عدم مسـاواة أعظم .. وسوف يسلم الارث غير المحـدد عدم المساواة هذا من جيل لآخر ، تساعده فى ذلك المكاسب الكبرى . وكلما

وزادت الثروة ، وزادت سرعة ارتفاع الدخل القومى لاية دولة صناعية، ازدياد عدم المساواة المطلق فى الدخول والاملاك تضخما .. وليس من شك فى أن من يتجاهلون ذلك اليوم ، انما يفعلون ذلك لأنهم يعيشون فى عالم تعمل فيه مختلف سياسات اعادة التوزيع الاشتراكية على عدم ظهور عدم المساواة بشكل يستأثر الاهتمام . الا أن هذه الحقيقة نفسها دليل على أنه من الممكن أن يحدث عدم المساواة حتى وإن لم يكن ظاهرا .. وكان خطأ الماركسيين ـ الذين كانوا يؤمنون بأن «التعاسة المتزايدة» التى يعانى منها سواد السكان كانت أمرا لا مفر منه اذا استمر نظام الملكية قائما ـ كان هذا الخطأ كامنا فى عدم أدراكهم انه فى الامكان اعادة توزيع الدخل المكتسب ودخل الاملاك على نحو فعال عن طريق فرض الضرائب والخدمات الاجتماعية المنظمة تنظيما عاما . أما الخطأ الذى وقع فيه من ينكرون أو يتجاهلون الميل الطبيعى الذى تتصف به قوى عدم التدخل لتوليد عدم المساواة ، فكامن فى عدم ادراكهم أن اعادة التوزيع المتعمدة هذه، هى التى منعت هذه القوى من العمل .

وهكذا أيد تاريخ الاقتصاد النقد الاشتراكى الاساسى الموجه لفلسفة عدم التدخل ، ويمكن تلخيص هذا النقد على النحو التالى : ان عدم التدخل والتبادل الحر غير المخطط ، والمشروعات الحرة لا يمكن أن تحقق العدالة الاجتماعية حتى ولو كانت لها مبررات أخرى ، ولكنها تتمخض عن نظام من المكافآت والعقوبات أكثر انعدام مساواة مما ينبغى لدفع الجهاز الاقتصادى للعمل ، ولذلك فليس هناك دافع أدبى لوجوده . فهذه المكافآت يجب أن تولد بدورها ميلا لظهور عدم المساواة ونموها مع مرور الزمن سواء فى الاملاك أو فى الدخل ، اذا ترك الارث أيضا بلا قيود .. ومن ثم فان تدخل الدولة الديموقراطية الجماعى ضرورى اذا أريد تحقيق الصداقة الاجتماعية .

٤ ــ أين أخطأ الماركسيون

لو كانت الاشتراكية قد أذيعت بصفة مستمرة وفهمت على حقيقتها طوال القرنين التاسع عشر والعشرين ، لأمكن تجنب قدر كبير من البلبلة الفكرية التى تفشت بين مصلحى هذين القرنين فى جميع الدول، بل لعدم تقدم الاصلاح العملى كان يحرز سرعة أكثر قليلا . واتحاد أوثق ، ولو أنه لسوء الحظ أن كارل ماركس جاء فى مرحلة مبكرة ، وأن لم تكن مبكرة كمرحلة روبرت أوين وسان سيمون ، وشوه قضية الاشتراكية بسلسلة كاملة من الاخطاء البعيدة المدى والأثر . ولم يكن خطأ ماركس فى أنه تأثر بالافكار الخاطئة السائدة فى عصره ، اذ لو أننا تأملنا آراءه على ضوء المعرفة ، وفكرنا فى ظروف حياته ، فان من الحماقة أن نلومه على الوقوع فى الاخطاء ، لأن عمله فى هذه الظروف يدل على عبقرية كبيرة . أما هذه الاخطاء فتعزى الى ثلاثة أسباب رئيسية ، أولها اعتماده التام على العلم (الرضيع) الذى لم يكن قد أحرز تقدما يذكر حينذاك ، وثانيها ، استغراقه فى الاحوال الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى عصره، وثالثها البلبلة الفكرية بين الاحكام الواقعية والادبية ، ولعل البلبلة هى التى أثرت على التفكير الاقتصادى والاجتماعى فى ذلك العهد .

ولعل ماركس كان معذورا فيما وقع فيه من أخطاء بسبب ظروف حياته الخاصة ، اذ يبدو أن هذه الظروف أحدثت هزة عاطفية عنيفة أثرت على طريقته فى التفكير والمحاجاة . فقد ولد ماركس فى أرض الرين الالمانى سنة ١٨١٨ ــ أى فى العام التالى على قيام دافيد ركاردو بنشر كتابه « مبادىء الاقتصاد » . وأثناء السنوات الاولى فى حياة ماركس ، عادت حكومة الملك البروسى فردريك ويلهلم الثالث الاقطاعية الرجعية المتطرفة بعد هزيمة نابليون سنة ١٨١٥ ــ الى محاولة تنفيذ سياسة قمع اليهود بعنف ومنح سلسلة من الامتيازات لبعض الأفراد ، مع فرض قيود ثقيلة على غيرهم ، من بينها عدم تشجيع التجارة والصناعة وفرض بيروقراطية ثقيلة

عليهما • وما لبثت هذه الحكومة أن عادت الى حرمان اليهـــود من الحرف والمهن التى كان مرخصالهم بمزاولتها بموجب القانون الذى كان معمولا به قبل أيام نابليون • وهكذا وجد أبو ماركس ، الذى كان يتطلع الى مستقبل ناجح فى المحاماة ، نفسه طريدا من مهنته فجأة بموجب القانون المعـــادى لليهود الذى صدر فى عام ١٨١٦ • وفى هذا الجو من الاضطهاد نشـــأ ماركس ، ولهذا لاعجب فى أن تشبعت نفسه بروح الثورة والحقـد على الخصوم ، ولا ريب أيضا فى أن ما عاناه من حرمان وفقر أثناء اقامتـــه فى لندن بعد ذلك قد زادا من عمق جرحه ، وجملاه ناقما على العالم ، ولهذا فانه لم يسطر عبارة واحدة عما ينبغى عمله بعد حدوث الثورة •

ثم ان ماركس سمح لآرائه ونظرياته بالتبلور الى حد كبير فى سنواته الأولى ، ولم يجر فيها أى تعديل أساسى على هدى من حقائق الحيـــاة أو انتاج غيره من المفكرين • فعندما نشر «البيان الشيوعى» عام ١٨٤٨ الذى أعلن كثيرا من المذاهب الماركسية الرئيســـــية ، كان ماركس فى الثلاثين من عمره فقط ••

نظرية العمل للقيمة :

كانت تلك هى الظروف العاطفية والشخصية التى أحاطت بماركس وأثرت على نظرياته • برغم ذلك ، فان الأسس العقلية للبنيان الذى وضعه أكثر أهمية وتأثيرا اليوم من العوامل العاطفية التى أثرت عليه • ففى قلبه القلعة الفكرية ، وخلف الدعامات الفلسفية المستمدة من هيجل ، يكمن فعلا ما أصبح يعرف بنظرية العمل للقيمة • فقد أقام ماركس نظـــامه كله ــ الفلسفى والسياسى والاقتصادى ــ على النظرية الاقتصادية التى وضعها مضارب البورصة الانجليزى ريكاردو ، وهى النظرية الرائعة التى اكتسبت شهرة كبيرة عندما ولد ماركس ، ولكنها ما لبثت أن تحولت الى شىء غامض حينما صدر (البيان الشيوعى) بعد ذلك بثلاثين عاما •

لقد كان الاقتصاديون الانجليز جون لوك ، وآدم سميث ، وريكاردو ، الذين وضعوا على التعاقب نظرية العمل للقيمة • يهتمون جزئيا بالتساؤل

عن الكيفية التي يجب أن يوزع بها دخل الشعب . وكانوا أكثر حيرة حول موضوع لماذا كانت بعض الأشياء أكثر أو أقل قيمة من غيرها في ظل التبادل التجاري . وكلما كانت فكرة قيام نظام اقتصادي يخضع للتبادل الحر والأسواق الحرة تلقى قبولا متزايدا ، راحت العقول المدققة تتساءل : لماذا تميل الاسعار الى أن تكون على ما هي عليه في مثل هذه الظروف ؟ ولماذا بصفة خاصة تتكلف ضرورات معينة كالخبز الذي لايستطيع الناس أن يعيشوا بدونه ، أقل من الكماليات كالجواهر التي يمكننا جميعا الاستغناء عنها بدون أن يضيرنا ذلك ؟ والواقع أن هذه الابحاث كانت تحاول شرح أسعار السلع ، فقال ريكاردو انه «قانون الاسعار» الذي كان يبحث عنه ـ ولكن الموضوع كان مشوشا بسبب استخدام كلمة « القيمة » الغامضة .

واستطاع الاقتصاديون الأوائل أن يجدوا اجابة على هذه الأسئلة، كان يبدو أنها تفسر لغز السعر العالي الذي يدفع في الكماليات ، والسعر المنخفض الذي يدفع في الضروريات ... وتلك هي أن العمل اللازم لانتاج أي شيء هو الذي يحدد قيمته ـ أي سعره . ولذلك فان سعر الجواهر والماس مرتفع بسبب المشاق الجمة اللازمة لانتاجهما ، أما الدقيق فانه رخيص نسبيا لان من السهل زراعته . وقد أضفى ريكارد على الفكرة دقةأكثر حينما قال ان مقداره العمل الاشتراكي الضروري ، هو الذي يحدد « القيمة » وقال هو ومن جاءوا بعده من الاقتصاديين المتحمسين أن هذا هو « القانون العلمي » للاقتصاد .

الا أن النظرية اشتملت لسوء الحظ على جهالة كبيرة ، وكانت هذه الجهالة قد لقيت قبولا من ناحية العمل « الاشتراكي الضروري » ولعل هذا الشرط قدنص عليه لان ريكاردو كان رجلا حصيفا فأدرك أنه اذاكان سعر شيء ما ملائما للعمل الذي أنتجه ، فمعنى ذلك أننا نستطيع أن نجعل أي شيء مهما كان عديم الفائدة ، ثمينا حسبما نشاء عن طريق اطالة فترة العمل اللازمة لانتاجه . ومن ثم ، فان الحفر التي تصنع في الارض ، تكتسب ـ طبقا لهذه النظرية ـ قيمة عظيمة وسعرا عاليا ، على حين أن الحقيقة هي أن سعر أي شيء يتوقف على مدى الطلب عليه وعلى تكاليف

انتاجه ، ومن ثم فان القول بأن السعر يتوقف على تكاليف العمل دون الطلب ، أو على الطلب دون التكاليف ، فأشبه بالقول بأن درجة حرارة الهواء تتوقف على الشمس دون الريح الشرقية ، أو على الريح الشرقية دون الشمس • وهكذا فان قوى الطلب والتكلفة تحدث بعض التأثير — في ظل أحوال التبادل الحر — على سعر السلعة ، الا أن إيضاح عيب هذه النظرية لن يجعل لأحد فرصة لانكار زيفها •

قانون الأجور :

ان هذه الجهالات الثانوية يمكن أن تحلل على نحو أفضل في ضوء الانحراف الذي سرعان ما أضفاه ماركس على القافلة المثقفة كلها •• بيد انه قبل أن يحدث ماركس هذا الارتباك ، ارتكب ريكاردو خطأ آخر جسيما وذلك هو تطبيق فكرة تحديد العمل لسعر كل شيء على العمل نفسه • اذ قال ريكاردو وأتباعه أن قيمة العمل ، أي مستوى الأجور يجب أن تكفي لتهيء للعمال المأجورين العيش بالكفاف والمأوى والملبس اللازم لجعل هذه المخلوقات التعسة (كالماشية أو الخنازير) على قيد الحياة وقادرة على العمل ، ولذلك فان الأجور لايمكن أن ترفع فوق هذا المستوى السحيق ، ولذلك فان أية جهود تبذل لرفعها تعتبر جهودا تافهة ، ضارة ، تسعى للافلات من قانون طبيعي أساسي • فكلما زاد انتاج الشعب وتعداده ، فسيؤدي زيادة الطلب الى ندرة السلع وخفض مستويات الجماهير ، وستذهب الدخول الاضافية الى أصحاب الأراضي ورؤوس الأموال الثمينة •

ومن ثم فحتى اذا لم تكن تجارب القرن التاسع عشر قد اثبتت أن ذلك لايمكن أن يكون صحيحا ، لأن عمالا كثيرين كسبوا أجورا أعلى كثيرا من اللازمة لحصولهم على (الكفاف ، فان منطق هذه الحجة كان مناقضا للعقل ، لانه ينطوي على جهالة أو خرافة أساسية هي افتراض أن كمية العمل وحدها هي التي تحدد اسعار السلع بغض النظر عن الطلب ، كما يفترض تعسفا أن العمل ، أو بالاحرى العامل ، سلعة • ولو كانت هذه الحجج صحيحة ؛ لأمكنك أن تقول أن الشخص الذي يقدم جهده أو

مدخراته سلعة ، وأن سعر خدماته لايمكن أن يرتفع فوق تكاليف اطعامه وتدريبه ، وهو أمر لايتلاءم مع حقائق الحياة الاقتصـــادية حتى فى أوائل القرن التاسع عشر .

ويمكن ايجاز خرافة هذه الحجة فيما يلى: لما كانت نظرية العمل للقيمة لاتعترف بالطلب أو بعوامل الانتاج الاخرى الحقيقية ، فلابد أن تكــــون خاطئة .. وبالاضافة الى ذلك ، لو كانت هذه النظرية صحيحة لاستتبع ذلك ضرورة تساوى مجموع الدخل من بيع أى شىء مع مجموع فاتورة الاجور ، ولكنهما لايتساويان فى الواقع ، وهذا يؤيد زيف نظرية العمل للقيمــــة ، وبالتالى فان قانون الاسعار زائف أيضا . وهو ماأيده التاريخ ، اذ لو كان هذا القانون صحيحا لما مالت الأجور للارتفاع مطلقا ، على حين أنها ارتفعت فعلا . ومن ثم فان هذا القانون لايصلح لوصف ما يحدث فعلا .

أما ماكان ينبغى على ماركس أن يفعله حينما اشترك فى الحجة ، فهو أن بين زيف المذاهب القائمة بوصفها شرحا لما يحدث . وأن يقيم قضيتــــه الادبية على الحقيقة العامة (التى سبق أن ناقشناها هنا) من أن المكافآت التى تحققها قوى عدم التدخل غير عادلة اجتماعيا بصفة عامة . ولكنــــه لم يفعل ذلك من سوء حظ التاريخ الاشتراكى الذى تلا ذلك ، وانمـــا اتجه طول الوقت للمحاجة بأن هذه القوانين صحيحة «علميا» . وفى أوقات أخرى كان يقول انها وان تكن غير علمية لكنها يجب أن تكون ذلك . وكان فى هذا خلط جديد بين القوانين الخلقية والقوانين العلمية . لان المرء لايستطيع أن يحاج فى وقت واحد بأن شيئا ما قانونى علمى ، ثم يعود بعد ذلك فيقول انه غير متبع ، ويمضى بعد ذلك فيقول بأن القـانون يجب أن يطاع .

ومع ذلك فان ماركس أقام النتيجة الهامة التى وصل اليها ، وهى أن أى دخل يدفع لخدمات غير العمل فهو سرقة بحتة ، على أساس نظرية العمل للقيمة . فقد كان يؤمن بأن قيمة السلع يجب أن تمثل قيمة العمل المجسد فيها ، لكن لما كان الاجر المدفوع أقل بلا شك فى مجموع عائد السلع ، فان العامل يحصل على أجر أقل من قيمة عمله . وكان ماركس يرى أن

السبب فى ذلك أن العامل لايجيء الى السوق حاملا السلع التى أنتجها ، وانما ليعرض قدرته على العمل ، فأتاح ذلك الفرصة أمام الرأسمالى للتدخل ، وعلى هذا الافتراض ، فان المجتمع بوضعه الراهن ليس مجرد عملية سرقة فحسب ، بل أن أية مدفوعات غير الاجور تدفعها الاعمال لا مبرر لها ، ومن ثم فان الدخول ، وليس حجمها ، هو الذى يكسبها ؛ أو يفشل فى أن يكسبها ، التبرير الادبى ، ومن ثم أيضا فان فى الامكان اصلاح المجتمع بانقلاب شامل فقط ينطوى على نزع ملكية الارض ورأس المال وأن تعرض مثل هذا العمل لمقاومة أصحاب الارض ورءوس الاموال ، ومن ثم أخيرا ، فان التغيير العنيف الشامل هو الذى يحتمل أن يحقق شيئا ، أما الاصلاح السلمى التدريجى فعملية تخدع ذاتها ؛ ويحتمل أن تضر بالمجتمع •

ليس الغرض الذى تسعى اليه من ذكر هذه الاخطاء اليوم هو النيل من بعد نظر ماركس أو حكمته ، وانما هو فهم مشكلات القرن العشرين التى أعقبت هذه المحاولات • وأول خطأ وقع فيه ماركس هو ايمانه بخرافة نظرية العمل للقيمة ، وقانون الاجور مع التغاضى عن تأثير الطلب على أسعار السلع والعمل ، وهناك بعد ذلك التناقض والاساس من افتراض أن نظرية العمل للقيمة تعمل ولا تعمل فى وقت واحد •

طبيعة الارباح :

واذا صرفنا النظر عن الورطة المنطقية البحتة ، فان الحجج الماركسية الاساسية اشتملت أيضا على اخطاء اقتصادية راسخة وأهم هذه الاخطاء هو الافتراض المحض، وهو ان الميدان ألاقتصادي يتكون من قوتين، الابطال والاستمرار ، فالعاملون بالاجر فى جانب ؛ وأصحاب الاعمال فى جانب آخر • فأين اذن يوجد جانب المديرين والفنيين والملاحظين وغيرهم ممن لهم أعظم الاثر فى الموقف كله ! ففى أية دولة صناعية ، يكون المدير رجلا يعمل بالاجر وليس مالكا •• فهل معنى ذلك فى نظر ماركس أن المدير أو رئيس مجلس الادارة من الاشخاص المستغلين لأنه يحصل على أجر مقابل

العمل الذى يؤديه ، على حين أن صاحب المكتبة الصغيرة أو الفلاح مستغل لأنه يحصل على « ربح » ؟

وهل يجب علينا أن نقول ـ اذا نظرنا الى هذا الافتراض نظرة جدية ـ أن جميع هؤلاء الفنيين والمديرين من الاجراء أصحاب الحظ الحسن (وهو ما شعر به الماركسيون) ؟ فى هذه الحالة ، تنهار النظرية التى تقول بأن الاجراء يجب أن يخضعوا بالضرورة لقانون الأجور الحديدى ، أم هل يجب علينا أن نقول ، بنفس المعنى أو بغيره ، ان هؤلاء ليسوا أبطالا ولكنهم أشرار ، وانهم للملاك ولكنهم متخفون ، الا لانهم يملكون أسهما فى السر ، أو لانهم يرتشون أحيانا وبصفة مؤقتة (برغم جميع القوانين الجديدة) ليقوموا بخدمة الملاك ، فى هذه الحالة يصبح عددهم كبيرا جدا بحيث تفقد نظرية أقلية الملاك الاثرياء ، وأغلبية الكادحين المعدمين ما كانت عليه فى صحة وصواب فى بريطانيا عام ١٨٣٨ وفى روسيا عام ١٩١٧ .

أما اذا تأمل الانسان الحقائق الرصينة لعالم الاقتصاد الحقيقى غير الخاضع للمذهب ، فسيجد أن الحقيقة هى كما يلى : توجد أنواع كثيرة من الافراد الذين يقدمون أنواعا كثيرة من الخدمة للمجتمع ، من الاحداث غير المهرة الى رؤساء الاعمال المشتركة العامة أو الخاصة . وتختلف المكافآت التى يحصلون عليها فى السوق الحرة تبعا للمهارة التى يبدونها ، ومدى الطلب عليها ، والمتوفر منها . ومن الطبيعى أن يشتد الطلب على المهارات الاندر ، وفى هذه الحالة (ومع التبادل الحر) تحصل هذه المهارات على سعر أعلى ، بيد أنه لاتبنى على ذلك أية نتيجة أدبية ، فكل ما فى الامر أن هذا هو ما يحدث نتيجة لهذه الاسباب وفى هذه الاحوال . أما مسألة ما كان ينبغى أن يحدث فأمر منفصل تماما لايستطيع أحد غير المجتمع أن يجيب عليه ..

كذلك فان التقسيم الماركسى الخالص الى معسكرين ينطوى على أضحوكة أفكار كل قيمة للرجل الذى يجمع بين العامل ورأس المال لغرض معين ، والذى يدير العمل كله ، والذى يعرض الانتاج . فهؤلاء الاشخاص اما أن يحصلوا على مرتب أو أجر أو على حصة فى « الربح » فالأمر مرهون

بقيمة الخدمات التى يؤدونها ومقدار ما يحصلون عليه من مكافآت مقابلها ، أى أنه لايخضع لباب « الربح » • ولذلك فان انكار أن مثل هذه الخدمات يمكن أن تكون لها قيمة لأن المكافأة التى تدفع عنها تتخذ شكل « ربح » . سخف واضح ••

ولم تقتصر خطة الماركسيين على استبعاد العمــــال المهرة والفنيين والمديرين والخبراء الفنيين من حسابها ، ولكنها أنكرت أيضا ان المدخرات « عامل منفصل فى الانتاج » • وهذا الموضوع حافل بالثـــورة العاطفيـــة والاضطراب الفكرى معا لبحث يصعب ايضاحه ، ومع ذلك فانه يستحق أن نبذل محاولة للايضاح • لماذا يدفع أى شخص فائدة للشخص الذى يقترض منه نقودا ؟ ان أبسط اجابة على ذلك أن الاشخاص لايقدمون النقود عادة أو المنازل أو الموارد الاخرى الا اذا حصلوا على بعض العائد ــ وباستثناء ما حدث بين الاصدقاء وبعضهم ــ (وهذا العائد يتخذ ــ فى حالة النقود ــ شكل الضمان •• والا فلماذا يعرض المقرض نفسه للمتاعب والمجازفة • لاشك فى أنه لو كان أصحاب هذه الموارد قد حصلوا عليها بالحيلة أو بالعنف ، لامكن التذرع بأنه ليس هناك ما يبرر دفع فائدة مقابل استخدامها ، حتى ولو لم يكن فى المستطاع استردادها بسلام • الا أنه من الواضح أن هناك حالات كثيرة فى المجتمع الصناعى العصرى لم تكتسب المدخرات فيهـــا بالحظ وأ الخداع أو العنف • فقد يدخر الرجل او امرأة شيئا من كسبهما ويزيدان من هذه المدخرات كلما ارتفعت مستوياتهما ، ولذلك فليس هناك ، من ناحية المبدأ ، ما يمنعهما من كسب مبالغ اضافية عن طريق اقراض هذه المدخرات للآخرين ــ بما فيهم الحكومة والسلطات المحلية ــ لبناء المنازل أو المصانع أو محطات الكهرباء • وهكذا ليس هناك موضع للمؤاخذة اذا دفعت احدى السلطات المحلية فائدة لموظف بمرتب أو عامل بأجر اذا أقرضها مدخراته حتى تستطيع انشاء بعض ما يلزمها من منشئات أو تنفيذ ما تراه من مشروعات •

والواقع أن الادخار خدمة منفصلة تماما عن العمل ، وبدونه لا يمكن أن يظهر رأس المال فى عالم الوجود • ولقد حاول ماركس أن يتجـاهل

ذلك مدعيا أن رأس المال لايعدو العمل المجسد الذى يؤديه العمال الذين بنوا المصنع أو المنزل ، والواقع أن ايجاد رأسمال يحتاج الى هذا العمل والى أن يرجىء أحد الاشخاص من استهلاكه لبعض دخله • ومن ثم فليست هناك ضرورة للتساؤل عما إذا كان هذا «الانتظار» المزعوم ينطوى على أية مشاق خطيرة ، أو تفوق أدبى لاصحاب الاراضى الاثرياء ذوى الثروات الموروثة الذين لا يستطيعون استهلاك هذه الثروات • وعلى كل حال، فان النقطة الهامة هى أن هناك خدمة اقتصادية فى الادخار ، وأن الناس (سواء ادخروا لغاية أو بلا غاية) لن يقرضوا مدخراتهم للآخرين بلا مقابل (الا للمصارف للعناية بهذه المدخرات) ، وان هذه المدخرات تتطلب بعض الثمن فى السوق الحر ، ولكن هذه الحقائق لا تهيىء سببا أخلاقيا يضطر هؤلاء الاشخاص ، أو لا يضطرهم ، الى الحصول على هذا الثمن • وبالمثل ، من الحماقة انكار أن عملية احتمال المجازفة يجب أن يتحملها شخص فى الاقتصاد المنطوى على حرية اختيار المستهلك بصرف النظر عن بواعث القلق الاخرى •• ذلك لأن الاشخاص الذين يكسبون دخولا صغيرة يريدون الاطمئنان على هذه الدخول، ولذلك فانهم لا يريدون التعرض للمجازفة ، وهذا هو السبب فى أن خطط «المشاركة فى الارباح» المزعومة ندر أن تحرز تقدما ما يذكر بين الاجراء ، وهو أمر طبيعى ، ولذلك يجب أن يتحمل المجازفة شخص آخر ، سواء أكانوا أفرادا أم طائفة •

عندما كان فى استطاعة الاشتراكيين أن يتولوا ـ استنادا الى التجارب والنظرية ـ أنه ليس هناك أى مجال للدفاع عن بنيان الدخول الذى أنشأه التبادل الحر ، ولذلك يتبقى على الدولة الديموقراطية أن تعيد توزيعه ، انبرى ماركس وحاول أن يؤسس الحجة كلها على مبدأ خلقى بسيط ،أنه القول بأن الاجور والمرتبات والعمل أشياء طيبة ، أما الفائدة والربح الناتج عن استهلاك وسيلة الانتاج فأشياء شريرة • وتلك ولا شك نظرية خاطئة وان بدت صحيحة ومجدية سياسيا لفترة من الوقت ، فانها لا تلبث أن تثير كثيرا من المتاعب والاخطاء وارتباكات مع مرور الزمن •• فمبقتضى هذه

النظرية يكاد يكون لكل مرتب يدفع للعمال النشطين ما يبرره ، بينما لا يوجد أى مبرر للحصول على فائدة أو ربح .. ولكن الروس أنفسهم مالبثوا أن تبينوا أن تنفيذ ذلك أمر مستحيل ، ولهذا فان المزارعين فى المزارع الجماعية يحصلون على مكافآت فى شكل ربح على المبيعات التى تتم بينهم وبين الحكومة ، أو على مبيعاتهم فى السوق الحرة ، كما تدفع الحكومة فائدة للسندات الحكومية التى يملكها الشعب كله تقريبا . ومن العجيب أن هذه السندات قابلة للوراثة كما سبق أن أشرنا ، والاغرب من هذا أن الوريث أو الورثة لا يدفعون ضريبة تركات على هذه السندات برغم أنها تدر دخلا غير مكتسب بالعمل !

٥ الماركسيون والعودة الثانية

لم يقنع الماركسيون بالمحاجة بأن الظلم نبع أصلا من التفرقة بين « الربح » والدخل الآخر ، وأن اجراء تغييرات شاملة فى نظام الملكية يستطيع تصحيح هذا الوضع ، اذ كانوا يحاجون أيضا بأن النظام يسير فى طريق «الانهيار» وأن هذا الميل فطرى فى نظام الملكية الخاصة ، ومن ثم فان السبيل الوحيد لتجنب الانهيار هو اجراء تغييرات فى نظام الملكية أيضا . ولقد بسط هذا القول المشكلة لأن معناه أن العلاج نفسه ـ وهو التخلص من الملكية الخاصة ـ هو الحل الوحيد للصعوبتين ، فضلا عن اتفاقه مع ذلك الاعتقاد المنطوى على الرغبة الذى تؤمن به جميعا ، وهو أن أى اجراء ظالم لا يصلح للتطبيق ، فاذا كان هذا اصحيحا فانه خليق بأن يجعل العالم أكثر بساطة مما هو عليه الآن . أما الماركسيون العصريون فيهتمون بالحجة الثانية ، يهتمون بالتدليل على أن الاقتصاديات المختلطة ما زالت ـ برغم جميع الاصلاحات التى تمت فى الثلاثين سنة الماضية ـ تسير نحو انهيار ما ، وأن التغييرات الشاملة فى الملكية هى وحدها التى تستطيع أن تجعل النظام صالحا للتطبيق أو الاصلاح مستطاعا . فاذا ما نقض التحليل أو التجربة آحدى الحجج التى تساند هذا القول ، بادر أتباع مدرسة هذا التفكير بتقديم غيرها لعلهم يستطيعون الوصول الى النتيجة التى سبق لهم أن حددوها ، فحينما كان التاريخ يدلل بوضوح على فساد المذهب تلو الآخر (كنبوءة أن الاجراء سيزدادون فقرا) كان الماركسيون المتزمتون ينحون الى استنباط وسائل التزييف العقلى التى تمكنهم من التوفيق بين الحقائق الجديدة و « كتابهم المقدس » .

وكان أول وأبسط شكل من « انهيار الحجج » المذهب المشهور الذى يقول بأنه ما دامت الارض ورأس المال ، أو جزؤهما الاكبر ؛ فى الايدى الخاصة ؛ فلا مفر من أن يصبح العمال العاديون ـ وهم معظم السكان ـ

أكثر فقرا •• ولقد سبق أن أشرنا الى أنه من الارجح أن يزداد عدم المساواة بسبب عدم التدخل الا اذا اتخذت اجراءات مرسومة لوقفه ، ولكن هذا يختلف اختلافا كبيرا عن القول بأن الاجراء سيصبحون أكثر فقرا ، وانما الارجح أنه كلما زادت الدخول بصفة عامة ، فان فقر الاجراء سيقل تدريجيا ، ولكن عدم المساواة سيزداد سوءا • فلو كان ماركس قد قال ان عدم المساواة سيزداد سوءا ما لم تتخذ خطوات ديمقراطية صحيحة لتحسينه لأصاب الحقيقة ، ولكنه ما كان حينذاك ليستطيع أن يحاجى بأن الصدام الوشيك لا مفر منه ، وأن الاصلاحات التدريجية عديمة الجدوى •

لقد كانت الغلطة الرئيسية التى غررت بماركس وجعلته يتنبأ بانهيار مطلق فى مستويات الاجور هى النظرية الاصلية للعمل للقيمة كما سبق فأشرنا •• فقد كان الماركسيون يرون أنه مادام من غير المستطاع أن ترتفع الاجور فوق تكاليف العمال ، فان مستويات معيشتهم وعيشة أسرهم يجب مع تزايد السكان وندرة موارد الطعام ، الا ترتفع ، بل لابد من أن تتدهور الا أن المرء ما يكاد يعرف أن مستوى الاجور والمرتبات يتأثر بالطلب والعرض معا ، حتى يفهم فورا لماذا ارتفعت الدخول المكتسبة فعلا ، ولماذا قسمت ، الا الى أجور تجويع من ناحية ؟ ودخول قليلة من ناحية أخرى وانما حدث ذلك نتيجة لنظام تدرج معقد ؟ وتبعا لطلب ولعرض هذا النوع المعين من الخدمة •• وعلى كل حال لقد كانت نظرية الماركسيين القابلة للتجريح « التعاسة المتزايدة »• هى التى استخدمت ذات يوم لتبرير الغضب الذى صب على جميع الاجراءات الاشتراكية الجزئية التدريجية • اذ كان الماركسيون (بعيدو النظر) يدركون أن جميع هذه «الاصلاحات» عديمة الجدوى ، بل وربما كانت ضارة لأنها ترجىء انفجار الثورة النهائى « الفجر الابيض العظيم » حيث تتغير نظم الملكية وتحل جميع المشكلات أوتوماتيكيا ، ان لم يكن اعجازيا •• ولعل الرجل الانجليزى يتساءل ، لماذا ينبغى أن تكون هذه النتيجة غير المحتملة صحيحة ؟ فيجيبه الماركسى « العليم بكل شىء » (متفاخرا بقدرته على اختلاس النظر تحت سطح الأفكار السطحية التى يدين بها النقاد الآخرون) بأن السبب فى ذلك

أن العامل بالأجر يجب أن يزداد فقرا على فقر مهما فعلتم ما دام هنـــاك أشخاص يملكون الارض والممتلكات الصناعية • ولهذا السبب ما زال في انجلترا اليوم ماركسيون متعصبون يدبرون اضرابات خاطفة ، ويضعـون قرارات سخيفة وهم لا يرمون من وراء ذلك الى رفع مستـويات معيشـة المحتاجين ، ولكن لأن المتآمرين « يعلمون » أن ذلك سوف يؤدى فى النهاية الى تقريب هزيم الرعـد ، وان كل ما عـدا ذلك عبث • والسبب الحقيقى فى ظنهم هذا هو أن ماركس ازدرد ــ منذ مائة وعشرين سنـــة ماضية ــ الخطوات الاولية كلها من علم كان لا يزال يحبو •

والواقع ، كما أظهر التاريخ والنظرية ومنذ ذلك الحين ، أنه وان كان التبادل الحر غير المخطط ينتج فعلا عدم مساواة كبيرة ، الا أنه لا يفرض عادة تعاسة متزايدة على الجماهير • ولذلك فانه كلما زادت مهمات الانتاج سواء فى الملكية الخاصة أو المكتبة أو فى الاقتصاد المختلط ، زاد الطلب على العمال بدوره ، ومالت الأجور الحقيقية الى الارتفاع مهما كان هذا الارتفاع بطيئا أو بلا عدالة . أما المشكلة الحقيقية بالنسبة لمن يهـدفون الى العـدالة الاجتماعية فهى ضمان ارتفاع الاجـور بانصـاف ويسر ، وتضاؤل عـدم المساواة لا زيادته •• ومن ثم فان المشتريات لن تميل ميلا أساسيا للانهيار الى أن تحدث الهزة العنيفة ، ومن ثم أيضا فان الضرر لا الخير يحل بالمبدأ الاشتراكى نتيجة الوقوف فى وجه الاصلاحات الجزئية وتشجيع الجحود والانقلاب ، ولذلك يجب الحكم على كل تغير مفرد من ناحية مدى اسهامه فى العدالة الاجتماعية ، لا على أساس تشجيعه المزعوم على «العودة الثانية» التى طال ترقبها ••

وهناك نتيجة ثالثة أليمة لقانون الاجور الحديدى يجب ملاحظتها : وتلك هى الاعتقاد بأنه نظرا لاستمرار انكماش قدرة الجماهير الشرائية ، فان ذلك لن يؤدى الى التعاسة فحسب ، وانما يجب أيضا أن تقل جـدا القدرة الشرائية بحيث تصبح هذه القدرة شبه عاجزة عن شراء المنتجات التى تعرضها الصناعة للبيع • وهنا (كان فى استطاعة الماركسى الذكى أن يحاج بصواب أكثر وطال القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩٣٩) يكمن

سر أزمات الرأسمالى ورخائه .. فان قانون الاجور الحديدى منع أرباب الصناعة الحمقى المضللين كجماعة من تزويد العمال بقدر كاف من القوة الشرائية يهيىء لسلعهم الفرصة لتباع .. وبعد نشر هذا المذهب الجذاب ، يمكنك بالطبع أن تنسج فوقه وتشرح لماذا كان « الاستعمار » ، واضطهاد الشعوب البدائية ، والحرب ذاتها ، جميعا نتائج فشل الاجــور أصــلا فى الارتفاع . ولقد كان من الطبيعى أن يستهوى هذا الجزء من النظام الماركسى كل من يعرف العلاقة السطحية على الأقل بين المذهب وعالم الفقر المؤسف ، وفترات الكساد ، والحرب المتقطعة التى ملأت مسرح التاريخ من ســــنة ١٨٤٨ الى ١٩٤٥ .

الا أنه من المحقق أن تلك لم تكن أكثــر النتائج صــوابا من المذاهب الماركسية الاساسية حتى سنة ١٩٣٩ ، أو ربما حتى سنة ١٩٤٥ ، فقد حدثت فترات الكساد وكانت أسوأ لا أحسن فى الفترة ١٩٢٩ – ١٩٣٢ مما كانت عليه منذ عام ١٨٤٨ ، ويبدو أن أحدا من الاقتصاديين غير الماركسيين لم يحاول تفسيرها على نحو شامل . وليس من شك فى أنه كان عملا اعجازيا كبيرا من جانب ماركس أن يربط بين الدورات التجـــارية المبكرة فى السنوات الاربعينية والخمسينية فى القرن الماضى ونقص القدرة الشرائيــة للمستهلكين ، والواقع أننا اذا استثنينا كتابات مستر ج.أ. هوبسون من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩٣٠ ، فان أحدا لم يدخل أى تحسين على تفسير ماركس حتى السنوات الثلاثينية من القرن الحالى ، أى بعد قرابة مائة عام . وهذا فى حد ذاته يؤيد عظمة ماركس كمفكر ، ولـكنه مفكر غير معصــوم من الخطأ ، لأننا نستطيع أن نرى الآن أنه وان كان على حق حينما نسب دورات الكساد الى نقص القوة الشرائية ، فقد أخطأ فى تفسيره لهـذا النقص . وسنعالج فيما بعد الاسباب الحقيقية لميل الطوائف الصناعية الحديثة الى خفض الانتاج ، أما هنـــا فيكفى أن نقول انه حتى عام ١٩٣٩ مثلا كانت القوة الشرائية تميل أما الى الارتفاع الكبير أو الى التدهور الشديد فى أية لحظة معينة ؛ فتحدث كسادا أو رواجا ؛ لأن أحدا لم يكن يبذل أى جهد ليحول بينها وبين السير فى هذا الاتجاه أو ذاك ؛ ولأنه لم يكن هناك جهاز لضمان

أن النظام المصرفى الذى نما خبط عشواء : أو نظام الميزانية الذى كان المفروض فيه مساواة الدخل والمنصرف فقط ، يجب أن يعملا معا على أن يكون تدفق الدخول النقدية على نحو يكفل الاستخدام الكامل لرأس المال الانتاجى والقوة البشرية ، ولهذا فانهما لم يستخدما استخداما كاملا .

وحين رأى ماركس ذلك استنتج أن هناك نقصا هاما فى النظام أدى لذلك . وهنا سمح لمذهبه المتعلق بالملكية الخاصة بأن يعمى بصيرته . فقال هو واتباعه لابد من أن تكون الملكية الخاصة وقانون الاسعار الحديدى هما اللذان أحدثا هذا الانخفاض الشديد فى قوة الجماهير الشرائية .. الا أنه لو لم يكن هناك أى سبب منطقى لتفسير كفاية القوة الشرائية (وهى الحقيقة) ، فليس هناك ما يدعو لتفسير عدم كفايتها ، ثم أن الايام أثبتت أن فى اجابة الماركسيين مغالاة ، برغم ما كانوا يتمتعون به من قوة بصيرة فى السنوات الخمسينية والستينية من القرن الماضى ، فلو كانت اجابتهم صحيحة وكان الاجراء يزدادون فقرا بصفة مطردة لما استطاع النظام بأى حال من الاحوال أن ينتعش ويزداد ثراء ، ويتمخض عن دورات من الرخاء حتى السنوات الخمسينية من القرن الحالى ولما استطاعت دول كالسويد والنرويج والدانيمارك أن تصل الى مستويات متقدمة ممتزجة بالعدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادى طوال النصف الاول من القرن العشرين برغم أنها لم تكن تملك مستعمرات أو تشترك فى سباقات تسلح أو حروب . بل أن التقدم الاقتصادى فى الولايات المتحدة لدليل قاطع يدحض الرأى القائل بأن امتلاك المستعمرات ضرورى للنظام ، وكذلك التوسع الراسخ الذى حققته الدول الغربية كلها منذ عام ١٩٤٥ وتجاوز كثيراً ما حققته فى القرن الماضى وهذا كله يدل على أن بعض عناصر أخرى ، غير ما يقول به الماركسيون من نقص القوة الشرائية المتزايد ، تلعب دورها فى الموقف ، وقد أدى ذلك الى تراجع الماركسيين الى آخر خندق دفاعى لديهم للذود عن نظرية لا تستحق الدفاع ، فقالوا أن نفقات التسليح هى التى جعلت اقتصاديات الدول «الرأسمالية» المكتوب عليها الهلاك تستمر فى تقدمها ، ولكن حقائق النمو الاقتصادى لا فى اسكندناوة واستراليا ونيوزيلندا فى السنوات الاخيرة

ولكن أيضا في الهند وسيلان والباكستان وغيرها من الدول دحض هذا القول أيضا .. ومن دواعى السخرية أن مستر خروشوف نفسه (قال فى خطاب ألقاه امام مجلس السوفييت الأعلى فى يناير ١٩٦٠) أنه حتى لو نزعت الولايات المتحدة سلاحها ، فهناك واجبات اقتصادية أخرى كفيلة بأن تجعل صناعتها منتعشة وعمالتها كاملة ..

وهكذا فان الفكرة القائلة بأن الملكية الخاصة فى الصناعة تعمل حتما على نقص القوة الشرائية ثم بالتالى الى الانهيار النهائى ، انما هى فكرة خاطئة وتحمل الدليل على زيف نظرية العمل للقيمة . ذلك لأنه ليس هناك أساس لهذه الفكرة سواء فى التاريخ الاقتصادى أو فى النظرية . ولا شك فى أن من التعقيبات المثيرة على معتقدات ماركس الاصلية وتنبؤاته أن الثورتين الشيوعيين الكبيرتين - فى روسيا والصين - لم تحدثا فى دولتين متقدمتين صناعيا تقتربان من نهاية العملية التى تنبأ ماركس بها . وانمـا حدثتا فى دولتين ذاتى اقتصاديات زراعية بدائية ، وسكان معظمهم أميون وحكومات أتوقراطية عاجزة ، وكتب النجاح للثورتين بعد سنوات من الحرب المهلكة . وواقع الامر أن الثورات الماركسية لم تحدث نتيجة لفتـرة من التصنيع ، وانما كان السبب الاكبر لهما انعدام التصنيع ، وهذا فى حد ذاته دليل على أن الدول الصناعية المتقدمة مرت بالمرحلة التى تحدث فيها مثل هذه الثورات .

ليس من شك فى أن النقص الدورى فى القوة الشرائية فى اقتصاد عدم التدخل أثناء القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كان صحيحا. الا أنه كان يعزى الى أسباب غير قانون الاجور الحديدى . ولذلك فان النظرية القائلة بأن نقص القوة الشرائية مرده الى الملكية الخاصة لا يمكن الدفاع عنها الآن ، كما لا يمكن الدفاع عن الاستنتاجات الماركسية الاخرى التى بنيت على هذه النظرية وهى « الاستعمار » والحرب . فصحيح أن الحروب وقعت والمستعمرات استغلت - فقد هاجم هتلر واستغل دولا كثيرة ضعيفة. واحتلت روسيا المجر سنة ١٩٥٦ ، والصين التبت سنة ١٩٥٩ - ولكن هذه الانفجارات ومثيلاتها كانت أصولها ترجع عادة الى نقائص أعمق فى الطبيعة

البشرية منها فى عجز الملكية الصناعية الخاصة عن توزيع قوة شرائية كافية بين مستخدميها .

وأخيرا فقد فشل ماركس فى التنبؤ ـ كما أنكر الماركسيون فيما بعد بدون عذر أو حجة ـ بأن الدولة الاشتراكية الديموقراطية ستستطيع فى القرن العشرين أن تنظم القوة الشرائية فى سنة ١٩٤٨ بأدوات لم تكن تخطر فى الحسبان ، بل أنها تستطيع أيضا ـ اذا شاءت ـ اعادة توزيع الدخول والممتلكات على نطاق واسع أيضا ، اذ ليس من شك فى أنه لو أزيلت فجأة ضرائب اعادة التوزيع على الدخل ، لحدثت زيادة هائلة فى عدم المساواة ، ولأدى ذلك الى تحول مجتمعنا كله الى الاتجاه السيىء فى فترة قليلة من الزمن . ومن ثم يكفى أن نقول هنا مؤقتا ـ لأننا سنبين ذلك بالأرقام فيما بعد ـ أنه كان من الممكن أن يكون ماركس على حق فى نبوءته الخاصة بزيادة عدم المساواة ، وان كان قد أخطأ فى نبوءته ، لو كانت الاجيال التالية لم تكتشف سلاح المالية العامة الاشتراكى ، وما نظن أننا ننتقده اذا قلنا أنه لم يتنبأ بذلك فى السنوات الخمسينية من القرن الماضى حينما كان جلادستون لا يزال يأمل فى الغاء ضريبة الدخل ، الا أنه من الحماقة الشديدة أن ينكر أتباعه اليوم هذا التقدم الكبير الذى أحرز فى اتجاه العدالة الاجتماعية منذ الاصلاحات التى أجراها لويد جورج فى الفترة من ١٩٠٨ ـ ١٩١٢ فى بلاده ، والديموقراطيات الاسكندنافية ، والولايات المتحدة وغيرها .. ولم يكن هذا الخطأ الذى وقع ماركس فيه ، كالأخطاء الأخرى ، قائما على الضعف الرئيسى فى نظرية العمل للقيمة ، وانما كان مصدره عجز أى شخص فى السنوات الاربعينية أو الخمسينية من القرن الماضى عن التنبؤ بطاقات ميزانيات بريطانيا أو السويد أو أمريكا فى السنوات الستينية من القرن الحاضر ...

* * *

القسم الثانى

الحرب والسلام

٦ - منع الحرب

من الواضح أن الموضوع المعقد الذى يواجه العالم اليوم هو المسألة الاولى اتى استهللنا بها الفصل الاول من هذا الكتاب ، ونعنى بها مشكلة السلام وانشاء نظام عالمى للقانون والنظام قبل أن تجلب الحرب الذرية الدمار على العالم .. والحل الذى تقدمه الاشتراكية فى هذا المجال هو التقدم سريعا ، عن طريق الأمن الجماعى الاختيارى ، نحو نظام الحكومة العمالية القادرة على فض المنازعات ، وتنفيذ القرارات ، والسيطرة على أسلحة القتل الجماعى (بالجملة) ، ولا شك أن المشكلة السياسية فى هذا المجال واضحة تماما ، وهى : كيف نستطيع أن نصل الى هذا الهدف مبتدئين من حالة الاضطراب الفكرى وسيادة الدول المسلحة القائمة الآن والتى لا تدعو للتفاؤل ؟

ليس هناك كبير شك - استنادا الى التجارب التاريخية - فى أن ايجاد نظام شبيه للموجود حاليا فى الدول المتحضرة يمكن أن يمنع نشوب حرب دولية . فاذا فشلت الاجراءات السلمية فى فض المنازعات فيمكن فضها أحيانا باستخدام القوة ، وهذا القول صحيح بالنسبة للدول صحته بالنسبة للافراد أو للرؤساء الاقطاعيين. ومن ثم فان السيادة القومية المستقلة لا تتلاءم مع السلام لفترة طويلة ، اذ يجب أن ينطوى القانون والنظام ، داخليا ودوليا على أداة عادلة وفعالة بدرجة معقولة يستخدمها شخص آخر غير الاطراف فيها لفض المنازعات ، أداة لتنفيذ القرارات التى تتخذ ، وبالتالى الانتقال بطريقة ما الى سلطة مركزية من القوات المسلحة أعظم من أية قوة تملكها أية دولة تكون طرفا فى النظام .. وتلك هى بعض وظائف الحكومة الضرورية وليس من شك فى أن انشاء سلطة عالمية يستطيع ضمان السلم فترة طويلة، فاذا كان أحد يشك فى ذلك فعليه أن يدرس التاريخ الدولى أثناء المائة السنة الاخيرة .

ان قيام دول عظمى ذات سيادة لا يغير بأى حال من المشكلة من ناحية

المبدأ برغم حكم هذه الدول لمناطق كبيرة من العالم ، او باكتشاف الاسلحة النووية ، أو بحرب الافكار التى تدور بين الدول الشيوعية وغير الشيوعية .. فكل هذه العوامل تجعل المشكلة أكثر تعقيدا ، وتجعل نتيجة الفشل أفظع تدميرا ، والحاجة الى حل أكثر الحاحا . ولكنها لا تغير من طبيعة المشكلة . صحيح أن الاسلحة النووية تغير من نتائج الفشل فى منع الحرب، ولكنها ليست الوسيلة الضرورية لمنعها ، ذلك لأنه من غير المحتمل الوصول الى أى انجاز متمدين آخر اذا لم نتمكن من تجنب الحرب النووية ، ولكن الحرب النووية ستظل محتملة الحدوث ما دامت الدول المنفصلة ذات السيادة قائمة وهى مسلحة بالاسلحة النووية أو قادرة على صناعتها .

الا انه يمكن تقديم ثلاثة اعتراضات رئيسية على فكرة الحكومة او السلطة العالمية فقد يقال أولا ان الفكرة نفسها بعيدة الاحتمال واكاديمية بحيث لا تستحق حتى مجرد التفكير فيها ، وانه ليست هناك اية فرصة فى أن تتخلى حكومة أية دولة ذات أهمية اليوم عن سيادتها . والواقع ان تشكيل حكومة عالمية كاملة ليس فى حد ذاته سياسة عملية ممكنة التحقيق سريعا أو حتى فى مدى عشرة أعوام أو عشرين عاما، ولكنها هدفا يتوقف تحقيقه على السرعة التى تستطيع الشعوب أن تهضم الفكرة بها ، وتدرك استحالة ايجاد سلم وطيد راسخ وأمن مستتب بأية وسيلة أخرى ، ومن ثم فان الفكرة بوصفها هذا ليست أبعد احتمالا مما كانت عليه فكرة الامم المتحدة فى عام ١٨٧٠ .. ومن حسن الحظ أنه من المستطاع ، فى هذه الحالة ، التقدم على هذا الطريق على مراحل ، فان انشاء سلطة عالمية كاملة لايستلزم اجراء واحدا شاملا ، وانما يمكن الوصول اليه فى سلسلة من الخطوات الانشائية مثلما حدث فى الحكومات العصرية بالولايات المتحدة أو المملكة المتحدة ، فان القوى السيكولوجية والفنية لهذه الحركة التقدمية . لكن رب متسائل ، وكيف يمكن تنفيذ هذه الفكرة ؟ الواقع أن الوسائل المتوفرة حاليا تجعل تحقيق هذه الفكرة الفكرة مستطاعا الآن منه منذ عام . فهناك الاذاعة والبرقيات والطائرات النفاثة ، وهناك بعد ذلك الأمم المتحدة التى أثبتت جدواها فى أزمة السويس ، وفى المنازعات التى عالجتها حديثا ..

وهنــاك بعد ذلك سؤال هام قد يردده البعض وهى أنه بعــد انشاء الحكومة العالمية ، فان هذه الحكومة قد لا تستطيع أن تحقق أغراضهــا . ذلك لأنه تبين أن الحكومات القومية عجزت عن منع نشوب الحروب الاهلية الرهيبة ـ فكيف تستطيع حكومة عالمية أن تمنع نشوب حرب دولية ؟

والجواب على هذا السؤال أنه لا يوجــد بشرى مثــالى ، ومن ثم فان انشاء حكومة عالمية لا يمكن أن يكون ضمانا مطلقا للحيلولة دون قيام بعض الدول بتكوين مجموعات فى المستقبل ومحاولة تطبيق القانون بنفسهــا ، ولكن وجود الحكومة العالمية يستطيع أن يجعل الاقدام على مثل هذه المحاولة أقل احتمالا .. ذلك لأن للسياسة جانبين ، احتمالى وجوازى .. فاذا كانت هذه الحكومة العالمية قادرة على أن تجعل النشوب حرب ذرية أو غير ذرية أمرا أقل احتمالا ، فان هذا فى حد ذاته يعتبر عملا يستحق الأداء فى عالم لا كمال فيه .. ثم ان انشاء هذه الحكومة العالمية ، وبقاءها ، كفيل بأن يجعل الدول ترعاها تدريجيا وتحترم ارادتها ، وبالأخص اذا فاقت القوة التى ستوضع فى يد هذه الحكومة قوة أية دولة من الدول الأعضاء ..

لكن ألا يمكن أن نتقدم الى منتصف الطريق فنشكل اتحادات فيدرالية قارية ـ ولايات متحدة لأمريكا كلها ، أو لأوربا كلها أو لأفريقيا كلها ، أو انشاء نظام اختيارى للأمن الجماعى كذلك الذى أوصى بانشاء عصبــة الأمم والأمم المتحدة ؟ من المحتمل أن يكون انشاء وحدات فيدرالية كبيرة باختيار الدول الأعضاء خطوة واسعة يجب أن تلقى ترحيبا . لأنها تقرب العالم من انشاء مجتمع عالمى . ولهذا يقول البعض ـ تأييداً لهذا الرأى ـ أن انشاء مثل هذه الوحدات كفيل بالاقلال من المنازعات ما دام عدد الشعوب التى ستتنازع قليلا . وهذا رأى وجيه بلا شك ، فان الكومنويلث مثلا (وان كان اتحادا اختياريا) استطاع أن يحقق هذا العمل ـ لأنه وحدة طبيعية ان لم تكن وحدة رسمية تربطها روابط سيكولوجية عميقة ، ولهذا جعل وجوده احتمال نشوب حرب بين أعضائه أمرا بعيد الاحتمال .. وبالمثل، يجب تشجيع الحركة التى ترمى الى انشاء أوربا متحدة فى مختلف أشكالها لأنها تقلل من خطر قيام النزاع القديم بين ألمانيا وجاراتها الغربية فتدفع

بالعالم الى أتون حرب عالمية جديدة ، كذلك أثبتت الاتحادات الاقليمية أن من الممكن حل المشكلة الأساسية ، أن دللت على أنك تستطيع - برغم جميع الصعوبات السياسية والتأخيرات أن توسع نطاق الحكومة المتحدة لتضم مناطق أوسع ، وأن تحد من السيادة بطريقة انتقائية مدروسة • ولا شك فى أن نجاح هذه الاتحادات الاقليمية يعتبر دليلا على امكان نجاح فكرة انشاء حكومة عالمية ، ذلك لأنه ما دام النجاح حالف حكومات القارات ، فلماذا لا يحالف الحكومة العالمية ؟ فاذا قيل ، مناهضة لهذا الرأى ، أن الخوف من العدو المشترك هو الذى يحفز على الوحدة ، أفلا تعتبر الحرب النووية المهلكة عدوا مشتركا للجميع ؟

بيد ان الاتحادات الاقلمية تخلف المشكلة الرئيسية قائمة بلا حل لسوء الحظ ، ذلك لأن التكتلات الاقلمية الكبيرة تجعل من السهل ، ان لم يكن باستمرار ، حدوث منازعات بين كتلة وأخرى ؛ وهذه المنازعات بالذات هى التى تهدد بنشوب الحرب ، فان قصة المنازعات و «التوتر» الشرير بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى والصين وأوربا الغربية منذ عام ١٩٤٥ تؤيد هذا الرأى .. فكلما كبر الاتحاد أو الكتلة الاقليمية ، وتمسك بالسيادة المستقلة ، وزاد من تسلحه ، زادت فرص حدوث المنازعات ، و « التوتر » وانعدام الأمن • ومن الجائز أن تؤدى الاختلافات المذهبية الى زيادة حدة هذا التوتر ، وان كان الأرجح أن تستمر هذه المنازعات حتى بدون الاختلافات المذهبية كما كان الحال فى النزاع الذى نشب بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة حول مشكلة قناة السويس ، أو بين الهند والباكستان حول مشكلة كشمير •• ومن الجائز أن يقال أن تركيز العالم فى وحدات أقل وأكبر بدون وجود حكومة عالمية يؤدى الى جعل الموقف أكثر سوءا فى النهاية، لانه ان كانت كانت المنازعات ستصبح أقل عددا الا أنها ستصبح أضخم وأخطر • ومن الجائز أن يدفع جنون العظمة زعماء الكتل الكبرى السياسيين، كما حدث مع هتلر وموسولينى وستالين (ونرجو ألا يحدث مع خروشوف) يندفعون الى الافضاء بالتهديدات ، فيندفع القادة العسكريون الى التصريح بقدرتهم على اكتساح أعدائهم فى دقائق قليلة بمجرد صدور الأمر بالحرب •• وهذا كله

صحيح مع الاسف ، ولكننا نتجاوز حدود الحقيقة اذا قلنا أن انشاء مجموعات اقليمية أو فيدرالية أكبر يجعل احتمال نشوب الحرب أكثر رجحانا ٠وان كان هناك احتمال فى أن يؤدى انشاء وحدات كبيرة كوحدة « أوربا » قد يصرف النظر والجهد عن المهمة الاساسية وهى انشاء حكومة عالمية • ومن ثم فان الشىء الوحيد الذى يمكننا أن نتأكد منه هو أن ايجاد وحدات اقليمية يبعد خطر الحرب ، وان كان لايمس لب المشكلة .

عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة :

الواقع أن القبول الاختيارى لالتزام الدفاع الجماعى والأمن عن طريق اتحاد دولى من الحكومات (وليس اتحادا بين الشعوب أو الحكومات) ، كعصبة الأمم أو هيئة الأمم المتحدة يمس لب المشكلة ، ولكنه لايحلها •• انه خطوة أولى لامفر منها للحل ، وهى الخطوة الأولى المستطاعة فى عالم السياسات العملية ، ولكنها لن تكون كافية فى النهاية فى حد ذاتها •• انها خطوة أولى ضرورية ، لأنها تجسد بعض ضرورات الحكومة المتمدينة لصيانة القانون والنظام • فان كلا من عصبة الأمم وهيئة الأمم انطوتا أساسا على استنكار جميع الأعضاء للحرب العدوانية كأداة سياسية ، والالتزام الجماعى بمساعدة أى عضو يتعرض للهجوم (وهذا الالتزام أكثر ظهوراً فى هيئة الأمم المتحدة مما كان عليه أيام عصبة الأمم) • وقد أنشأت كلتا الهيئتين أدوات تمثيلية، كمجلس الأمن والجمعية العمومية فى هيئة الأمم المتحدة ، لاتخاذ قرارات ومحاولة فض المنازعات •وكانت كلتاهما على درجة من المرونة تكفى لاستخدام وتجربة كل وسيلة مستطاعة للتفاوض، والديبلوماسية ، والتوسط، والتحكيم ومن ثم فقد أتاحت كل من الهيئتين فرصة ، لم تكن موجودة من قبل ، أمام كل متنازع يريد الوصول الى تسوية سلمية بواسطة اجراء معترف به وبغير فقدان كثير من ماء الوجه ••

والواقع أن هاتين الهيئتين قدمتا ماهو أكثر من ذلك ، فقد أتاحتا الفرصة للدول العظمى ، كلما وقع عدوان مسلح فعلا ، أو كان هناك خطر من وقوعه، لالقاء ثقلها وراء الالتزام بالدفاع عن ضحية العدوان أكثر مما كان محتملا أن يحدث من قبل ••

والواقع أن التأييد القلبى الذى لقيته هيئة الأمم المتحدة من أعضائها كتب لها النجاح حتى الآن ، ومن الجائز أن يستمر هذا النجاح لفترة أخرى من الوقت وبذلك تتاح فرصة ذهبية ثمينة لانشاء نظام دولى قوى يمكن أن يكون أكثر دواما وأطول عمرا .

الا أنه ـ كما يعلم من أنشأوا عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة ـ فان كلتا الهيئتين تعانيان من نقط ضعف لايمكن تجنبها . وذلك أنه مادامت الدول العظمى غير مستعدة للتنازل عن الجزء الأكبر من قواتها المسلحة للسلطة المركزية ، فان فى استطاعة أية دولة عظمى أن تتحدى قرارات الهيئة ، واذا اختارت دولة عظمى الاقدام على عدوان ، فان تنفيذ مبدأ القانون الدولى لايمكن أن يتحقق الا بخوض غمار الحرب التى يهدف أساس النظام كله الى تجنبها .. ولقد كان هذا دائما مصدر الضعف فى اتحاد اختيارى كعصبة الأمم أو هيئة الأمم المتحدة . ومما يزيد هذا الضعف ضعفا أن بعض الدول العظمى لم تنضم بعد الى المنظمة العالمية كالصين الشيوعية .. ومادام البارونات يملكون القوات المسلحة ، ولكن الملوك لايملكونها ، فمن المستحيل المحافظة على السلم الدائم ؟ فضلا عن أنه لاتوجد وسيلة سهلة لاقناع البارونات بتسليم قواتهم للملوك ؟

ولقد كان هذا هو السبب فى ضرورة تشكيل عصبة الأمم وهيئة الامم المتحدة على النحو الذى شكلتا عليه ، وفى أن يكون الفيتو (حق الاعتراض) فى سنة ١٩٤٥ جزءا من دستور الأمم المتحدة .. فمن الناحية الرسمية ، ينص دستور الأمم المتحدة الصادر فى سنة ١٩٤٥ ، على أن التزام الأعضاء بالدفاع عن ضحية العدوان ، رهن بقرار يصدره مجلس الأمن ، وهذا القرار قابل للابطال باعتراض عضو واحد عليه ، بما فى ذلك الدول العظمى .. ولقد كان ميثاق عصبة الأمم أكثر وضوحا وتأكيدا فى ضمان الأمن من ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، لأن المادة ١٠ من الميثاق الأول ضمنت بوضوح التكامل الاقليمى للدول الأعضاء . الا أنه من الواضح أن غاية ميثاق الأمم المتحدة كانت (بدون استخدام الفيتو) حماية جميع الأعضاء من التعرض للعدوان عليهما . لكن مادامت الدول العظمى لاتريد أن تتخلى عن

قواتها المسلحة او سيادتها النهائية ، فلا مفر من وجود انصاف الاجراءات كحق الفيتو .. وعلى كل حال ، ان وجود نصف رغيف احسن كثيرا من عدم وجود خبز على الاطلاق ، فلولاه لكان من المحتمل أن تنشب الحرب النووية منذ أمد بعيد ، ولذلك فانه ليس من الصواب نقد عصبة الأمم أو هيئة الأمم المتحدة واتهامهما ، كما فعل البعض بحماقة ، بأنهما غير فعالتين كما لو كان لهاتين الهيئتين كيان وسلطة منفصلة عن الحكومات التى كونتهما .. ولكن الواقع أن عيب هاتين الهيئتين هو فشلهما فى محاولة انشـــاء سلطة عالمية ، وعدم توفر السلطة الكافية لهما لتنفيذ قراراتهما ، ولذلك فان الذين ينتقدون الهيئتين (مثلهما فعل مستر سلوين لويد ببلادة أثناء أزمة السويس) حينما قال ان الأمم المتحدة « تستطيع أن تصدر القرارات فقط » انما يقدمون الحجة الأساسية لضرورة تشكيل حكومة عالمية .

٧ - الأمن الجماعى ونزع السلاح

ولو أنه لايوجد أساس معقول لليأس تماما من ايجاد سلطةعالميةأقوى كثيرا من الأمم المتحدة ، الا أنه من الواضح أن هيئة الأمم المتحدةستظل معقد أمل العالم لعدد من السنين ، فاذا كنا راغبين فى استتباب السلم أثناء هذه السنوات ، فاننا لن نستطيع أن نفعل ذلك الا عن طريق التأثير الرادع للالتزام الذى قبلناه بموجب ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، والقوة الرادعةالتى تكون الدول المخلصة للهيئة على استعداد لوضعها وراءهذا الالتزام•ولذلك يجب أن يتركز الجهد الرئيسى الذى يبذله من يفهمون شئون العالمالحديث، ويرغبون فى بناء مستقبل متحضر ، فى احترام هذه الالتزامات ، وتقـوية الايمان بالتمسك بها ، وتدعيم المنظمة التى تجسدوا فيها •• وهذامايجبأن يكون ، وكان ينبغى أن يكون ، الهدف الأساسىللسياسةالخارجيةالبريطانية منذ عام ١٩١٨ ، لأن ذلك هو « السياسة الخارجية الاشتراكية » بمعنـاها الصحيح لهذه العبارة التى يساء استخدامها •• انه يعنى التنفيذالجماعىلحكم ديموقراطى موافق عليه بالقانون ، بدلا من الصراع المضطرب الذى يشن بالعنف أو بالتهديد باستخدام العنف •

الا أنه لسوء الحظ أنه منذ عام ١٩١٨ ، تدخلت قوتان فى بريطانيـا وغيرها من الدول التى يتوقف المستقبل عليها ، وهاتان القوتان نبعتـا من البلبلة الفكرية وسوء الفهم • وهما الاعتقاد البريطانى المحافظ الذى مازال يعيش فى غير عصره ، وهو ألا تتقيد السلطة البريطانية القوميةبأىاخلاص لأية سلطة دولية ، أما القوة الثانية فهى مذهب التهدئة الذى يقول بعـدم احترام التزاماتنا للسلطة لأن جميع الأسلحة العسكرية واستخدامها شىء شرير مهما كان الغرض الذى تستخدم من أجله • ومع الأسف انهاتين العاطفتين مضللتان وخطرتان •• فالعاطفة الأولى منهما تنبع من الرغبة فى المحافظة على السلطة البريطانية ، بينما تنبع الثانية من الرغبة فى المحـافظة على السلام • ومع ذلك فان الأرجح أن تؤدى كل منهما عند التطبيق فى

هذه المرحلة من تطور الانسان فى القرن العشرين ، الى الحرب والى تدهور السلطة البريطانية مثلما حدث فى عام ١٩٣٩ •

لقد نشأ رفض المحافظين قبول الالتزامات الدولية من الاخفاق فى فهم أن عهد سياسة بريطانيا الاقتصادية والعسكرية فى القرن التاسع عشر قد ولى وأدبر — وكان من أسبابه الجهد المضنى الذى استلزمته فى حرب ١٩١٤ — ١٩١٨ فمنذ هذه اللحظة ، كان من مصلحة الجنس البشرى عامة ، بل ومن مصلحة بريطانيا العظمى القومية انشاء نظام للقانون والنظام الدوليين ولذلك كان أقل ماينبغى على المحافظين البريطانيين أن يفعلوه، هو أن يدركوا أن اللص المتقاعد الحكيم هو الذى يساند الشرطة والمحاكم ، وأن المغامر الذى بدأ يضعف ولكنه كان محظوظا فى سنواته الأولى فأصاب نتائج طيبة ، يكون حكيما أيضا اذا التزم الاستقامة حينما يتجاوز مرحلة الشباب • ولكن القصة المؤسفة ذاتها عادت فتكررت ابتداء من هجوم اليابان على منشــــوريا فى عام ١٩٣١ ، وأثناء هجوم موسولينى على الحبشة فى سنة ١٩٣٥ ، وهتـلر عـلى النمسا وتشيكوسلوفاكيا حيث كانت حكومات المحافظين البريطانية تضحى دائما بفرصة قيام أمن دولى طويل الأمد ، مقابل الحصـــول على مميزات اقليمية تافهة موقوتة •• ولهذا فان الذين لم يفطنوا الى هذه الحقيقة بعد كل حدث من هذه الأحداث ولكنهم كانوا يعملون جاهدين على احترام بريطانيا لالتزاماتها فى ذلك الحين لن يلبثوا ، اذ ماتطلعوا الى الوراء اليوم ، أن يفطنوا الى أنه من غير المفهوم أن يصاب المحافظون فى ذلك العهـد — وهم رجال يعترف لهم بأنهم يتزعمون شعبا متحضرا — بمثل هذا القدر من القصور وعدم الادراك • ولهذا ارتكب هتلر سلسلته الناجمة من الاعتداءات ، وحينما أرغمت الدول الديموقراطية على القتال ، فانها لم تفعل ذلك طبقا لميثـاق عصـــبة الأمم ومبدأ القانون الدولى ، وانما فعلت ذلك للدفاع عن وجودها• ولهــذا فقد أصاب السير ونستون تشرشل حينما وصف حكومتا المحافظين فى عام ١٩٣٥ — ١٩٣٩ ، وهما حكومتا بلدوين وتشمبرلين اللتان اتهمتا بالقضاء على عصبة الأمم ، وجعلتا نشوب الحرب مرجحا بأنهما « ادارة أكثر خطورة من أية ادارة فى تاريخنا » •

رب متسائل : لماذا أعيد هذه القصة الآن ؟ ـ لأنه من المحتمل جدا أن تتكرر اذا لم نكن قد تعلمنا من دروس الماضى ، ولأنه غالبا ما كان يبدو أبعد من المحقق فى السنوات الأخيرة أننا وعيناهذه الدروس .. أما الدرس الرئيسى من هذا الفشل المؤسف المتكرر ، فهو أنه فى كل حالة عـــدوان محددة أو تهديد بالعدوان ، يجب أن يعلو الهدف البعيد الخاص بانشــاء نظام دولى للقانون والنظام على أى موضوع فردى فى أى نزاع بعينه..فمن الذى يهتم الآن بادعاءات اليابان الخاصة بمنشوريا ، أو بادعاءات ايطاليـــا فى الحبشة ، أو هتلر فى الممر البولندى ؟ ولكن هل تعلمنا هذا الدرس ؟ لقد كنا نعتقد ذلك الى أن جاءت حملة السير أنتونى ايدن السخيفةوهجومه على مصر سنة ١٩٥٦ ، ولم تجىء الطبيعة المفزعة لهذه الجريمة المنكرة (اذا نظرنا اليها على ضوء التاريخ) من الخداع والنفـاق ، وانما جاءت من حماقة بريطانيا العظمى ، الدولة المتحضرة ؟ الناضجة ، المعتدلة التى تحترم القانون والتى تبنت فكرة عصبة الامم وهيئة الأمم المتحدة ، والتى يعتبرها الكثيرون أمل المستقبل المتحضر الأساسى، واجتراؤها بفجر وقحة على تدمير ذلك التكوين الهش للقانون والنظام .

من أكثر الخصائص المؤسفة لهذه القصة البغيضة اخفاق الكثيرين فى ادراك مدى خطورة هذا العمل . اننا لايهمنا فى شىء أن نعرف ما الـذى أطار صواب السير أنتونى ايدن وأطاح بقدرته على الحكم ، ولا السـبب الذى جعله يتردى فى هاوية الاعتقاد بأن تأميم قناة السويس ، وهى القنـاة الموجودة فى أرض مصرية ، كان اعتداء على القانون الدولى . وانما يعنينا أن بريطانيا التى كان ينبغى أن يكون هدفها الأساس فى السياسات الدولية هو تقوية ذلك النظام الغض من القانون الدولى والنظام،قامت بهجوم مواجه أمامى على هذا النظام أمام أعين العالم كله. وهكذا لم يستطع شيئا غير حزم البرلمان البريطانى وحزب العمال ، وحكمة الولايات المتحدة وحزمها(ونحن مدينون فى ذلك على الأقل للرئيس ايزنهاور وحتى لمستر دالاس) أن ننقذ سمعة الأمم المتحدة ونزاهتها من تلك اللطمة الساحقة .. ان معظم الشـــعب البريطانى يرغب الآن فى نسيان هذا الحادث الذى يعتبر تراجعا مؤسفا الى

سياسة المحافظين الاستعمارية فى السنوات الثلاثينية من القرن الحالى ، ولكن ذكر هذه الحقيقة من شأنه أن يجعلنا نشعر دائما بما كانت عليه السياسة العتيقة من جهالة وجهل ..

ومن ثم فان الدروس التى مرت بنا منذ عام ١٩١٤ حتى ١٩٦٠ تتلخص فى استحالة منع العدوان ، وبالتالى منع الحرب أثناء فترة الانتقال ، وقبل انشاء حكومة عالمية ، الا اذا قبلت الدول واحترمت باخلاص التزام الدفاع الجماعى .

وهذا هو السبب فى أن الداعى للتهدئة ونزع السلاح من جانب واحد يستطيع ، بلا عمد ، أن يحدث ضررا للأمن الجماعى ؛ وبالتالى للسلم . مثل الرجل الوطنى القديم .. فاذا كنا نريد منع الحرب بقوة جماعية رادعة أثناء فترة الانتقال التى نعيش فيها ، فيجب أن يؤمن المعتدى المرتقب أن الضحية سيدافع عنها على نحو فعال . ومن الطبيعى ألا يبدو ذلك حجة مقنعة فى نظر دعاة الجانب الواحد المتطرفين ، ودعاة التهدئة المتفلسفين . فهؤلاء يعتقدون أن كل ألوان القوة خاطئة حتى ولو استخدمت للدفاع عن البرىء ضد الظلم والقسوة العدوانية .. ولكنهم يخطئون تماما فى نظر غيرهم ممن يرون أنه ينبغى اتخاذ الاجراء الصحيح حتى ولو أدى ذلك الى القضاء على البشرية ..

هذا هو المنطق ، وان كان منطقا انتحاريا .. لكن يجب على من يؤمنون به باخلاص ، أن يروا الى أين يقود منطقهم العالم .. اذا كانت القوة خاطئة تماما ، كأمر أخلاقى حتمى ، فانها تكون أيضا خاطئة حينما تستخدمها دولة أو سلطة عالمية دولية لوقف الحرب ، وهى خاطئة كذلك حينما تستخدم للمحافظة على القانون والنظام داخليا ، وخاطئة حينما تستخدمها السلطة لمنع الجريمة ، أو منع اعتداء الأقوياء على الضعفاء .. فاذا أخذنا بهذه الحجة ، فان استخدام سلاح معين ليس خطأ فى حد ذاته ، وانما الخطأ هو استخدام القوة . فاذا قبلتم ذلك ، فستعودون حتما الى عصر الفوضى العالمية والتخلى عن كل تقدم أحرزته البشرية ؟ ستعودون الى عصر الكهوف والغابة .. والواقع أن القلائل فقط هم الذين يؤمنون بأن العودة الى عصر الفوضى البدائية

والعنف المطلق ، وفقدان كل تقدم فني وفكري وثقافي أحسن من استخدام الدولة الديموقراطية للعنف من حين لآخر للمحافظة على حكم القانون المستمد من موافقة المحكومين .. وعلى كل حال ، فان هذا هو مايجب ان يؤمن به من وجدوا أن آراء ودعاة الجانب الواحد تتعارض تماما مع استخدام العنف من أي شكل أو نوع .

أما اذا كنت لاتؤمن بذلك ، واذا كنت تؤمن بأنه من الممكن تبرير استخدام القوة المشروعة للمحافظة على السلم والعدالة وغيرها من قيم البشر المتحضرين ، فعليك أيضا أن تنظر الى أين تقودك هذه الحجة .. انها تعني أنه كلما أمكن التدليل على ضرورة ذلك لحفظ القانون والنظام والسلم، ور التهديد باستخدام القوة (أو استخدامها كوسيلة نهائيـة) في الدفاع عن القانون والنظام والسلم يكون له مايبرره في هذه الحالة ، ولن يكون من المستطاع المحاجاة بأن استخدام بعض الأسلحة دون غيرها له مايبرره من أسباب خلقية معينة ، وأن استخدام القوة له مايبرره ولكن ليس الى النقطة الضرورية لجعل هذه القوة الفعالة ، اذ كيف يمكن أن يكون اجراء معقولا انشاء قوة شرطة في مجتمع اعتاد مجرموه استخدام الأسلحة بدون تسليح الشرطة لتمكينها من الدفاع عن نفسها ضد المجرمين ؟ وكيف يكون معقولا في الفترة التي تسبق انشاء الحكومة العالمية قبول التزامات طبقا لميثاق هيئة الأمم المتحدة لمساعدة ضحايا العدوان ، وحرمان الهيئة من الأسلحة اللازمة لتنفيذ هذه الالتزامات ؟

ان على أي مؤمن مخلص بنزع السلاح من جانب واحـد أن يلقي الأسئلة سالفة الذكر على نفسه ، والأرجح أن يقول أنه يقبل الالتزامات الجماعية الى حد .. دون استخدام القنبلة الهيدروجينية ، ولكنه يعارض حتى مجرد التهديد باستخدام القنبلة الذرية لأن الشفاء سيكون أسوأ كثيرا من المرض ذاته، وليست الحجة في ذلك أن القوة أو استخدامها فعل خاطىء في هذا المعنى ، ولكنه خاطىء بالنسبة للنتائج التي ستترتب عليه . ولذلك فان مشروعيتها تتوقف على تحليل هذه النتائج ..

ليس من شك في أنه اذا نشبت حرب ذرية فان الشك منها سيكون

أسوأ بكثير من المرض ، ولكن افتراض امكان نشوبها معناه بلبلة فكرية رهيبة • ولذلك فان الغاية العامة من الأمن الجماعي هي ضمان وجود حائل يمنع عدم استخدام الأسلحة النووية على الاطلاق • فلو كانت اليابان تملك القنبلة الذرية لما استخدمتها الولايات المتحدة ضدها في سنة ١٩٤٥ ، ولولا علم هتلر بأن أعداءه يملكون الغازات السامة مثله لاستخدمها ضدهم ،ومن ثم فلا جدوى من المضى في هذه الحجة باعتبار أن التهديد «خدعة» لان القانون والنظام بدورهما خدعة بأحد معانيهما ، فالمجرمون مثلا لايرهبهم وجود الشرطة وانما يرهبهم احتمال وجودهم على المسرح الذى يختارونه لارتكاب جرائمهم •

من الطبيعى عدم امكان التأكد مما اذا كان التحذر النووى سيكفل المحافظة على السلم خلال الفترة التى ستسبق انجاز نزع السلاح الشامل، ولذلك يجب علينا أن نزن كافة الاحتمالات اذا أردنا أن نكون عقلاء وعمليين في الاختيار • علينا ألا توازن فقط بين أهوال الكارثة النووية وأهوال العدوان غير المقيد وتدمير المجتمع الحر ، وانما علينا أيضا أن نقارن بين مكان حدوث الحالة الثانية ، واحتمال فشل المعوق الجماعى مما يؤدى الى نشوب حرب ذرية •• فاذا فعلنا ذلك ، فمن المحقق أنه وان كان هناك احتمال كبير في أن يؤدى العائق أو المعوق النووى الى المحافظة على السلم لفترة محدودة ، فان احتمال كبح جماح دولة عظمى تسعى للتوسع ذات تسلح نووى واسع النطاق عن العدوان باستخدام الأسلحة العادية يكاد يكون مستحيلا • ولذلك فان فرصة توسع احدى الدول النووية ــ سواء أكانت روسيا أو غيرها من الديكتاتوريات ــ في التسلح النووى اذا وجدت نفسها بلا قيود مفروضة عليها ، احتمال كبير جدا • فاذا صرفنا النظر عن أن الاتحاد السوفييتى والصين دولتان تسعيان للتوسع (وان لم تكونا دولتا عدوان)كما أثبت حصاربرلين الذى هددت به للمرة الثانية فى علم ١٩٦١ ، وهجوم الصين حديثا على التبت ، فان أية دولة تجد نفسها الوحيدة التى تملك الأسلحة النووية فى العالم ، لاتستطيع مقاومة الرغبة فى العدوان ، ولهذا فان البديل الوحيد من السيطرة على العالم هو المقاومة بالأسلحة العادية •

ومن ثم فان الأمن الجماعي القائم على التقديرات المعقولة للنتائج المختلفة يهيىء للحضارة أحسن الأمل في البقاء .

وهكذا تجد الدولة المخلصة العضو في هيئة الأمم المتحدة التي ترغب في منع الحرب وتتخذ التزاماتها ، نفسها تواجه هذا الاختيار العملي .. فهي اما أن تسلح نفسها أو ، وهو الأحسن ، ان تصبح عضوا في تحالف مسلح بأسلحة تكون — على الأقل — فعالة كأسلحة المعتـدي المرتاب ، والا فان عليها أن تتخلى عن محاولة تنفيذ القانون الدولي ، أما اذا اعتنقت احـدى الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة فكرة الدعوة للهزيمة ، فليس من الحكمة مطلقا أن تنزع وحدها سلاحها وتتخلى عن التحالف الدفاعي ، لأن ذلك لن يجعل نشوب الحرب ، أو حتى الحرب النووية ، أقل احتمـالا . فاذا خرجت المملكة المتحدة مثلا من منظمة حلف شمال الاطلنطي ، فان النتيجة الأرجح لذلك هي أن تتولى منظمة حلف شمال الاطلنطي تسـليح ألمانيا الغربية بالأسلحة النووية ، وكل انسان يعلم أن ذلك يجعل نشوب الحرب النووية أكثر ، لا أقل ، احتمالا (ان سياسة قيام دولة واحدة بنزع سلاحها لا على أقل أن يمنع ذلك الحرب ولكن للبقاء خارج نطاق الحرب دليل على الأنانية وقصر النظر بحيث لايستحق التفكير فيه باعتبـاره دورا يحتمل أن تلعبه المملكة المتحدة) .

ومن ثم ، فاذا كنا نعتقد أن المجازفة بالمعوق الجماعي للحرب النووية ليس كبيرا لدرجة تكفي لتبرير مجازفتنا بتدمير النظم الحرة ، فان السياسة الحصيفة — في الفترة الانتقالية ، أي الى حين الوصول الى نزع السلاح الجماعي — هي تحالف غربي قادر على تنفيذ التزامات الدفاع المشترك طبقا للميثـاق وعلى أن يكون مسلحا بنفس أسلحة الاتحاد السوفيتي ، ولكن حتى لو أخذنا بالرأي الآخر ، وظننـا أن المجازفة بحرب نووية أعظم من تبرير المعوق الجماعي ، فان السياسة الصحيحة هي ، في هذه الحالة ، العمل على الاقلال من المجازفة بحرب نووية ونشر الأسلحة النووية وذلك بحض أكبر عدد ممكن من الشعوب بالتخلي عن هذه الاسلحة . الا أن دولة كالمملكة المتحدة وهي الآن عضو في تحالف فعال ، سوف تحرم نفسها من القوة ان هي فعلت

ذلك ، اى اذا اخرجت من الحلف وتخلت عن الاسلحة النووية من جانب واحد• ذلك لان التخلى بلا شرط ولا قيد سجردنا من اقوى حجه لاقناع الاخرين لكى يحذو حذونا ، ولسوف يؤدى خروجنا من التحالف الى اى اضعاف نفوذنا من اجل السلام ونزع السلاح بداخل هذا التحالف •• وقد يكون من الجائز أن تنجح فكرة النادى غير النووى ، وهو العرض الذى تقدمت به احدى الدول النووية للتخلى عن الأسلحة اذا امتنعت الدول غير النووية عن التسلح بها ، كذلك قد لاتنجح هذه الفكرة ، ولذلك فقد تكون سياسة النادى غير النووى هى السياسة الصحيحة اذا كنا نرى أن خطر نشوب حرب نووية نتيجة لوجود المعوق الجماعى كبير جدا ، أو أن احتمال السيطرة الشيوعية ضئيل جدا •• الا أن الشىء الذى لايمكن أن يكون صحيحا هو أنه من الجائز الحد من انتشار الأسلحة النووية باشارة من جانب واحد وبلا سيطرة أكثر من عرض تناوب التفتيش والسيطرة على هذه الأسلحة • ولذلك فان دعاة الجانب الواحد الذين يعترفون بأنهم يؤمنون بـ « المثل الخلقى » لمثل هذه **الاشارة ، ولكنهم** لايؤمنون بفكرة النادى غير النووى ، لاينظرون الى المشكلة نظرة جدية على الاطلاق •• أما السياسة الوحيدة التى لايمكن أن تكون صحيحة حينما تفاضل المملكة المتحدة بين المجازفتين ، فهى نزع السلاح من جانب واحد والانسحاب من منظمة حلف شمال الأطلنطى •

ان ظهور القنبلة الهيدروجينية ، والخوف من أن يكون «الدواء أسوأ من المرض» لايلغيان الدرس الذى تمخض عنه التاريخ الماضى من أن الأمن الجماعى والاعاقة ــ الداخليان والدوليان ــ هما وحدهما الأساس الذى يعتمد عليه للقانون والنظام والسلم ، وليس من شك فى أن تجنب نشوب حرب عظمى خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة ، برغم ماحف بهـا من أخطار ، دليل آخر على صحة هذا الرأى ، لأنه يدل بوضوح وقوة على أن مجازفة المعوق الجماعى هى المجازفة الأقل وأنها تهيىء أملا أحسن ــ ، لم يكن أكثر تأكيدا بالطبع ــ فى سد ثغرة سنوات القلق ريثما يمكن الى اتفاق جماعى على نزع السلاح •

حقا انه من غير المحتمل امكان المحافظة على السلم الى مالا نهاية عن طريق المعوق النووى المشترك • فالى متى يمكن اذن المحافظة عليه ؟ لئن كان من الصعب التأكد من المستقبل السياسى ، الا ان هناك فرصه معقوله فى أن يمر بنا المعوق الفعال اثناء فترة الانتقال بسلام وبغير ان تحدث الكارثة، والواقع أننا استطعنا المحافظة على السلام لعدة سنوات برغم مواجهة الأسلحة الذريه التى تملكها دولتان أو ثلاث دول • ولكن احـــدا لايعلم الى متى ستستمر هذه الفترة ، هل هى عشرين عاما ، أو خمسين أو مائة ، الا انه يبدو من غير المحتمل أن تستمر أطول من ذلك • بل ان الكثيرين يحاجون بأنها لايمكن أن تطول الى هذا الحد وأن خطر الحرب العرضـــية حقيقى نظرا لوجود الأسلحة النووية الحالية • وكل مانعلمه أن ذلك جائز، وربما محتمل ، وأن فترة السلم الحرجة التى نعيش فيها قد تستمر عدة ســنوات نظرا لتوازن المعوق بين القوات النووية • أما اذا أسرعنا بالتخلى عن درع الوقاية الممثل فى ميثاق الأمم المتحدة وتخلينا عن الأمن الجماعى الاختيارى وفرصة الوصول الى اتفاق جماعى على نزع السلاح فى النهاية، فان الأكثر احتمالا ، استنادا الى تجارب التاريخ ــ أن نفقد اما السلام أو الحرية ••

هل منظمة حلف شمال الاطلنطى ضرورية ؟

اذا قبلنا القضية العامة للمعوق الجماعى تحت علم الأمم المتحدة أثناء الفترة الانتقالية الحرجة التى نعيش فيها الآن ، فالأرجح أن تؤدى معاهدات الدفاع الجماعى الى تجنب الحرب أكثر مما تؤدى الى نشوبها ، لأن المادة رقم ٥٢ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة تجيز اتخاذ « اجراءات اقليمية» تدعيما لأهداف الميثاق •

بينما نصت المادة الأولى من الميثاق على أن أغراض الأمم المتحدة هى « صيانة السلام والأمن الدوليين ، وتحقيقا لهذه الغاية : تتخذ اجراءات جماعية فعالة لمنع أو ازالة التهديدات الموجهة للســـلم ، وقمع الأعمـــال العدوانية أو غيرها من الأعمال المخالفة للسلم » • ونحن جميعا ملزمون ، طبقا للمادتين ٤٢ و ٤٣ من الميثاق بالمبادرة بمساعدة أية دولة يقع عليهـــا

هجوم حينما يطلب مجلس الأمن ذلك منا ، بل ان المـادة ٤٣ تنص على تقديم قوات للقيام بهـذه المساعدة •• وهكذا فان أى نظام دفاعى كمنظمة حلف شمال الأطلنطى ، أو حلف وارسو يهـدف الى جعـل الالتزام الاساسى فى الميثاق اكثر وضوحا ، واكثر جدوى ، واكثر واقعية ، وثانيا ؛ فى حالة استخدام حق الفيتو ؛ فان على مجلس الأمن أن يوجد اداةلتأييد قرارات الجمعية العمومية ، فاذا استخدمت هذه المواثيق لاية أغراض أخرى فانها لن تجد أى مبرر لها وبذلك تكون مضادة للميثاق •• الا أنه لاشك فى أنفى استطاعة أى شخصأن يعترض علىذلك بقولهأننا مادمناقد وقعنا جميعا على معاهدةواحدة تعهدنا فيها بالدفاع عن الضحية، فليست هناك حاجة تدعونا لتوقيع مواثيق أخرى نتعهد فيها بالمحافظة على الوعد الذى قطعناه على أنفسنا ، اذ أن مثل هذه الوعود الثانوية غالبا ماتتعارض أكثر ممـا تؤيد امكان الثقة بالاطراف التى وعدت بها • وهذا القول صحيح من الناحيـة النظرية ، الا أنه فى عالم كعالمنا ، وطالما كان الاتحاد السوفييتى أو أية دولة أخرى تسعى الى شل مجلس الأمن باستخدام الفيتو ، فلن يكون هنـاك كبير شك فى أن هذه المواثيق تزيد الثقة فى احتمال احترام ميثاق الأمم المتحدة فى تلك الأجزاء من العالم ــ مثـل وسط أوربا ــ حيث بواعث الاغراء بالعدوان كبيرة• ففى عام ١٩٤٥ــ١٩٦٠ ، والسنوات اللاحقـة مباشرة كما تتراءى حاليا ، يمكن أن نعتبر المحالفات الدفاعية الحقيقيـة تدعيما ، وليست تهديدا ، للقانون والنظام الدوليين ؛ الا أن هذا مسـألة ظروف وحكم ، وليست مسألة مبدأ ؛ ولذلك فقد لاتكون أمثال هـذه المحالفات ضرورية دائما •

ورب متسائل ، اذا تعمق الانسان أكثر فى تعقيدات الفترة الحالية ، هل تملك الدول الغربية الديموقراطية حقا أى سبب خاص يجعلها تخشى العدوان من جانب الاتحاد السوفييتى والصين أكثر ماتخشاه من جانب أية دولة أخرى ؟ وان المرء ليجيب على هذا السؤال بأن هاتين الدولتين تكاد تكونان الدولتان الوحيدتان اللتان تملكان القوة العسكرية الضرورية لشن حرب عدوانية كبرى يمكنأنتهدد الحضارة بالدمار •وهنا قد يعترضالبعض قائلا : أليست الولايات المتحدة على نفس القدر من القوة ؟ ثم ألا يمكن

ان تصبح المانيا أيضا قوية بسهولة ، فلماذا لايشكل تحالف دفاعي ضدهما وهذا سؤال عادل ، والجواب عليه ، جزئيا هو ان المذهب الشيوعي يؤمن بالتوسع الدولي ، وان زعماء الصين الصين الشيوعية نادوا علانيـــة في السنوات الاخيرة بوجوب القضاء على المجتمع الغربي بالوسائل العسكرية، ونحن لانستطيع أن نتجاهل حقيقة أن الاتحاد السوفيتي دأب على استخدام حق الفيتو (باستثناء ماحدث أثناء أزمة السويس) أكثر مما استخدمته أية دولة أخرى • ولكن الاجابة الاساسية تنحصر في أن الحروب يثيرها دائما تقريبا الديكتاتوريون لا الديموقراطيون • فبسمارك أثار حرب ١٨٧٠ ، وأتوقراطيات ألمانيا والنمسا وروسيا أثارت حرب سنة ١٩١٤ • وفي عـام ١٩٣١ غزت الاتوقراطية اليابانية منشوريا ، كما غزا موسوليني الحبشـــة وألبانيا واندفع للمساعدة في غزو فرنسا في عام ١٩٤٠ • كذلك هاجـــم هتلر النمسا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا والنرويج والدانيمارك وهولنـــدا وبلجيكا وفرنسا واليونان ويوغوسلافيا وروسيا • أما ستالين (وقد كان له عذره على الاقل وهو تهديد هتلر له) فهاجم فنلندا وبولندا •

وهذا الطابع لم يتغير منذ عام ١٩٤٥ ، فقد كانت روسيا هي التي كتمت أنفاس شعوب بلغاريا ورومانيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقيـــة بالقوة ، واستخدمت القوة المسلحة علنا لقمع الانتفاضات التي حدثت في ألمانيا الشرقية والمجر ، وفي عهد أحدث من ذلك غزت الصـــين التبت مختارة بذلك دولة لاتستطيع المقاومة ، وقمعت الانتفاضات الشعبية وخلصت الحكومة الدستورية ، ومع أن للصين بعض الحق التاريخي في اعتبار التبت جزءا منها ، الا أنه لايمكن الصفح عن الاجراء الذي اتخذته ، ولا إعتباره دليلا على نواياها السلمية ، وبالنسبة لكوريا ؟ فمهما كان رأينا في نظـــام الحكم الداخلي في شمالها وجنوبها، فان الحقيقة الهامة هي أن كوريا الشمالية المعتدية لقيت العون من الصين عسكريا ومن روسيا سياسيا ، على حين كانت الدول التي احترمت تعهداتها بمساعدة الضحايا هي الديموقراطيات البرلمانية (والواقع أن بريطانيا والكومنولث هما اللذان برزا في المبادرة بمســـاعدة الدول الاخرى التي تتعرض للهجوم عليها ، والقتال طوال فترات الصراع في كل من الحربين العالميتين الاولى والثانية) •

ليس من قبيل الصدفة ألا تبدأ الديموقراطيات الحروب ، بينما يفعل الديكتاتوريون ذلك . ويرجع ذلك الى أسباب عميقة الجذور . فالشعوب التى تميل لشن هجمات عسكرية على جاراتها الضعيفة من طراز يحترم القيم الديموقراطية أو النظم . كما انه من سوء الحظ أن من السهل على الديكتاتور أن يتآمر ، وبعد العدة لتنفيذ جريمته مادام لايجد معارضة تتصدى له ، أو صحافة ، أو جمهورا يتساءل عما يحدث ويطالب بوقفه . فالدولة العظيمة ـ كما اكتشف السير انتونى التعس فى سنة ١٩٥٦ ـ لاتستطيع الاشتباك فى حرب اذا كان قطاع كبير من الرأى السياسى فى بلاده يعارض فيها باصرار . ولقد كان هذا سببا من الاسباب التى جعلت من معارضة حزب العمال البريطانى القوية لجريمة السويس سنة ١٩٥٦ خدمة جليلة لحياة بريطانيا وسمعتها ، ولمستقبل القانون والنظام الدوليين أيضا .. ونظرا لان المعارضات لاتسمح للحكومات الديموقراطية بسلوك طرق الجنون والذهاب فيه الى مدى بعيد ، ونظرا لانه من المعروف أن هذه الحكومات لاتسلك هذا الطريق ، فان الديموقراطيات لاتشن حروبا عدوانية ولكن الديكتاتوريات لاتخاف من مثل هذه العراقيل ، لان الديكتاتوريين يعتقدون ، وهم مخطئون فى ذلك ، أنهم يستطيعون تجاهل الرأى العام فى بلادهم ، ان لم يكن خارجها ، الى أن يحرزوا النصر النهائى ، وعندئذ يأملون أن يطمس نجاحهم معالم جريمتهم .

ولهذا ، ومع أنه من الحماقة أن نحاجى ونتشبث بالقول بأن الدكتاتوريين يرسمون خططا عدوانية دائما ، كما أنه ليس هناك سبب يجعلنا نظن (كما سنقول فيما بعد) أن روسيا ترسم الآن خطتها للعدوان أو أنها فعلت ذلك منذ موت ستالين ـ فان الديكتاتورية تكون دائما ـ بطبيعتها التعسفية وعدم مبالاتها ـ تهديدا كبيرا للسلم أكثر من الديموقراطية البرلمانية حيث يستطيع البرلمان والصحافة أن تفندا ، وتعترضا وتقاومه فلو كانت الولايات المتحدة أو ألمانيا أو اليابان خاضعة اليوم لحكم أوتوقراطيين متعسفين ؟ أو انصاف أتوقراطيين ؟ لما كانت أقل تهديدا للسلم من الديكتاتوريات الشيوعية ، على أنه ينبغى أن يكون مفهوما أن الشيوعية

نفسها (برغم أنها مذهب توسعى) لاتضعف احتمالات السلم وانمـا الذى يضعفها هو الديكتاتورية ٠ وما دامت نظم الحكم هذه قائمة فى دول قوية التسليح ، فان الديموقراطيات لن تكون قد أفادت شيئا من دروس التاريخ اذا لم تتخذ ضروب احتياط كافية فى شكل تحالف دفاعى تأكيدا لالتزاماتها التى يفرضها عليها ميثاق الامم المتحدة حتى يمكنها حماية أية ضحية لهجوم محتمل٠ ولكن مثل هذه المحالفات لاتعدو أن تكون دفاعا موقوتا تحتمه الظروف التى قد لاتستمر ، أى انها ليست أمنا دائما كالامم المتحدة ذاتها ٠

المقاومة الجماعية منذ عام ١٩٤٥

كما أثبتت قصة كارثة ١٩٣١ – ١٩٣٩ مدى مشروعية الحجة القائلة بالعائق الجماعى وذلك بما يتبين من عدم الاخذ بهذا الرأى ، كذا أيـد الفصل الأكثر مرحا بعد عام ١٩٤٥ نفس الدرس الخلقى بالتدليل على أننا تحسن صنعا اذا ماحاولنا على الاقل ايجاد هذا العائق أو المعوق الجماعى ٠ فمنذ عام ١٩٤٥ وقعت عدة اعتداءات أوقفتها الاجراءات المشتركة ، وانه لمن المؤكد الى حد كبير – وأن يكن من غير المستطاع التدليل عليه – انه كان من المحتمل أن يقع عدد من الاعتداءات الاخرى لو لم توقفها احتمالات الاجراءات الجماعية المضادة ، ولا شك فى أن هجوم كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية مثل بارز على ذلك ، ولقد أمكن للامم المتحدة أن تتخـذ اجراء فعالا فى هذه المناسبة لان المندوب السوفييتى تخلف عن جلسة مجلس الأمن ، وبذلك لم يستخدم أحد الفيتو ٠٠ ويمكن استخلاص ثلاثةمبادىء خلقية من القصة الكورية ، أولها أن الامم المتحدة تستطيع أن تعمل ، وان تعمل بسرعة واتحاد فى حالة نشوب حرب عادية اذا أزيلت عقبة الفيتـو وانه يمكن للاجراء البوليسى الجماعى أن ينجح فى النهاية ، وثانيها أن الحرب كلها جاءت نتيجة لسوء تقدير كوريا الشمالية لاستجابة الدول الاخرى ، أى عدم التأكد من مدى الاجراء المضاد الذى سيتخذ ، وثالثها أن قوات الامم المتحدة ارتكبت خطأ لاضرورة له وهو زحفها الى ماوراء خط العدوان الاصلى – خط عرض ٣٩ – وبذلك أتاحت الفرص لتدخل القوات الصينية فى الحملة مما أطال أمد الحرب كثيرا ٠

وبالمثل أثبت حصار برلين فى عامى ١٩٤٨/١٩٤٩ كفاية المقاومة الجماعية القوية لاى عمل عدوانى وفعاليته .. بيد أن محاولة ستالين ارغام الحلفاء الغربيين على الخروج من برلين فى تلك السنوات باغلاق وسائل المواصلات لم تكن حربا من نوع العدوان العسكرى من الناحية الفنية ولكنها كانت فى الواقع لتعديل موقف بالقوة ، ولذلك كانت عدوانا فى الحقيقة وان لم يكن بالاسم ، ولقد كان من الطريف أن يتضح فيما بعد أن كبار الموظفين الروس فى موسكو كانوا على استعداد فى عامى ١٩٥٥-١٩٥٦ للاعتراف بأن حصار برلين كان عملا طائشا مندفعا من جانب ستالين لاترغب الحكومات الروسية التلية فى تكراره أو الدفاع عنه ، ولكن الدفاع الجماعى الحازم الذى تولت مسئوليته بريطانيا والولايات المتحدة أزال الخطر وحافظ على السلم ، كما حال دون تغيير النظام القائم فى برلين بالقوة ، كذلك لايمكن الشك كثيرا - من تهديدات القادة الروسيين لبرلين وبالاخص مستر خروشوف فى عامى ١٩٥٨ و١٩٦١ فى أن الاستيلاء على برلين عسكريا أمل يراود الزعماء السوفييت باستمرار ، وان الاجراء العدوانى هنا ، وربما فى أوربا الوسطى كلها لم يحدث الا نتيجة التأكد من وجود دفاع عسكرى جماعى . وهكذا يمكن أن نعتبر قصة برلين دليلا جزئيا على نجاح فكرة الأمن الجماعى .

ولكن سجل العدوان السوفييتى غير المكبوح وسيطرة روسيا العسكرية على المجر وبقية دول شرق أوروبا أكثر اثارة للاسف . فليس من شك فى أن الزعماء السوفييت يستطيعون التذرع بالامن العسكرى كمبرر سياسى ، ان لم يكن قانونيا أو خلقيا ، للسياسة ينتهجونها فى هذا المجال ، برغم أنه مبرر تافه .. على أن الدرس الصحيح للحجج الواردة فى هذا الفصل هو مايلى بكل بساطة : أن عدم وجود أى احتمال للدفاع الجماعى أو للحصول على معاونة فعالة من الامم المتحدة هو الذى أتاح الفرصة للقيام بهذه المخالفات ضد القانون الدولى .

أما الحالة الثانية الصراخة للعدوان الدولى منذ عام ١٩٤٥ فكانت هجوم اسرائيل على مصر تساندها فى ذلك فرنسا والسير أنتونى ايدن فى سنة

١٩٥٦ وهو الهجوم الذى سبق أن أتينا على ذكره ، وكل مايجدر بنا ان نقوله هنا هو أن هذا الموقف أثبت أن الأمم المتحدة ان تعمل ، وان تعمل سريعا لوقف الحرب ؛ ومطالبة المعتدى بالكف عن اعتدائه ، وتولى السيطرة على الموقف ، والمحافظة على السلام بعد ذلك • وليس من شك فى أن سرعة عمل الامم المتحدة يعتبر - برغم الفيتو - تشجيعا متواضعا للمستقبل •• وليس من شك فى أنه من دواعى التهكم والسخرية اللاذعة أن يسمع أى شخص بريطانى فى تلك الاسابيع المثيرة للخجل مستر سلوين لويد وهو يعترض على الامم المتحدة ويصفها بالعجز لانها عملت ببطء شديد ، ثم يقرأ بعد ذلك أن مجلس الأمن والجمعية العامة قد اجتمعا وأستنكرا الانذار الانجلو - فرنسى النهائى قبل أن يتمكن السير أنتونى ايدن ومستر سلوين لويد من انزال جنودهما على الاراضى المصرية • الا أن الحكومات المعتدية اضطرت - والشكر فى ذلك من حق الرأى العام فى بريطانيا وفى كل مكان تقريبا ، وبناء على طلب الامم المتحدة لسحب قواتها ، وتسليم السيطرة على الحدود القائمة لقوة الطوارىء الدولية • ومع أننا لسنا بحاجة الى الاشتباك مع السير أنتونى ايدن ومستر سلوين لويد فى جدال حول البواعث التى تذرعا بها لتبرير جريمتهما واظهار كفاية العمل البوليسى ، فاننا نستطيع أن نفرح على الاقل لان نتيجة هذه الجريمة كانت أكثر اشاعة للأمل من سلسلة الاستسلامات المختلفة للقوة فى الفترة ١٩٣١ - ١٩٣٨ • وهكذا تبرز الخاتمة بوضوح من قصة سنوات مابعد الحرب وخلاصتها أن المقاومة الجماعية للعدوان قد أثمرت نجاحا على الاقل لانها نفذت بعزم أكثر مما حدث قبل سنة ١٩٣٩ وكان من نتيجة ذلك المحافظة على السلم حتى الآن •

الا أنه من المحقق أن هذا السلم محفوف بالاخطار ، ومحاط بالتهديد المستمر مادامت الدول العظمى ، المسلحة بالاسلحة النووية الرهيبة وغيرها من الاسلحة تواجه احداها الاخرى ، وتدعى أنها صاحبة الحل النهائى فى الحكم طبقا لمذاهبها الخاصة • ولذلك مازالت هناك حاجة ملحة لما هو أكثر من تحويل الامم المتحدة الى حكومة عالمية حقيقية ، وتلك هى نزع السلاح الدولى الجماعى لجميع الدول العظمى عن طريق التفتيش والسيطرة

الدوليين •• فمهما يكن من شأن الزاوية التى تنظر الى المشكلة منها • فان جميع الحجج تشير الى الحاجة القصوى لنزع السلاح الجماعى بوصـــفه الخطوة العملية الاولى الكبرى للابتعاد عن السلم الحالى المحفوف بالمخاطر والسير فى طريق نظام للأمن العالمى الدائم •• ونزع السلاح الجمـاعى وحده هو الذى يستطيع تخفيف عبء التكاليف الاقتصادية الباهظة اللازمة للدفاع (وابعاد شبح الخطر الحقيقى ، ان لم يكن الماثل ، لاحتمال اطــلاق الأسلحة النووية عن طريق الخطة أو سوء التقدير) بغير احداث تغيير فى القوة النسبية لمختلف الدول ، أو ــمن ثم ــ بغير تعديل فى كفاية الحقوق الجماعى بوصفه ضمانا للسلم فى فترة الانتقال •• الا أن هناك حجتين كبيرتين أخريين شاملتين للتركيز على نزع السلاح الجماعى بوصفه المشــكلة التى تستحق الأسبقية الاولى • أولاهما أنه اذا لم تعمل الدول النووية العظمى الى اتفاق حول الأسلحة النووية ، فستنتشر صناعة هذه الأسلحة سريعا الى دول أخرى كثيرة ، وعندئذ تصبح المشكلات العمليـــة أكثر صعوبة وخطورة ، وثانيتها أن الوصول الى مثل هذا الاتفاق ليس مستحيلا أو بعيد الاحتمال لانه من مصلحة الدول العظمى الوصـــــول اليه • فاذا استطاعت هذه الدول أن تخفض ميزانيات دفاعها بغير أن تفقد قوتهـــــا النسبية ، فستكون النتيجة كسبا صافيا لها ، وما دامت روسـيا والولايات المتحدة كانتا مستعدتين للمفاوضة طوال هذه السنوات حول نزع السلاح فان ذلك يوحى بأنه من المستطاع الوصول الى اتفاق حول هذا الموضوع فى مجال السياسات العملية • ومن ثم فمن الواضح انه من الجائز أن تكون كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى على استعداد لنزع السلاح الجماعى ، وانهما ليسا على استعداد لنزع السلاح بأية طريقة أخرى •

كيف ينزع السلاح :

مما تقدم يتبين أن نزع السلاح الشامل هو الخطوة الحتمية التـالية التى يجب أن يركز جميع الذين يأملون فى مستقبل متحضر جهودهم فيها برغم جميع التأخيرات وبواعث خيبة الامل التى كابدها العالم حتى الآن •

فان هذه الضرورة أصبحت هامة وملحة ، ذلك لان وقت استخدام المعوق النووى المشترك قد يكون قصيرا اذا طار صواب حكومة سيئة التقـــدير او الا رجح ، ضغط ديكتاتور على زرار الهلاك • الا ان هناك خطراوشيكا سبقت الاشارة اليه • وذلك هو انتشار الاسلحة النووية الى عدد اكبر من الدول كبيرها أو صغيرها ، الا كثر مسئولية او الاقل • اذ أن المـــادة الاشتقاقية المناسبة لصناعة الأسلحة الذرية انتاج ثانوى طبيعى لتوليد الكهرباء من الطاقة الذرية ، فالبلوتنيوم الذى تنتجه محطات الطاقة الذرية ، والذى يمكن تحويله الى أسلحة ، سيصبح قريبا فى متناول معظم دول العالم وما لم تتخذ اجراءات دولية فعالة للسيطرة ، فان أية دولة ستتمكن من شرائه • ومع أن تكاليف صناعة الاسلحة الذرية مرتفعة ، الا انها ليست مرتفعة الى الدرجة التى تخطر على البال • ولا شك فى أن الخطر الداهم لكل هـذا واضح تماما مع مرور السنين • الا أنه يبدو أن النـــاس فى كل مكان لم يدركوا بعد أنه أسوأ خطر مماثل يتهدد العالم كله ، فان أفظع خطر لايمكن فى أن أية دولة من الدول التى تملك هذه الاسلحة قد تستخدمها بلا مبالاة ولكنه يمكن فى أن ينتشر اقتناء هذه الأسلحة والقدرة على صناعتها الى درجة تجعل السيطرة الدولية غير مجدية أو فعالة ــ ولهذا فان الحاجة الملحة الآن ليست اشارات جوفاء من جانب واحد ، وانما هى اتخـــاذ اجراء مشترك للسيطرة قبل أن يسبق السيف العزل •

والا فسوف تتبدى أمامنا صورة مفزعة للفوضى العالمية الوشيكة بعد أمد قصير اذ الواقع أن العالم بلغ سن اليأس فى التاريخ ، وهى السن التى تستطيع عندها اما أن نرسى أساسا صلبا لنظام أمن • أو ان ندع العالم كله ينزلق الى هوة الهلاك من بين أصابعنا ، ذلك لانه كلما مر عام بدون انشاء السيطرة الجماعية ، ازداد عدد الدول التى تولد الكهرباء بالعمليات الذرية وازدادت كميات البلوتونيوم التى يمكن الحصول عليها •• فان فائض العالم من اليورانيوم كبير حاليا ، ولذلك فان مزيدا من الدول سوف تملك الطاقة التى تمكنها من صناعة الاسلحة الهيدروجينية أو الحصول عليها ، ومزيدا من الدول سوف تملك الطاقة التى تمكنها من صناعة الاسلحة الهيدروجينية أو الحصول

عليها ، ومزيدا من الدول سوف تخشى من جاراتها ومنافساتها خشية أن تكون بسبيل صناعه الا سلحة الذرية او الحصول عليها ، ولذلك فان باعث اغراء الدولة المنافسة على فعل المثل يكون قويا جدا فى مثل هذه الظروف ولما كان المخزون من هذه الاسلحة غير خاضع للتفتيش ، لسوء الحظ ، فلسوف تزداد الريبه مع انعدام الثقة • وفى مثل هذه الاحوال ، ونظرالآن كل دولة عظمى تملك أو يعتقد أنها تملك الأسلحة النووية تستطيع أن تهدد الدول الاخرى المتفوقة فى القوة البشرية ، فمن الجائز أن يقل اعتماد الشعوب على المعوق الجماعى والمحالفات ، مثلما يقل اعتمادها أكثر فأكثر على أسلحتها العادية • ومن الجائز أيضا انه اذا سمح للأمور بأن تصـــل الى هذه النقطة • أن تجعل هذه الدول دولا أخرى تتولى الدفاع عنها •• وأخيرا فاننا اقتربنا من هذا الموقف، وظلت كميات الاسلحة الذرية المخزونة مجهولة ، فسيصبح من الأصعب الوصول الى اتفاق حول السيطرة على هذه الاسلحة والتخلى الكامل عنها نظرا للارتياب فى أن الدول الاخرى تخفى مخزونات من هذه الأسلحة لن يمكن معرفتها أو ضبطها •

ولذلك فان الحاجة الملحة الآن هى بذل جهد جمـــاعى من جانب الدول العظمى لمنع انتشار الأسلحة النووية ، ولامكان الوصول الى هـذه الغاية يجب على كل حزب اشتراكى فى العالم أن يجعل ذلك البند الاساسى فى سياسته الدولية العاجلة ، وان يطالب باتخاذ اجراء دولى لوقف اختبار الدول جميعا للأسلحة النووية وصناعتها وخزنها وانشاء نظام دولىللتفتيش والسيطرة تحت اشراف الامم حتى يمكن تنفيذه ، فاذا استطعنا الوصـول الى هذا الاجراء ، فسيجىء كل شىء فى أعقابه ، أما اذا فشلنا فيه ، فلن نحيا طويلا •• وليس من شك فى أن جميع الدول العظمى تهتم أكبر الاهتمام ببذل هذا الجهد لسلامتها الخاصة ، ان لم يكن أيضا بسببنفوذها العالمى ذلك لان هذه الدول قد تهلك اذا تسللت مقاليد الموقف من يدها • والارجح طبعا أنها جيمعا تريد البقاء على قيد الحياة • ولما كانت قوات قوية تحت الدول العظمى على الوصول الى اتفاقية معقولة سريعة، فليسهناك اذن مايدعونالليأس سريعا •• فماهى اذنأسلحة المساومة ـباستثناء الحجة

العامة الواضحة للسلامة ـ التى تملكها الدول التى تريد فعلا الوصول الى اتفاق ، ويمكنها أن تستخدمها فى اقناع الدول المترددة بوجوب الوصول الى الاتفاق ؟ لعل أهم وأقوى حجة للاقناع هى أن تتوقف الدولة عن صناعة الاسلحة النووية وأن تبدى استعدادها للاستسلام للسيطرة والتفتيش .. وأخيرا ، أن تسلم مالديها من أسلحة نووية مخزونة اذا فعلت الدول الاخرى ذلك . فاذا أمكن الوصول الى اتفاق ، فان ذلك سيكون نتيجة لقـوة الاقناع التى تنطوى عليها هذه الحجة ، وهذا هو أحد الاسباب فى أنه من الحماقة أن يضرب الحلف الغربى بهذا السلاح الفعال لتحقيق السلم عرض الأفق بلا مقابل .

ماهو آخر وسيلة يمكن أن تستخدم بها هذه القوة الاقناعية لتحقيق التقدم فى الوقت المناسب ؟ أن هذا الكتاب لايهدف الى تحليل الدبلوماسية والتكتيك وكلاهما قصير الأمد على كل حال ، وانما غايته توضيح السياسة طويلة المدى .. بيد ان هناك مراحل كبرى معينة فى التقدم العملى نحـو نزع السلاح تستحق الذكر ولا نزاع فى أن الحاجة الاولى هى الوصول الى اتفاق حول الاختبارات النووية ، والوصول الى مثل هذا الاتفاق أقل صعوبة من أى شىء آخر لانه لايتصل بموضوع الأمن الشامل للدول العظمى .. ولان امكان ضبط الاختبارات ـ باستثناء بعض التجارب التى تجرى تحت الارض ـ يجعل السيطرة والتفتيش ممكنين . ولسوف تكون الغاية المتفق عليها بشأن الاختبارات مزدوجة الأهمية ، لانها ستوقف تسميم الجو ، كما ستقضى على الحافز الذى يدفع الدول التى لاتصنع الأسلحة النووية حاليا على صنعها ، وعلى كل حال ، ان مجرد الوصول الى اتفاق على أى شىء سوف يقضى على دائرة الاستخفاف والتأخير التى عرقلت أحاديث نزع السلاح منذ عام ١٩٤٥ ، كما أنه ـ مع قليل من حسن الفطنة ـ سيهيىء نظـاما للسيطرة يمكن أن يصبح طابعا للخطط المستقبلة المنطوية على الطمع ، لكن لعل أهم شىء فى ذلك هو أن تأثير مثل هذا الخطر سيكون أقوى على الدول الحالية غير المنتجة للاسلحة الذرية . فاذا أمكن الوصول الى اتفاق بين الدول المنتجة للأسلحة النووية فالأرجح طبعا أنه يمكن توسيع نطاق اتفـاق

حظر انتاج الأسلحة النووية بحيث يشمل الدول التى لاتنتجها فعـــلا فى الوقت الحاضر ، وبذلك يتوقف فورا انتشار هذه الاسلحة ، اذ انه لما كانت صناعة الاسلحة النووية ستعتبر عملية فاشلة مضيعة للجهد والمـــال ، فستكون هناك على الاقل فرصة طيبة فى أن توافق الدول غير المنتجة حاليا للأسلحة النووية ، فيما بينها على الامتناع عن صناعتها ، وأن تعمل على تأمين سلامتها بواسطة المعوق الجماعى العادى ، وبذلك تستطيع الضغط على الدول العظمى بغية الوصول معها الى اتفاقية أخرى للسيطرة •

وفيما يتعلق بالمرحلة التالية ، وهى المرحلة التى لابد وان تكون قد أصبحت الآن فى نطاق السياسات العملية ، فهى الوصول الى اتفاق بالكف عن صناعة الاسلحة النووية ووسائل «استخدام» هذه الاسلحة ، واذا أمكن تدمير هذه الوسائل أو تسليمها الى سلطة عالمية • ذلك لانه مادامت الكميات المخزونة حاليا من هذه الاسلحة غير معروفة ، الا انه من المستطاع معرفة للأسلحة النووية ، فيما بينها على الامتناع عن صناعتها ، وأن تعمل على تأميم كل شيء عن صناعة الطائرات والصواريخ والغواصات أو أية أدوات أخرى تستخدم فى القاء أو قذف هذه الاسلحة ، كما انه من المستطاع ضـــبط المخزون من هذه الوسائل مهما كان نطاقه • وفى هذا المجال ، ســـيكون التقدم عمليا فعلا ، فهل من الضرورى ربط موضوع الغاء الأسلحة النووية المخزنة نفسها ، وهو موضوع صعب جدا قد لايمكن السيطرة عليه ، بالحظر الاسهل الخاص بمنع صناعة وخزن وسائل القاء وقذف هذه الاسلحة ؟ ان التجارب القريبة تدل على أن معظم الدول العظمى لن تكون مستعدة لتوقيع أية اتفاقية ــ حتى ولو كانت خاصة بتحديد عدد جيوشها العادية ــ ما لم تنطو هذه الاتفاقية على الغاء المخزون من الاسلحة النووية ، وانها ــ اذا أضيف مثل هذا النص ــ على استعداد لقبول اتفاقية ملزمة تحظر صناعة وخزن وسائل القاء وقذف الاسلحة الذرية كضمان ضد الاحتفـاظ بمخزونات سرية من الاسلحة النووية • فاذا ثبت أن الامر كذلك • فان الاتفاقية الشاملة ستكون حتما أحسن أمل فى التقدم • واذا ثبت أن الوصول الى اتفاق حول وسائل القاء وقذف الاسلحة النووية فقط ، دون الأسلحة المخزونة ، أسهل ، فان

من الممكن ترك مشكلة المخزون المعقدة وشأنها حتى يتم ظهور السلطة العالمية في عالم الوجود ، وعندئذ تستطيع الدول العظمى أن تسلم لهذه السلطة مالديها من أسلحة نووية مخزونة .

ان مفتاح التقدم في كلتا الحالتين هو ابرام اتفاقية خاضعة للسيطرة لاستئصال شأفة صناعة وخزن «وسائل القاء وقذف الأسلحة النووية» . فان ذلك خليق بالتقدم بخطى واسعة لحل مشكلة «أسلحةالتدمير الجماعي» الاخرى ــ وهي الاسلحة الكيمائية والبيولوجية .. واذا أمكن الوصول الى مثل هذه الاتفاقية العظمى ، فستبقى بعد ذلك أنواع كثيرة أخرى من الاخطار العاجلة التي ينبغي التغلب عليها ، كبيع البلوتونيوم في جميع انحاء العالم .. وعلى كل حال ، سيكون العالم حينذاك جالسا فوق «سنم الجمل» مانعا من ظهور الحمقى والمتهورين ؟ كما ستتاح أمام العالم فرصة كافية لتسوية المسائل الثانوية ، بما فيها تحديد الاسلحة «العادية» ولانشاء السلطة العالمية الفعالة التي ينبغي أن يتوقف عليها المستقبل طويل الامد .

٨ ـ السلطة العالمية

ماهى السلطة العالمية التى نريدها ؟ وما هو أهم خط عملى يقربنا منها باستخدام عبارات الحقائق السياسية الحالية ؟ من الأنسب توجيه هـــذه الأسئلة الآن ، لانه من المحتمل أن تتمكن من احراز تقدم أكبر فى فترة الانتقال اذا كانت لدينا فكرة حصيفة عن الاتجاه الذى تسير فيه .. الا انه من الحماقة ، ونحن نحاول الاجابة على هذه الأسئلة ، أن تتفنن فى وضع تفاصيل النظم والاجراءات الخاصة بالسلطة العالمية التى قد تنشأ فى أحـــد الايام ، لان هذه التفصيلات كلها سوف تظهر ـ اذا أنشئت السلطة العالمية المنشودة ـ ببطء بعد عناء، وبعد كثير من الانثناءات والانحناءات ، وفى شكل لايمكن التنبؤ به فى الوقت الحاضر . والارجح أن القانون العادى والاعمال الدستورية هى التى ستقرر تطور السلطة العالمية مثلما تفعله القرارات التى تتخذ سلفا على الورق .. وتقول بعض السلطات أن مثل القانون العـــادى سيكون نصف القانون الدستورى المعمول به فى الولايات المتحدة . وعـلى كل حال يمكننا ان نتنبأ بقدر كبير من الوضوح بالسلطـات الضرورية التى التى ينبغى أن تتهيأ لمثل هذه المنظمة .. ومن المحقق أن الوقت قد حـــان وخطر الفوضى الذرية محلق فوق رؤوسنا ـ أن تتحد الآن جميع القـوى المتمدينة فى العالم وتبذل جهدا كبيرا واعيا لتدفع نظام الامم المتحدةالانتقالى الحالى فى طريق ايجاد حكومة عالمية مستقبلا . فقد كان الجهـد الفردى والدعاية السبب الرئيسى فى ايجاد بعض النظم الدولية كعصبة الأمم التى شكلت بعد الجهود التى بذلت فى الفترة السابقة على عام ١٩١٨ ، ولذلك يجب على الحكومة البريطانية أن تضغط على الدول الاخرى فى السنوات الستينية الحالية لكى تدرس على نحو جدى امكان اتخاذ خطوة أخرى كبيرة الى الامام بمجرد امكان الوصول الى اتفاق ، وعلى حزب العمال البريطانى أن يحث الحكومة البريطانية والشعب البريطـــانى على ذلك بكل قوته ، وايضاح الخصائص الضرورية التى تحتاج اليها فى هذه السلطة .

اذا أريد تحقيق العمل الأساسي ، وهو صيانة السلام ، فينبغي ان يتهيأ للسلطة في النهاية كثير من سلطات أية حكومة . أي انها يجب ان تتهيا لها قوة كافية تمكنها من الزام أية دولة عضو بقبول قراراتها .. ومع أنه لابد لها طبعا في تنفيذ جميع الاعمال السلمية ـ الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ـ بدعوة من أعضائها ، الا أنه ليس هناك مايدعو لان تتجاوز سلطاتها الاساسية نطاق العلاقات الخارجية بين هؤلاء الاعضاء ويمكن بالطبع قصر سلطات هذه الحكومة العالمية على المنازعات بين الدول الاعضاء واستخدام القوة بينها ، مع استبعاد الأمن الداخلي وغيره من الشئون الداخلية بالاضافة الى وجـود نشاط خارجي كالتجارة التي لاتنطوي على التهديد بالقوة فيما بينها .. ولن تكون مثل هذه الحكومة دولة عليا ، ولا حكومة بالضرورة ، وبالمعنى العادي لانه لاحاجة بها لفرض ضرائب مباشرة على سكان الدول أعضائها ، أو ان تجرى عملية انتخابها بمعرفة أية جهات غير حكومات الدول الاعضاء فيهـا وليس من سبب يمنع السلطة العالمية من أن تتحول فيما بعد الى حكومة عالمية كاملة . الا انه ليست هناك ضرورة ملحة تحتم حدوث هذا التحول ، واذا كان ذلك واضحا منذ البداية ، فان الفكرة ذاتها لن تفزع الكثيرين ، وعلى كل حال ان أهم مايعنينا هو أن نوجد الأداة الفعالة لمنع نشوب حرب نووية

الا انه لابد لمثل هذه السلطة العالمية من أن تتمتع بالسلطات الاساسية والوسائل القانونية التي أثبتت تجارب الانسانية طوال خمسة آلاف عـام ضرورتها للمحافظة على الحياة المتحضرة . ولذلك يجب أن تتوفر للسلطة العالمية قوة عسكرية تفوق القوة التي قد تملكها أية دولة عضو ، وأن يكون الهدف تمكين السلطة العالمية من أن تملك في أسرع وقت مستطاع جميع القوات العسكرية الموجودة في العالم والتي لاتدعو الحاجة اليها للمحافظة على أمن الدول الاعضاء الداخلي .. واذا كانت الاسلحة النووية مازالت موجودة في العالم وقت انشاء مثل هذه السلطة ، فيجب ان يكون الهـدف الاساسي هو تسليمها طبعا جميع هذه الاسلحة حتى تتولى اعدامها على مراحل في المستقبل .

من الواضح أنه يجب أن يتهيأ للسلطة العالمية مجلس سياسي أعـلى

شبيه بمجلس الأمن الحالى التابع لهيئة الامم المتحدة لتتخذ قرارات نهائيه ملزمة فى المنازعات الدولية والسياسية واستخدام القوة ، ومحكمه دوليـة للمنازعات «القضائية» وغيرها ، وجمعية عامة تتمتع بسلطات محددة وجميع الموظفين والمهمات الضرورية لأية حكومة تؤدى عملها فى عالم متحضر .. وينبغى أيضا أن تكون هذه السلطة تمثيلية ومسئولة . وعليهـــا أن تؤدى وظيفتها بموافقة أغلبية الحكومات الاعضاء فيها وشعوبها على الأقـل . والا فستتعرض التجربة للانحلال والتفرق الجماعى ـ مثلما كاد يحدث للتجربة الامريكية فى عامى ١٨٦٠/١٨٦١ . ولذلك ينبغى أن ينتخب أعضـــاء الهيئات السياسية المركزية التى تتخذ القرارات ، ويعينـــوا اما بمعرفة الحكومات أو ناخبى الدول الاعضاء ، أو كليهما .. هل يمكن أن يكون التعيين من جانب الحكومات ، كما كان الحال بالنسبة لعصبة الامم ، وكما هو الحال بالنسبة لهيئة الامم المتحدة ، أو الانتخاب المباشر بمعرفة السكان هو الأكثر ملاءمة ؟ يبدو أنه من الواضح أنه من الارجح أن تتحـــول السلطة العالمية الى حكومة عالمية (حكومة ديموقراطية) والا تنهار فى اى وقت ، اذا أمكن أن يسود عنصر انتخابها بمعرفة السكان مباشرة فى أحد الاوقات . الا أنه لما كان من المحقق أن تضم السلطة العليا ، فى البداية ، دولا ديموقراطية وشيوعية وغيرها ، فان البت فى التفاصيل الهامة كوسائل التمثيل ، وحق الانضمام ، يجب ألا يتم على أى مبدأ مثالى ، وانما تبعـــا لامكان الاتفاق بين الدول الاعضاء .. وللسبب ذاته ، من الصعب اعلان أن حقوق الانسان ، كما تفهمها الديموقراطيات الغربية ، شرط للعضوية ، وان كان من المستطاع أن تدمج فى تصريح عن الاهداف التى قد تؤدى مخالفتها فى أحد الايام ، أى حرمان الدولة المخالفة من بعض مزايا العضوية .

كيف تنشأ هذه السلطة العالمية

ان أكثر مايعنينا اليوم هو أن نتكهن بأسهل الطرق لانشاء هذه السلطة العالمية وممارستها سلطاتها ، وكيف تستطيع أن تتغلب على العقبات السيكولوجية الهائلة التى تعترض الطريق بلا شك .. هناك طريقتان رئيسيتان يمكن أن تستخدما لانشاء السلطة العالمية ، فهناك أولا فرض المجموعة الأقوى

تسلطانها على المجموعة الأضعف بالقوة وهي الطريقة التي أنشئت بها الامبراطورية الرومانية ، وممالك القرون الوسطى ، والامبراطورية البريطانية ، وروسيا القيصرية ؟ والامبراطورية السوفييتية .. وهناك ثانيا طريقة الاتحاد الحر التي استخدمتها الولايات المتحدة . ومن الواضح أن الطريقة الاخيرة هي الطريقة العملية الوحيدة لايجاد سلطة مركزية في العالم المعاصر . ولذلك ينبغي أن يكون هناك اتفاق حر بين جميع الدول ان أمكن ، لانه بغير هذا الاتفاق لن يمكن انشاء هذه السلطة بدون شن الحرب النووية التي يعتبر تجنبها الغرض الاساسي من انشاء هذه السلطة. ولذلك فان القلائل فقط هم الذين يمكن أن ينازعوا في أنه اذا كانت المهمة ستؤدى ، فيجب أن تؤدى عن طريق الاتحاد الحر بين الدول الحالية .

هل من الحكمة التمسك بهيئة الامم المتحدة الحالية ، أو محاولة انشاء منظمة جديدة تماما مصممة خصيصا للمهمة الجديدة ؟ ليس من شك في أنه من المستطاع تقديم الحجج التي تؤيد الفكرة الثانية على أساس ان الحكومة العالمية الفعالة ، ذات السيادة التامة والقوة العسكرية الكبيرة الخاضعة لها ، فكرة تختلف اختلافا جوهريا عن هيئة الامم المتحدة الحالية .. ولكن جميع التجارب السياسية توحي بأن النجاح يكون أكثر احتمالا مع مرور الوقت المعقول اذا ماشيدت على ماهو موجود فعلا، ومألوف بدون أن تحاول اختراع أدلة أخرى جديدة .. فقد تعودت الدول على الاقل على هيئة الامم المتحدة بكل مافيها من نقائص ، اذ تمت الاجراءات، والسوابق ، والتجارب والعادات الديبلوماسية ـ ولو أن بعضها سيء بلا شك ـ وبذلك أصبحت لدينا أدلة نصف مشكلة ، ثم اننا اذ حولنا هيئة الامم المتحدة بدلا من خلق شيء جديد ، فاننا نحض جميع مميزات القدرة على السير ببطء أو بسرعة أكثر تبعا للحالة السياسية في العالم في أية لحظة بعينها ، بدون أن ندفع الى مأزق يضطرنا الى وثوب الطريق كله في لحظة أو التوقف جامدين تماما .. وعلى كل حال ، من السخف أن يكون لدينا منظمتان من هذا القبيل في وقت واحد ، والمشكلة الفعلية هي كما يلي : كيف تحول هيئة الامم المتحدة الموجودة حاليا الى حكومة عالمية فعالة لها قوة عسكرية متفوقة تكفي لفض المنازعات الكبرى وتمنع الحروب .

ان من يعيشون منا فى الكومنولث قد يشعرون بالميل للمحاجاة بان الكومنولث ، بوصفه أداة قللت فعلا من احتمال نشوب حرب فى جزء كبير من العالم ونمت بالاتفاقات الاختيارية ، فانه قد يستطيع أن يسهم بشىء خاص للمنظمة العالمية المستقبلة ، ولعله يكون نموذجا أحسن من الولايات الامريكية المتحدة أو أية نظم فيدرالية أخرى : ومن المحقق أن وجود الكومنولث بوصفه (تجميعا) قويا ، حريصا على تنفيذ القانون (ونرجو أن يكون ذلك صحيحا برغم حملة السويس) ديموقراطيا ، كثير الاجناس (كما أثبت انفصال جنوب أفريقيا) نقول انه يعتبر تجميعا لقوة فعالة تساند الحاجة لوجود السلطة العالمية . الا بالنسبة للشكل والنظم ، فان الولايات المتحدة تبدو أكثر صلاحية كنموذج لان الغرض الوحيد من السلطة العالمية هو أظهار القوة كآخر وسيلة يمكن أن يلجأ اليها لارغام أعضائها على احترام كلمتها . ولما كانت الولايات المتحدة قد نمت كرد فعل ولايات منفصلة تريد أن تجد السلم بالاتحاد ، والكومنولث كرد فعل لوحدات أدمجت عنوة ذات يوم وتريد أن تحصل على استقلالها بالانفصال الجزئى ، فان الولايات المتحدة هى الطراز الاكثر صلاحية .. لقد كبر الكومنولث كأسرة تنمو ، بينما نمت الولايات المتحدة كاتحاد بين أفراد منفصلين فى أحد النوادى.. والنموذج الثانى هو مايحتاجه العالم النووى . ولكن وجود الكومنولث - وهو دليل حى على امكان فض المنازعات الحكومية الداخلية بغير الالتجاء للعنف- لابد أن يجعل تقوية هيئة الأمم المتحدة أسهل من الناحية السياسية ولذلك فان من المهام التى ينبغى على الكومنولث أداؤها من الآن فصاعدا ، اقناع الشعوب الاخرى بتسليم عناصر كبيرة من سيادتها الى الأمم المتحدة المحولة ان عاجلا أو آجلا .

ما هى الخطوات العملية التى تستطيع الحكومات أن تخطوها حتى تسد فجوة الفترة الانتقالية بسلام ، وتهيىء قدرا معقولا من الامل فى تحويل هيئة الأمم المتحدة فى الوقت الباقى أملنا ؟ هناك خطوات لامفر منها يمكن ألا يكون اتخاذها عسيرا اذا تأملها الرأى العام بذكاء .. وأول هذه الخطوات وأكثرها وضوحا - فيما ترجوه - هى أسهل خطوة ، وتعنى بها زيادة هيبة

الأمم المتحدة ، والقانون الدولى ، وهى خاصة يجب أن تنمو باطراد بين جميع الشعوب ، وبالاخص شعوب الدول الكبرى واحالة جميع المنازعات اليها وفوق كل شىء قبول قراراتها باخلاص . فاذا قبلت الدول العظمى بعزم واستمرار تبنى هذا الهدف كمبدأ أول لسياستها الدولية ، واختارت طواعية عدم استخدام حق الاعتراض (الفيتو) فستصبح هناك فرصة معقولة لنمو العادة ، فاذا روعيت قرارات الامم المتحدة واكتسبت الاحترام ، واذا ذهب الفيتو فى هاوية النسيان نتيجة لعدم استخدامه ، فلا بد من أن تحرز بعض التقدم . . وهنا أيضا كانت مغامرة السويس نكبة مروعة ذلك لان أى متشائم أو مغامر يستطيع أن يقول بمنتهى السهولة : اذا كانت بريطانيا وفرنسا تغزوان مصر ، فلماذا لاتغزو الصين التبت أو بورما أو سيام ؟

من المحقق أن تعبئة كل الرأى العام المستطاع فى جميع الدول خلف قرارات الأمم المتحدة هو أول ضرورة ، وهنا يمكننا أن نستمد قدرا من الارتياح من الاحداث المؤسفة التى وقعت فى الكونغو على أثر انسحاب الكونغو فى صيف عام ١٩٦٠ ، فحينما وجدت حكومة الكونغو نفسها عاجزة عن حفظ الأمن والنظام ، طلبت باختيارها مساعدة هيئة الامم المتحدة وهكذا أوجدت الامم المتحدة سابقة جديدة ، هى دعوتها للتدخل فى الشئون الداخلية لاحدى الدول ، وأصبح واضحا تماما أنه لو لم يكن للامم المتحدة وجود ، لكان البديل الوحيد هو الفوضى التامة ؟ أو تدخل الدول العظمى فى الموقف .. وبرغم صعوبة المهمة الكبيرة ، وانحلال حكومة الكونغو ؟ وبعد المسافة وانعدام المواصلات ، والعداء الشديد غير المتوقع من جانب الروس قد شكلت قوة تابعة للامم المتحدة على عجل ، واستطاعت هذه القوة وحدها أن تنقذ البلاد من الفوضى التامة ، وخطر نشوب حرب أكبر .. وبرغم ماأثارته مشكلة الكونغو من مضايقات ، فمن المحقق أنه لولا وجود الامم المتحدة ، لتحولت الى ماهو أسوأ من ذلك بكثير .. بل ان مايدعو للتشجيع أن ثقلا كبيرا من الرأى الافريقى والآسيوى و«المحايدة» أيد هيئة الامم المتحدة ، وقاوم الهجمات التى شنها السوفييت عليها . وليس من شك فى أن حضور رؤساء الحكومات جلسات الجمعية العمومية للامم

المتحدة فى عام ١٩٦٠ كان أيضا خطوة الى الامام يحتمل أن تقوى سلطة الامم المتحدة ، ولهذا يجدر أن تستمر هذه السابقة فى السنوات المقبلة .

ثانيا ـ كلما دعمت أعمال هيئة الأمم المتحدة الاجتماعيه والاقتصادية تهيأت فرصة أحسن لتحويلها الى أداة فعالة للمحافظة على اسلام ، وليس من شك فى أن الهيئة تحرز بعض التقدم على الاقل لو تعودت الحكومات الأعضاء على النظر الى الهيئة لاكندوة للمناقشة والجدل وكشرطى مرتقب، وانما كمصدر للفوائد المادية : كالمساعدات المالية والفنية ، وكمعين للتغلب على المشكلات المعقدة ، والحصول على النصح فى الشئون العلمية والادارية وجميع احتياجات الدولة الأقل تقدما التى تحاول أن تشق طريقها الى العالم المتحضر .. والواقع أن عددا من الفروع الراسخة التابعة للهيئة تعمل فى الوقت الحاضر بنشاط ونجاح،من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى (وهو من أكثر فروع الهيئة نجاحا) . الى صندوق الامم المتحدة الخاص لمساعدة المناطق المحتاجة . وكلما زاد تقديم هذه المساعدة عن طريق فروع هيئة الأمم المتحدة فى المستقبل ، فلن يكون ذلك فى مصلحة الدول المختصة وحدها فقط ، وانما سيفيد أيضا السلطة العامة للأمم المتحدة نفسها .. الا أنه لسوء الحظ أن روسيا ـ بسبب الحرب الباردة ـ بعيدة عن عضوية بعض الهيئات الاقتصادية ، ولذلك ينبغى بذل جهد صادق لاقناعها بالانضمام اليها ، والغرض من ذلك اشراك جميع الدول فى عمل هذه الوكالات أن الفروع ، وانشاء وكالات جديدة كلما أتيحت الفرصة لذلك ، لأن الأرجع أن تبرز موضوعات جديدة كثيرة ستكون محلا للنزاع فى القرن القادم ـ كالقارتين القطبيتين ، والسيطرة على الفضاء ، بالاضافة الى المشكلات القديمة .

من المحقق أن تقدما صحيا سيحدث فى مرحلة معينة اذا ما خالفت احدى الدول قرارات الأمم المتحدة وحرمت ، بناء على ذلك ، من جميع الفوائد التى تستطيع الدول الأعضاء الحصول عليها من هذه الوكالات .. وأثناء الفترة التى تسبق انشاء قوة بوليسية فعالة ، يجب أن يؤدى هذا الاجراء الى اضافة بعض الثقل الى القوى التى تعترض سبيل كل دولة تحدثها

نفسها بمخالفة القانون ، ذلك لأنه من السخف أن يسمح لدولة ترفض النزول على قرارات الأمم المتحـــدة بالتمتع بجميع مزايا العضـوية فى المجالين الاقتصادى والسياسى • ومن ثم فكلما كبرت هذه المزايا ، زادت قوة القانون والنظام الدوليين ••

وبالنسبة لاطالة أمد استبعاد حكومة الصـــين الشعبية من الأمـم المتحدة ، وحرمانها من الانضمام اليها ، فان هذا الاجراء يعتبر مأســاة وجهالة • اذ برغم أن العداء الأمريكى للصين بوصـــفها احدى الدول الرئيسية المعتدية فى الحرب الكورية • أمر مفهوم من الناحية الانسانية ، الا أن الانفعال الصبيانى واستمرار اقصاء حكومة الصين الشعبية عن هيئة الامم المتحدة لا أثر له فى الصين نفسها وان كان يعتبر مصـــدر اضعاف للهيئة نفسها •• اذ مهما يكن من أمر الحكم الذى قد يصـدره العالم أو يفرضه على العضو المخالف للقانون ، فان الاقصاء عن القانون نفسه يعتبر عملا غير سديد على الاطلاق • فالصين اذا لم تكن قد أصبحت الآن أقوى دولة فى العالم ، فالمحتمل أنها ستصبح كذلك فى غضون الخمسين السنة التالية ، والواقع أن من العلامات القليلة المشجعة فى السنوات الخمسينية والستينية من القرن الحالى أن حكومة الصين الشيوعية تبدى لهفة شديدة على الانضمام لهيئة الامم المتحدة ، فعندما انسحب هتلر من عصبة الامم فى سنة ١٩٣٣ اعتبر العالم انسحابه هذا كارثة ، وكان هذا الاعتبار صحيحا• وكان عدم انضمام الولايات المتحدة للعصبة بعد سنة ١٩١٨ أعظم كارثة فى هذا العصر ، ولن تكون هناك غير انثناءات قليلة سافرة فى التاريخ ،بعد هذه التجربة ، أكثر من قصة اللهفة التى أبدتها الصين الشيوعية منذ أكثر من عشر سنوات بعد عام ١٩٤٩ لكى تنضم للأمم المتحدة • ولكنها تقصى عن عضوية الهيئة بعناد واصرار• أما السبب فى هذا الخطأ فهو ـ بالاضافة الى ما أثارته الصين الشيوعية على نفسها من حقد بسبب الدور الذى لعبته فى الحرب الكورية ـ عادة اعتبار هيئة الامم المتحدة اتحادا من شعوب ذات معتقدات سياسية مشتركة ، ولكن هذا ليس الغرض الرئيسى لأية سلطة عالمية على الاطلاق • اذ مع أنه من الجائز أن يرتبط دول الكومنولث أو الاتحاد

الاوربى ببعضها نتيجة لايمان مشترك بالديموقراطية ، تعدد الاجناس والحكومة البرلمانية ، الا أن الحكومة العالمية ــ وغايتها الرئيسية المحافظة على القانون والنظام ــ يجب أن تكون اتحادا لجميع الشعوب مهما كان نظامها السياسى أو فلسفتها ، ومنتدى يمكن أن يعبر فيه عن جميع الآراء ووجهات النظر • ولذلك فان السماح للصين الشيوعية بالانضمام لهيئة الامم المتحدة خطوة متناهية الأهمية نحو عالم أكثر تعقلا •

الفيتو وقوة الامم المتحدة العسكرية :

لئن كان هذا كله يعتبر تقدما ، الا أنه مازالت أمامنا بعد ذلك جدار جبلى صلب يتعين علينا أن نتسلقه ••• وهذا الجدار الجبلى ممثل فى السؤال التالى : كيف يمكن تحقيق انتقال القوة العسكرية والسيادة الحقيقية ؟ ان أدق حاجة هنا ليست اكتشاف أداة دستورية أو قانونية جديدة بارعة لقنطرة الفجوة ، وانما الاهم انجاز تغيير سيكولوجى فى مشاعر الشعوب أحدها من نحو الاخرى • وسنتحدث عن المشكلة الرئيسية المتعلقة بتحطيم الحاجز السيكولوجى والسياسى فى الفصل التالى ، الا أنه يجب علينا أن نعلم ما الذى نريد أن نفعله بعد تحطيم هذا الحاجز •• أولا ، من الواضح أن هيئة الامم المتحدة لاتستطيع أن تزاول أعمال السلطة العالمية ، أو تمنع نشوب الحروب العظمى الى أن تتخلى الدول العظمى الاعضاء فى مجلس الامن عن حقها الحالى فى الاعتراض (الفيتو) أو تدخل عليه تعديلا على الاقل • وهذا هو أول اختبار شاق لمدى استعداد الدول للتخلى عن قسط كاف من سيادتها يجعل من المستطاع تجنب نشوب حرب عالمية الى أجل طويل • فقد أنشىء حق الفيتو وقبلته الدول العظمى ــ لا روسيا وحدها ــ فى سنة ١٩٤٥ لأن هذه الدول لم تكن تثق احداها بالأخرى ، ولهذا احتفظت هذه الدول بحق الحكم النهائى طبقا لمصالحها الخاصة ، ولذلك فانه يبدو من غير المحتمل أن تتخلى هذه الدول عن هذا الحق دفعة واحدة ؟ لأن التغيير سيكون كبيرا جدا فى هذه الحالة ، والاجراء نفسه سيكون محفوفا بالمخاطر •• ومع ذلك فان هناك طريقة للوصول الى هذه الغاية بالتدريج ••

ان أقرب مخرج من هذا المأزق هو نقل سلطات مجلس الأمن الى الجمعية العامة ، فان قرار « الاتحاد من أجل السلام » الذى أقرته الجمعية العمومية يوم ٢ نوفمبر ١٩٥٠ « صمم لزيادة فعالية عمل الأمم المتحدة ضد العدوان » . وقد جاء فى هذا القرار أنه حينما يتعذر على مجلس الأمن أداء وظيفته التأمينية بسبب استخدام حق الاعتراض (الفيتو) ، فيجوز للجمعية العامة بناء على طلب ثلثى الاعضاء « التوصية » باجراءات جماعية اقتصادية أو عسكرية تتخذها الدول الأعضاء وبرغم أن مثل هذا الاقتراح من جانب الجمعية العامة قد يكون ذا تأثير أدبى كبير أثناء احدى الأزمات ، الا أنه لايعدو التوصية أى أنه ليس قرارا ملزما ، أما اذا وافقت جميع الدول الاعضاء فى الامم المتحدة على اعتبار مثل هذه التوصيات ملزمة فسيؤدى ذلك الى التغلب على العقبة القانونية ومع أن الدول العظمى - طبعا - أن تغلب على أمرها فى أحد شئون الأمن الكبرى ، الا أن الوقت قد حان فعلا لتعلن المملكة المتحدة وغيرها من دول الكومنولث استعدادها لقبول القرارات التى تصدرها الجمعية العامة بأغلبية الثلثين ، وأن تعمل على اقناع الدول العظمى الأخرى لتحذو حذوها .

وثم اصلاح آخر محتمل ، وذلك هو جعل أنواع معينة من المنازعات - ويحسن أن تكون أولا المنازعات التى لاتنطوى على عدوان عسكرى أو استخدام القوة - غير خاضعة لحق الفيتو ، وفى الوقت ذاته ، أو فيما بعد ، قد تكون الدول العظمى مستعدة لقبول مبدأ أن القرارات الخاصة باستخدام القوة يجب أن تكون فعالة اذا لم يمارس أكثر من عضو واحد حق الفيتو ضدها ، وبالمثل قد تجىء فرصة تعديل الفيتو حينما يزاد عدد أعضاء مجلس الأمن ، لأن الاعضاء الدائمون الحاليون (وهم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتى وفرنسا والصين) لايمكنهم أن يتمسكوا بامتياز العضوية الدائمة الى مالا نهاية ، ففى مدى ثلاثين عاما سيكون من حق الهند وألمانيا واليابان والبرازيل مثلا أن تطالب بالتمتع بهذا الامتياز كفرنسا ،

وهنا ربما أتيحت الفرصة لشل حق الفيتو ، ولعل فى زيادة عدد أعضاء الامم المتحدة كسبا كبيرا ، ففى خريف عام ١٩٦٠ وحده ، انضمت خمسة عشرة دولة افريقية للهيئة وبلغ مجموع أعضائها حوالى ضعف الواحد والخمسين عضوا الذين كانت الهيئة تضمهم فى عام ١٩٤٥ ،ولذلك فمن الجائز ألا يؤدى انضمام دول افريقية جديدة كثيرة للهيئة الى مجرد تخفيف حدة النزاع بين الشرق والغرب فحسب ، ولكنه سيجعل اصلاح نظام الهيئة نفسه أسهل كثيرا .

ولكن الخطوة الدقيقة الى الامام ، وهى الخطوة التى يتوقف عليها كل شيء ، هى منح الامم المتحدة المحولة قوة كافية تمكنها من وقف جميع الحروب بما فى ذلك الحروب التى قد تنشب بين الدول العظمى نفسها ، فبغير ذلك ، لن يكون اوصول الى أى اصلاح فى حق الاعتراض (الفيتو) ، ذلك لأن أية دولة عظمى تستطيع فى الوقت الحاضر ، أن تتحدى بقواتها الأمم المتحدة كلها ، ولكن انشاء قوة دولية فعالة من شأنه أن يغير النظرة الدولية كلها ، كما سيهيىء فرصا جديدة أمام العالم ..

ولا شك فى أنه من حسن الحظ أن بعض الأسس الصغيرة المنطوية على الخوف قد وضعت فعلا ؟ ومن ثم فان فى استطاعة الاعضاء الحاليين بالامم المتحدة أن ينشئوا البنيان المطلوب فوقها اذا توفرت لديهم النية لذلك ، فان ميثاق سنة ١٩٤٥ نص فعلا فى مادته ٤٣ على أن جميع أعضاء الامم المتحدة ملزمون « عند مطالبة مجلس الامن » بتقديم القوات المسلحة والمساعدات الضرورية لصيانة الأمن والسلام ..أما استخدام هذه القوات على ذلك أو لم توافق . ومنذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٤٨ شكلت لجنة عسكرية من رؤساء أركان حرب الدول الاعضاء الدائمين فى مجلس الامن للاتفاق على كيفية تزويد الهيئة بهذه القوات . والواقع أن الولايات المتحدة اقترحت تشكيل قوات قوامها ٢٠ فرقة برية ، و ٣٠٠ طائرةقاذفة قنابل ومقاتلة ، و ٣ بواخر حربية ، و ٦ حاملات طائرات وبواخر حربية

أخرى كثيرة ، ولكن الحرب الباردة تدخلت فى الموقف ؛ وحدث خلاف يكاد يكون تاما حول تفاصيل قوة الشرطة الدولية الصغيرة هذه بين الاتحاد السوفييتى والدول العظمى الاخرى ، ففشل المشروع كله وهكذا تبين مرة أخرى أن أى خطة أو نظام لايمكن أن يؤتيها ثمرتها اذا لم تتلاق الارادات عندها ، ومع ذلك ينبغى أن تتذكر اللجنة العسكرية المشار اليها آنفا كشىء لايحتاج الا لمجرد البعث الا الانشاء ..

ولقد جاءت الفرصة الثانية للتقدم مع حرب فلسطين فى عام ١٩٤٨ ، فقد طلب سكرتير عام الامم المتحدة حينذاك الترخيص له بتجنيد قوة حراسة يتراوح عددها بين ٥٠٠٠ر١٠٠٠٠ شخص . وبعد خمسة عشر شهرا ،أى عندما انتهت الحرب ، سمح له بجمع ٣٠٠ رجل يستخدمهم فى مراقبة خطوط الهدنة ، والحدود المتنازع عليها فى كشمير ، واليونان ؛ وفلسطين ؛ وكوريا . وكانت تلك هى القوة المتوفرة للامم المتحدة عندما هاجمت كوريا الشمالية كوريا الجنوبية فى شهر يونيو ١٩٥٠ ، وكما سبق ان بينا فى فصل سابق ، أمكن تشكيل قوات الامم المتحدة فى كوريا لأن الاتحاد السوفييتى لم يستخدم حق الاعتراض (الفيتو) ، وتصادف أن كانت قوات الولايات المتحدة موجودة فى منطقة قريبة ، ولكن من غير المتوقع أن تتهيأ مثل هذه المصادفات السعيدة لانقاذ نظام الأمم المتحدة مرة أخرى، ولذلك اتخذت الجمعية العامة للهيئة قرار « الاتحاد من أجل السلام » فى شهر نوفمبر ١٩٥٠ .

لقد شكلت قوة الامم المتحدة فى كوريا مؤقتا للقيام بهذه العملية فقط ولكنها لم تكن قوات متحركة أو دائمة يمكن أن تنقل لاى مكان آخر ، ولذلك فعندما وقع العدوان الانجليزى ــ الفرنسى على السويس فى شهر نوفمبر ١٩٥٦ ، كان على الامم المتحدة أن تلجأ للارتجال مرة أخرى ، وقد فعلت ذلك بسرعة مذهلة وكفاية تامة ، وقدم مستر ليستر بيرسون مندوب كندا أول اقتراح بانشاء قوة شرطة تابعة للامم المتحدة ، للمحافظة على هدوء الحدود العربية -/الاسرائيلية ريثما يمكن الوصول الى تسوية سلمية » وكان

ذلك يوم ٢ نوفمبر ، وبعد ثلاثة عشر يوما فقط ، لم توافق الجمعية العـــامة فقط » على انشاء قوة طوارىء دولية لوقف أعمال العدوان والرقابة ، وانما كانت أول فصيلة من هذه القوات قد وصلت فعلا الى مصر ، وأوقفت الحرب ، وظلت القوة باقية ، وأستطاعت — حتى آخر عام ١٩٦١ — أن تمنع نشوب أى قتال جديد على الحدود العربية الاسرائيلية •

وعلى هذا النحو بدأت قوة الطوارىء الدولية ، وهى أول تجربة حقيقية تدعو للأمل • وفيما بعد جندت قوة مماثلة على عجـل للذهاب الى لبنان ، وأدت مهمتها بنجاح • وبالمثل كان مما يدعو للتشجيع ، بل وللاهتمام الكبير ؛ تشكيل قوة تابعة للأمم المتحدة بنـــاء على طلب دولة الكونغو المستقلة حديثا فى شهر يوليو ١٩٦٠ لصيانة القانون والنظـــام داخليا ، وبذلك تؤدى المهمة التى لم يكن أداؤها بأية طريقة بدون اتهامات بالاستعمار والعدوان • ومع أن أداء المهمة كان شبه مستحيل بسبب حالة الاضطراب التى كانت تسود الكونغو نفسها ، فان مطالبة قوات الامـــم المتحدة بوضع حد لهذا الاضطراب مع عدم استخدام العنف كان شيئـــا طبيعيا • ولئن كانت طبيعة هذه القوات الدولية تجعلهـــا قوات موقوتة ، الا أن الحكمة تفضل بالاحتفاظ بها دواما واعتبارها نواة للقوة العـــامة المتحركة التابعة لقيادة الامم المتحدة التى تحتاج لهذه القوات بلا شك • ولقد بذلت الجهود طبعا للوصول الى هذه الغـــاية وأيدها عدد كبير من الدول فى الجمعية العامة للامم المتحدة ، الا أنه من سوء الحظ أن روسيا والدول التى تدور فى فلكها عارضت المشروع على اساس أن ايجاد قوة دائمة يتعارض مع ميثاق الهيئة ••

تلك هى قصة المحاولات المنطوية على الخوف التى بذلت لانشـــاء قوة شرطة عالمية منذ عام ١٩٤٥ ، أما اذا تبين الآن أنه من الأنسب سياسيا انشاء قوة طوارىء دولية ، أو انشاء شىء جديد تماما ؛ فان الحاجة الواضحة تماما هى ضرورة تشكيل قوة دائمة تابعة للامم المتحـــدة بدلا من قوات الطوارىء التى شكلت ارتجالا فى الخمس عشرة سنة الاخيرة • ونحن

المحقق أن ساسة الدول العظمة لاتعوزهم الحكمة ولا الشجاعة اللازمة للتعايش السلمى ، وللاشتراك فى الاسهام بنصيب كبير فى هذه القوات ؛ لأن الحاجة اليها ماسة ، وسابقة قوة الطوارىء الدولية مازالت قائمة ، ووجود الامم المتحدة نفسها يجعلها أداة قادرة على أداء هذه المهمة ٠فاذا أمكن جمع قوة من ١٥٠٠٠ رجل ؛ فان ذلك يعتبر خطوة أولى ثمينة جدا فى الاتجاه المنشود ٠ اذ لو كانت مثل هذه القوة موجودة فعلا لامكن تجنب مآستى كوريا والسويس ، ولأمكن اعادة النظام فورا للكونغو ومنعن بذلك المذابح ، وتفشى الامراض والجوع هناك ٠

ليس من الضرورى أن تكون القوة التى من هذا النوع متوقفة أول الامر على قوتى الدولتين العظيمتين ، لأن ذلك امر غير متوقع فى الحال ؛ ولكن مجرد وجود القوة نفسها يعتبر كسبا هائلا ، حيث يمكن زيادة هذه القوة فيما بعد ٠ اذ يكفى أن نصل الى اتفاق حول المشروع الكبير وينص على تسليم جزء من القوات الوطنية لكل دولة الى السلطة المركزية على فترة تتراوح بين خمسة عشرة وعشرين سنة ٠ فمن المحقق أن مثل هذاالاتفاق يكون عملا سياسيا جريئا من جانب جميع الدول المختصة ، ولكنه ليس ــ على كل حال ــ أكثر جرأة من بعض القرارات السياسية الكبرى التى تضمنها التاريخ الحديث ، كمنح بريطانيا الهند استقلالها فى سنة ١٩٤٧ ، وتشكيل عصبة الامم بعد سنة ١٩١٨ ، بل وتشكيل المجتمع الاقتصادى الاوربى بمعرفة الدول الغربية الست فى أوربا بعد عام ١٩٥٠ ٠ وليس من شك فى أنه من الضرورى بالطبع أن ينص على مثل بذل الجهدلتشكيل قوة دولية ، فاذا كانت لاتزال هناك مخزنات من الاسلحة النووية ، فيجب أن تسلم باتفاق الى السلطة العالمية فى مرحلة تتفق مع تسليم القوات الاخرى بمجرد حصول الدول النووية على قدر كاف من الثقة بالسلطة المركزية والمشروع المشترك كله ، بحيث لاتكون هناك أية مجازفة فى ذلك ٠

وبناء على ما تقدم ، يجب أن يكون هدف السياسة الدولية الاشتراكية هو تحويل هيئة الامم المتحدة ، فى أقرب فرصة مستطاعة ؛ الى حكومة

عالمية قوية فعالة ، تتمتع بسلطة فى المنازعات حتى بين أقوى الشعوب وأكبرها ، ولديها قوات عسكرية أقوى كثيرا من قوات اية دولة عضو ، بحيث تكون قوتها المعوقة كافية لمنع حدوث العدوان المسلح ، وفى فترة الانتقال والى ان يتم الوصول الى هذه المرحلة ، يجب أن نعمل على المحافظة على النظام الحالى الخاص بالأمن الجماعى المتفق عليه واحترام التزاماتنا نحو ميثاق الامم المتحدة مهما كان الثمن .. أما أول خطوات تبعت على الأجل بعد ذلك فاتفاق خاضع للسيطرة بين الدول العظمى لوقف التجارب الذرية ، وتوسيع نطاق هذا الاتفاق ليضم الدول الاخرى ، على أن يعقبه اتفاق آخر خاضع للسيطرة أيضا ينص على اعدام المخزون من الاسلحة النووية ووسائل قذفها أو القائها ، ومنع صناعتها أيضا ، فان ذلك خليق بأن يجعل من الأسهل ايجاد نظام عالمى عام للسيطرة على العمليات النووية ونزع الاسلحة العادية كذلك .. وفى احدى مراحل هذه العملية يمكن البدء فى محاولة اعادة النظر فى نظام هيئة الامم المتحدة بعيدا عن حق الفيتو ، وفى اتجاه اقامة حكومة عالمية تساندها الاغلبية الساحقة من دول العالم ، وخلق نواة لقوة عسكرية عالمية حقيقية .

٩ ـ الحاجز السيكولوجي

ان التفكير بوضوح فى المعنى الحقيقى للسياسة الخارجية الاشتراكية شيء ، وما الذى ينبغى على الجنس البشرى أن يفعله ليتجنب نشوب حرب نووية فى النهاية شيء آخر .. ولكن العقبة الرئيسية للوصول الى هذه الغاية ، لسوء الحظ ، مهمة العقل فى فهم ما تدعو الحاجة اليه ، ولكنها الحاجز السياسى المكون من الشك المشترك ؟ والخوف المشترك الذى يكاد يمنع الاتفاق على أى شيء .. ولذلك قد يقول الشخص المتشائم ، ما فائدة الخوض فى أبحاث أكاديمية حول انشاء قوة شرطة دولية فى أحد الايام مادامت الولايات المتحدة وروسيا عاجزتان عن الاتفاق على أقل بند فى نزع السلاح الجماعى ، وهو أمر فى مصلحة كليهما بلا شك ؟ من الواضح أن ما عرقل محادثات نزع السلاح منذ انتهت الحرب لم يكن التعقيدات الفنية التى انطوت عليها هذه المحادثات ، برغم عسرها ، وانما كان الباعث على ذلك ريبة كل دولة من الدولتين الكبيرتين فى أن تستخدم الدولة الاخرى مثل هذه الاتفاقية لنزع سلاح خصومها مع الامتناع عن تنفيذ الاتفاقية باخلاص ..وكل هذا صحيح ، فان العقبة التى تعترض سبيل نزع السلاح عقبة سياسية ،، وهذه الحقيقة مستقرة فى اذهان الناس (لا الساسة وحدهم) وأكثر من أية تعقيدات فنية أخرى .

ولذلك ، أليس من الأجدى أن نحلل أسباب الحرب الباردة ، والوسائل التى يمكن أن نتغلب بها عليها بدلا من الحديث عن الحكومة العالمية وقوات الشرطة الدولية ؟ ان أحدا لايستطيع أن ينكر أهمية هذه الموضوعات ، ولكنها ليست موضوع بحث هذا التكاب الذى يهتم بالمبادىء الأساسية للسياسة الاشتراكية فى العالم الحديث .. ثم انه يجب الا يغيب عن بالنا أنه وان كان الصراع بين الولايات المتحدة وروسيا هو الشجار السائد فى العالم اليوم ، فانه لن يكون كذلك بالضرورة بعد قرن أو حتى بعد جيل

من الآن .. وهنك بعض الماركسيين قصار النظر الذين أعمتهم الشعارات الحالية للحرب الباردة بحيث أنهم يتخيلون أن السياسة الخارجيةالاشتراكية لاتعنى انشاء نظام عالمى انشائى يجعل الحرب مستحيلة ، وانمـــا تعنى الاشتراك فى النضال الحالى الى جانب الشيوعية ، وهذا ببساطة ، معنـــاه الوقوع فى نفس الخطأ الذى وقع فيه جون فوستر دالاس الذى كان يريد الاشتباك فى حرب مقدسة بدلا من بناء أداة طويلة العمر للسلام ، وليس من شك فى أن خوض حرب مقدسة سوف ينتهى بنا الى الدمار الشامل .

وعلى كل حال ، سيظل هناك دائما ـ وبرغم كل ضوضـــاء الحرب الباردة التى تجرى الآن على المسرح ـ شجار يعتبره الناس ، كما يتبين من أحداث التاريخ ، بالغ الاهمية فى حينه ؛ مثلما يعتبرون الحرب الباردة فى الوقت الحاضر . ولذلك فان ما يحتاجه العالم اليوم هو نظام دائم لفض المشاجرات كيفما نشأت ومهما كان من شأن الاطراف المشتركة فيها ، فانه ليس مما يدعو للارتياح تسوية الحرب الباردة (بضربة معلم) من سياسة العالم ، أو اهمالها مع التذرع بالصبر ، ثم لانلبث أن نجد أنفسنا أمام نزاع قاتل بعد نصف قرن من الزمان . صحيح أن النزاع الحالى بين الغرب وروسيا قد يخبو على طول المدى بسرعة أكثر مما نتصور الآن ، فكما أن بريطانيا انضمت الى فرنسا ضد المانيا بعد عام ١٨٧٠ ، فان التاريخ يوحى الى بريطانيا والولايات المتحدة ضد روسيا بعد عام ١٩٤٥ ، فان التاريخ يوحى بأنه ما يكاد ينقضى ثلاثون عاما من الآن ، حتى تكون بعض الشعارات الحالية قد اهملت بهدوء ، ومن الجائز حينذاك أن تلوح موسكو لواشنجتون بحجج عملية لابرام اتفاقية دفاعية ضد الغول الرهيب التابع فى بكين ، وليست الصين وحدها هى التى تنمو كالغول بالنسبة للولايات المتحدة والاتحـــاد السوفييتى ، فان اليابان والمانيا يزداد ان قوة أيضا ، وهناك أيضا دول أفريقية والشرق الاوسط التى بدأت تشـق طريقهـــا الى القمة وهى خليقة بأن تصل اليها قبل انتهاء القرن . ولذلك يجب ألا يكون هدفنا هو مجرد انهاء الحرب الباردة ، وانما أن ننشىء نظاما دائما لمنع أى نزاع فى الحاضر أو فى المستقبل من أن يلقى بنا فى وهدة الانتحار النووى .

الا أنه من الضروري فعلا أن نعمل في السنوات الستينية الاولى من القرن الحالي على تدمير الحاجز السيكولوجي بين الشعوب الشيوعية وغير الشيوعية اذا أردنا أن نحرز أي تقدم على الاطلاق ، لا ن هـذا الحاجز هو الذي يعترض اليوم طريق كل تقدم • والفرصة مهيأة الآن لذلك بدليلين : أولهما ، انه لما كان الهدف النهائي من كل جهودنا هو منع الحرب ، فان علينا أن نتذكر ما يأتي : - ان الذي يجعل من المستحيل أن تنشب الحرب بين المملكة المتحدة واستراليا أو نيوزيلندا أو الهند أو كندا - أو بين لندن وأدنبره - ليس اساسا أي نظام دستوري أو قانوني وعسكري بداخل الكومنولث ، ولكنه الخوف العام الذي يخاف منه الجميع من فكرة نقل أحد الجانبين للجانب الآخر في أي صدام دموي يحدث بينهما ، ومثل هذه القوة تحول أيضا دون نشوب حرب بين المملكة المتحدة ودول كثيرة أخرى • وحينما ينتشر هذا الشعور في نطاق أوسع بجميع أنحاء العالم ، فعندئذ ستتمكن أدوات منع الحرب من أداء عملها • ولذلك فان تغيير النظم والسياسات ضروري ، مما يحتم الاستمرار في بذل الجهود الصادقة المثمرة لبلوغ هذه الغاية • أما في الوقت الحاضر فان الشعور بالتوافق البشري أبعد من أن يكون عالميا مع الاسف، فان الكثيرين ينظرون الى شعوب الجانب الآخر من الستار الحديدي على أنهم أهل دولة شريرة قابعة فوق الجبال ، أو برابرة ماوراء الراين ، أو الملحدون خارج حدود المسيحية •

ان الذين سافروا الى روسيا في السنوات الاخيرة ، وتحدثوا الى الروس البسطاء ، ودرسوا صحافتهم لابد أدهشهم ما تبين لهم من الجهل العجيب الذي يعاني منه المواطن السوفييتي العادي عن العالم الخارجي ، وهو الجهل الذي لايضارعه غير جهل الأسرة البريطانية والامريكية عن الأسرة الموجودة على الجانب الشرقي من الستار الحديدي •• فقد كان من الصعب أن نشرح لجماعة من الروس الذين التفوا حول سيارة بريطانية في مدينة على نهر الفولجا لماذا كانت هذه السيارة « بريطانية » وليست « أمريكية » ، لان جميع المخلوقات الغربية غير السوفييتية تبدو في نظر الروسي العادي

مخلوقات بربرية من خارج نطاق الحضارة • فقد روى موظف هندى زار موسكو أن الجماهير التى كانت تسير فى الطرقات كانت تحملق من خلال نوافذ سيارته وقد بدت فى عيونهم علامات البهتة وعدم التصديق حينما اكتشفوا أن للنهنود أيضا أنفا واحدا، وعينين ، وأذنين، فلعل هذه المخلوقات الغريبة الموجودة خلف الهيملايا بشر أيضا •• أما الذين اتيحت لهم فرصة السفر فى روسيا والولايات المتحدة على التعاقب فى السنوات الاخيرة ، فقد لاحظوا بلا ريب كيف أن من يعيش فى أحد هذين المجتمعين ينظر الى من يعيشون فى المجتمع الآخر على أنهم سحيقون ، مجردون من الذكاء ، غير متحضرين . فهل يمكن أن تتمتع مثل هذه المخلوقات الغريبة بمشاعر مماثلة ، وأن أكثرها على كل حال يسره ان يعيش فى سلام اذا سمح لهم بذلك ؟ أم ترى هل كانت الفكرة خدعة ماكرة وضعت لاستدراج قوم بسطاء الى الهلاك ؟ بمثل هذا التعبير تتلمس الحيوانات طريقها الى حافة الغابة لتتأمل جنسا غريبا لاول مرة ، أو تراقب القوم البدائيين الذين يعيشون فى جزر المحيط الهادى أرض الغزاة الاوربيين ••

ان اهم وسيلة للتغلب على هذا الانشقاق الروحى العميق الكامن وراء كل هذا البنيان الضخم من المتاعب ، هى الوصول الى تفاهم متزايد النمو ليس فقط بين الحكومات ، أو بين الوفود الرسمية ؛ وانما بين أشخاص عاديين من كل نوع من طوائف الشعوب - وبالاخص الشعوب التى تقيم على جانبى الستار الحديدى ، وهى الشعوب التى تنظر الآن لبعضها شزرا بعداء دولى ، والواقع أنه ليس هناك موضع للتساؤل فى قدرة السياحة والثقافة والالعاب الرياضية والعلم والإذاعة فى هذه المنطقة على تحقيق أشياء كثيرة فى هذا المجال ، وبسرعة تفوق السرعة التى تحققها بها فى هذه الآونة • والواقع أن عملا محددا قد أنجز فى هذا المضمار منذ وفاة ستالين ، ولا شك فى أن حكومات مستر مالينكوف ، ومستر بولجانين ؛ ومستر خروشوف تستحق الثناء لأنها قررت تحطيم الصلح ، وسمحت للرؤساء بالسفر الى الخارج ، ولو أن مستر خروشوف أفسد ،

لسوء الحظ ؛ بعض الأثر الطيب والتقدم الذى أمكن تحقيقه بالعاصفة التى أثارها ، لأمر مازال غير مفهوم ، فى باريس فى ربيع عام ١٩٦٠ ؛ ومن ثم فمن الحماقة أن جميع المبادلات الانسانية ستؤدى الى الانسجام دون الانشقاق (فحتى بعثة الكريكت أثارت بعض الاحداث الدولية قبل الآن)، ولكن تجارب مقابلة الاشخاص الروسيين العاديين فى الفترة التى كان الثلج فيها بسبيل الذوبان من ثلاجة ستالين ، لاريب أقنعت الكثيرين ممن زاروا روسيا حديثا بأن الخطر على العالم سيكون أعظم اذا تركنا جميعا على جهلنا بالعوامل التى تولد الريبة ، ثم الخوف والكراهية .

دولة روسية أكثر تحررا :

لقد أجمع الذين درسوا العلاقات الانجليزية ـ الروسية ، والانجليزية ـ الصينية ، والروسية ـ الامريكية على أنه ليس هناك ماهو أهم من حرص الدول الديموقراطية على بذل كل جهد للاحتفاظ باتصال الرجال والنساء العاديين ، والأقل من العاديين ، الذين يقيمون على جانب الحاجز الرهيب الحالى ، وعما قريب سيصبح كسر هذا الحاجز المقام حول الصين مسلحا كتحطيم الحاجز المحيط بروسيا .. ثانيا ، هناك أساس متين للاعتقاد بأن الحوائل الثقافية ، كتلك القائمة بين روسيا والغرب ، غير مستعصية على الازالة مثلما كانت تبدو منذ سنوات قليلة . فان التاريخ يقول بأن طبيعة الحرب الصليبية السياسية والدينية الحقماء ، شبيهة بطبيعة الحرب الصليبية القديمة ، لن تلبث أن تتغير مع مرور الزمن ، فمن سكان أوربا فى القرن السابع عشر كان يظن أن الحروب بين الكاثوليك والبروتستانت لن تلبث أن تصبح أثرا من آثار الماضى ؟ أن أدلة كثيرة توحى بأن الانشقاق السيكولوجى بين الشعوب السوفيتية والغربية ليس بالعمق الذى يبدو عليه ، وان هناك قوى تعمل فعلا على تضيقه من الآن ، فان مستويات المعيشة آخذة فى الارتفاع بالاتحاد السوفيتى ، اذ أن الاسكان ، والطعام والسلع الاستهلاكية بدأت تتحسن باطراد وتتوفر أكثر من ذى قبل ، وكلما ارتفعت المستويات ، يصبح الرجال والنساء على السواء أقل استغراقا فى التفكير فى الجوع والمأوى ، ويبدو فى العناية بالأحلام الفلسفية

كحرية الكلام ، والتعليم ، بل والحرية الشخصية ، وهذا هو السبب الحرية الشخصية كانت موضعا للسخرية فى بعض الاحايين بوصفهـــا من كماليات الطبقة الوسطى .

هناك قوة اخرى متناهية الشدة تعمل فى الاتحاد السوفييتى ، وتلك هى سرعة نشر التعليم بين الملايين والتعليم الجامعى بين مئـات الألوف ، ولهذا فان الاتحاد السوفييتى لن يستطيع أن يخرج عشرات الالوف من طلبة الجامعات فى كل عام بغير أن يخلق ، بلا ارادة طبعا ، طائفة مطردة النمو فى المجتمع السوفييتى ترغب فى الاستقلال بتفكيرها ، اذ ليس من شك فى ان المناهج فى الجامعات السوفيتية فنية وعلمية أكثر منها سياسية وانســانية ، وليس من شك أيضـا فى انها مشوهة بما يقحم عليها مذاهب وأفكار ماركسية ، لكن حتى لو ازدرد تسعة وتسعون طالبا من كل مائة كل مايقدمه لهم معلموهم من لغو ، وفكر واحد منهم فقط تفكيرا مستقلا ، فان ذلك سوف يحدث بلا شك أثره فى نظام الحكم قبل انقضـــاء فترة طويلة جدا ... لقد فشلت الكهانة من قبل ، وتوجد الآن أدلة لاتقبل نقضا على أنهـا بسبيل الفشـل فى روسيـا .. ففى خـريف عـام ١٩٥٦ ، نشرت صحيفة برافدا أن مستر خروشوف كان يوجه اللوم لطلاب جامعة موسكو بشخصه ، ويقول لهم أنهم اذا قضوا وقتا كثيرا فى الإستماع الى الاذاعات البريطانية عن المجر ، وعقدت ندوات المناقشة التى تستهلك الوقت لمناقشة هـذه الاحـداث بدلا من حضـور محاضراتهم ، فقـد يحرمون من دراساتهم المجـانية ، وليس من شك فى أن اصدار قانون ما ضد عمـل ما يعتبر دائما دليلا تاريخيا قويا على انتشار هذا العمل ، ولذلك فليست بنا حاجة كبيرة للشك فى أن طلاب الجامعات الروسية كانوا ، فى عام ١٩٥٦ ، يفسرون ويتجادلون فى السياسة بعنف فيما بينهم ..

ذلك لانه ، وان كان من الصعب أن نصف نظام الحكم الشيوعى بأنه ديموقراطى لان موافقة المحكومين عليه لم تطلب أو تحوز ، ومع ذلك فان هناك فرصا للجدل والنقاش فى مراحل مختلفة من العملية أكثر مما كان الغرب يعتقد دائما . ففى كثير من الاحايين تمتلىء صفحات برافدا بانتقادات

وشكاوى ضد مختلف الوزارات والوزراء موجهة إليهم باسم الحزب الشيوعي ، وتدل الرسائل الواردة من الافراد الى أعمدة هذه الصحيفة من الافراد والجماعات والمكروبات على أن مجالات النقد مفتوحة أمام المواطن السوفييتي الذكي الذي يستطيع أن يصوغ شكواه في شكل نصيحة في شخص شيوعي يتطلع الى الامام الى ديموقراطية خاملة بعيدة عن الكفاية .
ومن الواضح أن مناقشات جامعية تدور حاليا سواء في السوفييتات المحلية، أو في حكومة الجمهوريات المنفصلة ، أو حتى في الحكومة المركزية . ومع أن انتخابات السوفييتات المحلية والوطنية تعتبر مهزلة اذا اقيمت بالمستويات البريطانية ، الا أن هناك قدرا من الاختيار بين المرشحين الشيوعيين وغير الحزبيين ، ولا شك في أن هذا الحق تمارسه جماعة محلية عن طريق الشكوى كالشكوى من بطء الوزارة في تزويد احدى المناطق بمحطة للقوى الكهربائية .. ومن الطبيعي أن هذا كله يقصر دون النقد الصريح للاغلبية الحاكمة من الحزب ، أو تحدى السلطة الشخصية (كتلك التي وطدها مستر خروشوف بها الان) التي يتمتع بها رئيس الحكومة نفسه .. ولكن الفترة التي انقضت منذ موت ستالين في سنة ١٩٥٣ ، وطرد مستر خروشوف لمستر مالينكوف ، ومستر مولوتوف ؛ ومستر كاباتوفتش ، ومستر شبيلوف من مجلس السوفييت الاعلى في عام ١٩٥٧ ـ أثبت أنه وان كانت الاحداث الشخصية مسائل مسموح بها ، فانه يمكن أيضا أن ينشب الجدل حتى في مجلس السوفييت الاعلى واللجنة المركزية للحزب الشيوعي ..

تلك هي بذور « وليست ثمارا حتى ولا براعم للديمقراطية » ولكن النظام السوفييتي السياسي أداة غير ثابتة ، متغيرة ، مرنة ، لا أداة صلبة ، ثابتة ، وهنا يمكن على الأقل الأمل في أنه كلما ازداد انتشار التعليم ، وارتفع مستوى المعيشة واقتنعت الأرواح النشطة فرص المناقشة والجدل ، واستغلتها ، وازداد الاتصال بالعالم الخارجي فان النظام لن يلبث أن تعاد صياغته تدريجيا في شكل أكثر حرية وسهولة .. وصحيح أنه لن يكن قريبا من شكل الديمقراطية البريطانية أو الأمريكية ، لكن اذا بدأت حوافز حرية الكلام ، وحرية النقد ،

والحرية الشخصية فى تثبيت نفسها ، فان الانشقاق السياسى العميق بين النظامين لن يلبث أن يعتـدل ، فيعتدل أيضـا تهـديد عـدوان الديكتاتورية السوفيتية .. لقد أفرد البيان الشيوعى الجـديد الذى أصـدره مستر خـروشوف فى شـهر يوليو ١٩٦١ مكانا ممتازا بين الأهداف السوفيتية للتعايش السلمى وحياة أسهل للناس العاديين ... ومن المحتمل أيضا أن تتبنى الديمقراطية العظمى بما فيها الهند وكثير من الدول الآسيوية وبريطانيا ــ وسـائل السيطرة والملكية العامـة للثروة . وفى هذه الحالة سوف تتحرك النهايتان المتطرفان لتقتربا من بعضهما ويومذاك لن تكون للحاجز الروحى الذى يفصل بين الفريقين أية أهمية تذكر الا أنه لاشك فى أن الصين ، بعكس روسيا ، ستكون بحاجة الى وقت أطول للتحرك فى هـذا الاتجـاه ، ولكن لمـا كانت مستوياتها آخذة فى الارتفاع أيضا ، فلن يدهشنا أن نحـذو حـذو روسيا فيما بعد ..

ان هذا كله غير مؤكد ، ولايعد مجال التأمل والحدس ، ولكنه يبرر بلاشـك الافتراض بأن أمام العـالم وقتا قصيرا ــ ان لم يكن طويلا ــ واننا اذا عملنا على كسب الوقت ، وأجدنا اسـتخدامه فى تحطيم الحواجز ، فان شكوك الحرب الباردة الحالية سوف تتضاءل الى النقطة التى يمكن الوصول عندها الى اتفاقية أساسية حول نزع السلاح وانشاء قوة شرطة دولية ، وعلى الاقل يبـدو أن هناك أدلة قوية كافية لهـذا الاحتمال بحيث يمكننا أن نقبـله كافتراض عملى يجب أن نعمل على تنميته . ومن ثم فان مهمة أى اشـتراكى اليوم ، بل ومهمة جميع الذين يريدون منع نشـوب الحـرب النووية . هى التفكير فى مستقبل نظام الهيئة الدولية التى تستطيع أن تلغى الحرب فى النهاية ، وأن يجادل دائما فى أمرها ، وأن ينتهز ، فى الوقت نفسه كل فرصـة تعرض له لتشـجيع الاتصالات الانسـانية مع الشعوب الشيوعية ..

١٠ ــ أكثر مساواة من الآخرين

ان الناس لا يريدون الحصول فقط على مساواة اقتصادية اكثر ، ولكنهم يريدون مساواة فى الحقوق السياسية بغض النظر عن الجنس أو اللون أو التاريخ أو الدين ، وهم يريدون ذلك الآن بوضوح واصرار أكثر مما كانوا يتوقون اليه فى أى عصر سابق . وهذا مطلب واضح ودقيق تماما ، اذ أن لجميع البشر مهما كانت أجناسهم أو أديانهم حقا واحدا فى الحرية السياسية، والحرية الشخصية ، وحماية القانون ، وحرية الكلام وغيرها من الحقوق المدنية . وهو مطلب يجب عليك أساسا اما أن تقبله اما أن تنبذه ، فاذالم تقبله فان عليك أن تبين لماذا تتمتع أية طائفة بشرية واحدة ــ البيض، أو الكاثوليك أو الشيوعيون ، أو الذكور ، أو الأوربيون ، أو من عـــداهم ــ بالحق فى التمتع بهذه المزايا دون غيرها من الطوائف .. أما اذا قبلت هذا المطلب ، فسيعقب ذلك أشياء كثيرة جدا من الناحيتين التطبيقية والمبدئية ، وعلى كل اشتراكى أن يقبل هذا المطلب بوضوح وبدون أى تحفظ لانه ينبع من ايمانه النهائى بالمساواة ، ذلك لان الاعتقاد بأن لكل انسان حقا فى المساواة السياسية الكاملة والحرية الشخصية أساس للاشتراكية كالاعتقاد بأن للانســان حقه فى العدالة الاجتماعية ..

ولذلك ينبغى ألا تتصور أن غاية الاشتراكية الدولية هى مجرد منع نشوب الحرب ، أو اشتراك الشعوب الفقيرة فى ثروة الشعوب الغنية ، ولعل المطالبة بالاعتراف الكامل بالمساواة السياسية والشخصية هى الأكثر تفشيا فى الوقت الحاضر ، اذا قورنت بالمطالبة بالعدالة الاقتصادية ، مما كانت عليه فى أى وقت مضى .. وتقترن هذه المطالبة الى حد كبير ، ولكن ليس كليا ، بموضوع اللون ، لان الاجناس البيضاء افترضت تفوقها فى الماضى ، ولذلك تشهد الآن ظهور وعى لونى ، ووعى عنصرى فى الولايات المتحدة الجنوبية وفى أفريقيا ، والقومية العربية بالشرق الأوسط ، وفى طول جنوب آسيا

وعرضها ، وهذا الوعى لم يظهر بسبب المطـالبة بمستويات اقتصادية أعلى ، وان كانت لهذا المطلب أهميته الكبرى • ويحمل هذا المطلب فى طياته شطرا كبيرا من القاعدة القديمة القائلة بأن الحكم الذاتى أفضل من الحكم الجيد ، وان استقلال الاجناس أو الشعوب الحـاكمة القـديمة شيء يستحق السعى للحصول عليه حتى ولو كان الثمن خسارة اقتصادية (*) ومن الطبيعى أن تسعى الحرب الباردة الروسية والصينية الى اشـاعة الاضـطراب فى الموضوع ، بتغليف هذه الحركة فى شعارات ماركسية مثل «العداء للاستعمار» ولكن جوهر المطالبة بالمساواة هو فى الحقول السياسـية والشخصية مع مواطنى الديموقراطيات الغربية ـ الحقوق التى لن تحصل الشعوب الأفريقية ـ الاسيوية عليها من روسيا أو الصين .. ولقد انتشرت الآن الدعوة التى كانت تلاحظ غالبا فى الهند فى أوائل القرن العشرين ، فى العالم كله تقريبا ، اذ نشر الغربيون أفكارهم الخاصة عن الحرية السياسية والشخصية ، وتعليمهم والمعلومات العلميـة ، ولهذا فان الشعوب التى كانت أقل حظا فيما مضى تطالب الآن بالتمتع بهذه البركات والنعم بدورها •

ان شيئا كثيرا سيتوقف مستقبلا على ما اذا كانت الدول الغربيـة الـكبرى تمـلك الآن حظا كافيـا من الذكاء والجرأة لتقبل بحرارة ، وبدون أى شرط ، المطلب الأساسى الذى تطالب به الشـعوب الأخرى وهو المساواة السياسية كمبدأ • اذ أن المطالبة بهـا قوة قاهرة عنيفة فى العالم فى الوقت الحاضر ، ولذلك فأنها تعتبر تفسيرا للسـلوك العنيف الذى تلجأ القومية العربية اليه أحيانا ، ومرارة الحرب دائرة الوحى فى الجزائر ، والدافع الهائل للمطالبة بالاسـتقلال المبكر الـكامل فى شرق أفريقيا وغربها ، والمعارضة العنيفة التى يبديها سكان روديسيا الشـمالية ونياسالاند لفرض النظام الفيدرالى ، والمشـاعر العميقة التى أثارتهـا فى العالم كله سـياسـات التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا ، ومن

(*) من المحتمل جدا أنه اذا كان كثير من المناطق التى كانت من قبل مستعمرات الدول الصناعية الغربية لم تتصل مطلقا بالغرب ، لكانت أفقر ، لا اغنى ، مما هى عليه الآن •• انظر كتاب «نهاية امبراطورية» لستراوش •• فبرغم انعدام الجهد التخطيطى ، فقد كان هناك بعض الاستثمار وقدر من الفن (والتكنيك)

العجيب أن هذا أجمل نجاح للقيم الغربية ، فان معظم بقية العالم يعتبر فكرة الحرية البشرية ، التى ولدت وترعرعت فى غرب أوربا ، شيئا يستحق أن يستحوذ الانسان عليه ..

الا أنه اذا أراد الغربيون والانجلو ـ سكسون أن يكونوا عقلاء سياسيا وسيكولوجيا ، فان عليهم أن يدركوا منذ البداية أن تعاليهم وتظاهرهم بالتفوق قد أثارا منذ أمد بعيد نفورا وكراهية عميقين بين الشعوب الغربية اكثر مما يدركه معظم الغربيين الذين اصابهم التبلد الذهنى الناجم عن الغرور ، وليس من شك أن جميع الذين اشتركوا ، من أية دولة أو لون فى أية مفاوضات ، أو مناقشات ، أو أى نوع من أنواع تبادل الرأى الشخصى بين الغربيين وغير الغربيين فى السنوات الأخيرة قد فطنوا لذلك وأدركوا أنه حينما تهيأ ظروف الشعور بالمساواة فى الفريقين يصبح التفاهم بينهما سهلا ، ان لم يكن قلبيا ، بشكل غير عادى .. أما اذا كان هناك ظل من الشك فى السيادة الغربية أو فى سيادة البيض سواء من الناحية الخلقية أو الذهنية أو السياسية أو العنصرية ، فمن الممكن أن يثار تيار من الكراهية والريبة ، وهذا التيار يتحدى غالبا أى خصومة هستيرية وخروج على العقل .

لقد كان من الممكن تجنب قدر كبير من السوء فى العلاقات الانجلو ـ روسية والأمريكية ـ الروسية منذ وضعت الحرب أوزارها لو فهم الغرب أن الروسيين ، برغم مايبدون من قوة وخطر شأن ، مازالوا محصنين ضد الارتياب فى أن الغرب مازال ينظر اليهم باحتقار بوصفهم نصف متمدينين ، ولو أنك لاحظت عدد المرات التى يستخدم فيها أحد الروسيين أثناء الكلام أو الخطابة عبارة مثل «اللحاق بالغرب» لأدركت أنه برغم عدد الأقمار الصناعية ، فان شعوب الغرب تبدو أكثر طغيانا وغطرسة فى نظر الشخص الروسى العادى مما تشعر هى به فعلا . وقد يكون من المحتمل أن كثيرا من الازمات العنيفه التى أعقبت فترة ما بعد الحرب ـ أى منذ عام ١٩٤٠ ـ من الأزمات التى أثارها الرئيس جمال عبد الناصر الى الهجمات الشديدة التى شنها الشيوعيون الصينيون ودكوا بها كيموى

وماتسو بالقنابل ، وربما أيضا القرار الذى اتخذه مستر خروشوف للقضاء على مؤتمر القمة الذى كان مقررا عقده فى باريس سنة ١٩٦٠ بعد حادث طائرة التجسس الأمريكية . وقد أثاره اعتقاد الروس والصينيين والعرب بأن الغرب الطاغى المتعجرف يتحرش بهم .. ومن ثم فان الاعتبارات الانسانية العليا التى قد تبعث على الأمل فى امكان ابعاد شبح الخطر الداهم عن العالم توجب على شعوب الدول الأكثر تقدما أن تتخلى ، وان تجعل العالم يرى أنها تعزف عن التظاهر بالتفوق الطبيعى ، كما يجب عليها ألا تتصرف بعد الآن على نحو يجعل الشعوب الأخرى تعتقد أن الغرب يعتبر نفسه أكثر مساواة منها ..

واحقاقا للحق وحده ينبغى أن نقول أن تفوقهم الحقيقى الوحيد حدث من أحداث التاريخ والتجربة ، اذ أن الرجل الغربى ليس متفوقا بطبيعته عن أى رجل آخر فى الذكاء أو الخلق ، أو الأخلاق ، أو الصحة ، أو التكوين البدنى .. فكم من نوابغ شرقيين لايقلون عظمة عن شكسبير وميلتون ونيوتن وماتوا وهم أميون فى مجاهل أفريقيا فى قرون لم يعد يذكرها أحد الآن ! ولكن الرجل الغربى متفوق فعلا فى المعلومات الفنية ، والتجارب السياسية ، والقدرة الصناعية . ولاشك فى أن من حق الرجل الغربى أن يدعى هذا التفوق بغير أن يتهم بالكذب أو المغالاة (بشرط ألا يسند الى نفسه ، بتعال وطغيان ، أى تفوق سام آخر يجعله يبدو وكأنه الجنس الممتاز) وليس من شك أيضا أن الشعوب غير الغربية الأقل حظا من التقدم مستعدة للاعتراف بكل سخاء بهذه الاحرازات الفنية التى حققها الرجل الغربى .. بل ان هذه الشعوب تعجب صراحة بالشعوب الغربية ، وترغب فى مشاركتها فيما أحرزته من تقدم . ولذلك فاذا كان الرجل الغربى يحاول أن يدعى لنفسه تفوقا سخيفا لاوجود له بدلا من ادراك هذا الموقف المعقول ، فمن المحقق أن تحدث مصادمات خطيرة ان آجلا أو عاجلا كما شاهدنا فى جنوب أفريقيا والجزائر ، وذلك لان الرجل الغربى بادعائه هذا يجعل الشعوب الافريقية والاسيوية ، والشعوب التى كانت من قبل محرومة من جميع الامتيازات

ـ لا تستطيع ـ كما تقدمت فى العلم والمعرفة والتجارب ـ أن تقبل ذلك أو تعترف به •

أما اذا حزم الغرب أمره على أن يشرك الآخرين فى فوائد انجازاته الفنية والعلمية ، فان احتمالات التعاون السلمى وتحسين العلاقات بين الفريقين تزداد بشكل ملحوظ • فقد أثبتت التجربة تلو الاخرى نجاح المشروعات المشتركة منذ نشب الحرب • وكان المثل الكلاسيكى لذلك منح الهند استقلالها فى عام ١٩٤٧ فى عهد حكومة العمال البريطانية وكان هذا العمل من أعمال الثقة بالضرورة ، لانه قام على الاعتقاد بأنه من الممكن تحقيق الثورة السيكولوجية (النفسية) اذا أمكن اقناع ملايين الهنود بأن البريطانيين يعتبرون أندادا لهم ، ويرغبون فى أن يعمل الشعب الهندى على تحقيق رخائه ورفاهيته بنفسه وبطريقته الخاصة مستندا فى ذلك الى المعونة التى يرى أن يطلبها من الخارج تلقاء ذاته •• ولقد تبين أن هذا العمل كان (ضربة معلم) سياسية ندر أن كان لها مثيل فى التاريخ ، اذ أنه حول المشاعر السياسية الاساسية للملايين باجراء واحد وفى هذا المجال نجد أنفسنا أمام شعبين ، دب بينهما الانقسام نتيجة للشعور بالكرامة والكراهية التى لامفر منها بعد مائتى عام من الفتح والحكم الاجنبى ، ومع ذلك فلم تكد تنقضى سنوات قليلة حتى تحولت العلاقات بين الدولتين الى صداقة وطيدة كتلك التى تقوم بين أى شعبين صديقين فى العالم ، ولذلك فان أشخاصا أكثر من البريطانيين بمولدهم يعيشون الآن فى الهند والباكستان وسيلان منهم فى أى وقت مضى ، أما التعاون الاقتصادى والفنى والشخصى فيزداد نموا من يوم لآخر ، وبعد هذا العمل الاستهلالى البارع ، أصبح طريق النجاح واضحا تماما الان ، ولهذا اتبعته بريطانيا وفرنسا بدقة فيما يتعلق بغانا والملايو ونيجريا ووست انديز وغيرها من المستعمرات والمحميات البريطانية والفرنسية •

لو فقط استمرت الشعوب الغربية فى سلوك هذا الطريق ، فأنها تستطيع أن تقدم أشياء كثيرة جدا بجانب المعرفة الطبية والعلمية والصناعية والفنية والتمويل •• وتستطيع روسيا تقديم مثل هذه المعونات المادية ، وليس من شك أن الصين سوف تستطيع أن تقدمها بدورها فى مدى

خمس عشرة أو عشرين سنة ، ولكن الديمقراطية الغربية تستطيع أن تقدم أيضا المثل الأعلى للحرية الشخصية ، وللحرية المدينية ، وللمساواة أمام القانون ، ولحرية الكلام والاتحاد ، مع الفن ، والأدب والفلسفة الغربية الخصبة التي نمت وازدهرت مع نمو الشعوب الغربية وتقدمها .. تلك هي بالدقة القيم التي يهفو اليها الآن كثير من الشعوب التي كانت محرومة من كل امتيازات الى عهد قريب .. ونظرا لأن الأفكار الغربية قد انتشرت على نطاق واسع ، فان أجزاء كبيرة من العالم أصبحت تتوق الآن الى المساواة السياسية والاجتماعية والاقتصادية أيضا ، وبسبب هذه الرغبة ، أو على الأصح اللهفة ، فان الغرب يستطيع أن يقدم لهذه الشعوب شيئا كثيرا اذا تصرف بحكمة على النحو الذي سارت عليه حكومة اللورد أتلى حينما منحت الهند استقلالها في عام ١٩٤٧ .. فهنا يكمن بالتأكيد تفوق الكومنولث وعظمته ، فان أعظم خدمة يستطيع الكومنولوث تقديمها للعالم ليست ضمان السلم أو الأمن لأنه أضعف من ذلك ، وهو متفوق بحيث أنه لا يستطيع أن يطمع في ذلك ، وان كان عليه أن يسهم في هذا المجال بالكثير بوصفه عضوا من أعضاء المجتمع العالمي مخلصا للقانون الدولي ، ولكنه (برغم بعض الاستثناءات وتخص منها بالذكر باكستان بصفة مؤقتة) يستطيع أن يثبت للعالم امكان قيام اتحاد حر ودى بين الدول المستقلة ذات السيادة التي تحترم كل منها حقوق الدول الأخرى الدولية ، وتضمن لشعبها ، داخليا حرياته السياسية الكاملة ، والتسامح بدون أية تفرقة عنصرية أو دينية .. فاذا كان مستقبل الكومنولث الرئيسي قائما على نشر هذه الأفكار البريطانية بالضرورة في جميع أنحاء العالم ، فانه سينمو كنظام أكثر دقة ومدنية .. أما انفصال جنوب أفريقيا في عام ١٩٦١ (سواء أكان موقوتا أم لا) فقد يكون بركة ونعمة لا مأساة ونقمة بعد أن أعلن الكومنولث بذلك أنه بطل التسامح العنصري .

حاجز اللون :

يجري الصراع من أجل المساواة السياسية ، وهو الصراع الذي يجب أن يسانده الاشتراكيون جميعا حول موضوعين رئيسيين في الوقت الحاضر ، وهما التمييز اللوني والمطالبة بالاستقلال الكامل للشعوب والمناطق غير

المستقلة ، بيد أنه ليس من شك فى أنه لن يمكن فى اى من الحالتين تحقيق المساواة الكاملة دائما بعمل او اجراء واحد ، برغم قبولنا لهذه المساواة من ناحية المبدأ ، الا أنه لابد من تحقيقها فى أسرع وقت مستطاع فى هـــذا العالم المشحون بالانفجارات التى يجب العمل على تجنبها لأنها قد تؤدى الى اثارة الحرب ولو عن طريق غير مباشر •• ولعل التمييز اللونى هــو أكثر أنواع أفكار المساواة تجردا من العقل والحكمة فضلا عن انعدام ضرورته، وان كان يرجع فى أصله الى جذور عميقة متأصلة وأغراض بدائية،وليس من قبيل الصدفة أن يؤدى التمييز اللونى الى اضرار أشـــد وأنـكى بين الأميين (كما هو الحال فى جنوب أمريكا) وبين المتعصبين (كما هوالحال بين الهولنديين البروتستانت فى منطقة جنوب أفريقيا) • .

ومع ذلك فان هذا التمييز اللونى ليس بالشىء الذى لايمكن تجنبــه أو استئصال شأفته من الطبيعة البشرية ، فهو ليس بالشىء الذى يتخيله بعض الأوروبيين ، وأعنى أنه ليس نظريا يمكنك أن تكتبه ولكنك لاتستطيـع استئصال شأفته • اذ برغم أن كثيرين من أهالى شمال أوروبا يعترفون بأنهم يشعرون بهذا النفور اللونى ، وبرغم مايقال من أن الصينيين يعترفون بأنهم يكرهون جميع الأجناس البيضاء ، الا أن سلوك باقى الجنس البشرى يدل على أن هذا النفور لايمكن ان يكون حافزا طبيعيا شائعا • فالاتحادالسوفييتى يستطيع ان يقرر بحق أن التمييز اللونى ندر أن يوجد بين السكان البيض المقيمين بداخل حدوده ، وان هذا التمييز لايمارس بحال هناك • ويلاحظ بصفة خاصة أن الشعور بالتمييز اللونى لايلقى تسامحافقط فى أمريكاالجنوبية وبالاخص فى البرازيل ، ولكنه لاأثر له على الاطلاق هناك • ففى هــذه الدولة ، التى يبلغ تعدادها أكثر من ستين مليون نسمة ، وتضـم كل لون معروف فى الجنس البشرى ، يشترك الناس فى مختلف المهن والحرف ، ويتقابلون معا فى المجتمعات والأسر ، رجالا ونساء من مختلف الألوان ، ويعملون ويعيشون معا بغير أن يثير موضوع التمييز اللونى أية مشـــاعر عدائية بينهم • ولذلك يندر أن ترى ثلاثة أو أربعة أشخاص يســـيرون معا فى شوارع احدى المدن البرازيلية ، أو ثلاثة أو أربعة أطفال يلعبون

معا هناك بغير أن يكون بينهم لونان مختلفان على الاقل . وليس من شك في أن التجارب البرازيلية تدل على أنه في الامكان القضاء على التمييز اللوني قضاء تاما ، وأنه اذا شب الأطفال وهم يقابلون كل يوم مع اطفال آخرين من ألوان مغايرة ، فانهم ينشأون في مجتمع لا وجود لهذه المشكلة فيه على الاطلاق ، ولذلك فان القائلين في جنوب أو وسط أفريقيا أو في الولايات المتحدة بأن الشعور باللون غريزة بشرية عميقة الجذور الى درجة تجعل من سياسة « التفرقة » أكثر السياسات حكمة بالنسبة لجميع الأجناس ، لاريب سيفيدون أعظم الفائدة اذا زاروا أمريكا الجنوبية ولاحظوا السلوك اليومي لملايين السكان العاديين في أمريكا الجنوبية .

لكن لماذا أصبح البريطانيون في أمريكا الشمالية ، والهولنديون في جنوب أفريقيا ضحايا التمييز اللوني ، بينما لم يتأثر البرتغاليون مطلقا بهذا التأثير في أمريكا الجنوبية ؟

يقول البرازيليون أن الزواج من هنود أمريكا الجنوبية كان العادة المتبعة منذ القرن السابع عشر في البرازيل ، على حين كان « الانجليز » في أمريكا الشمالية يميلون الى « ذبح » الهنود بدلا من الزواج منهم ..ولكن مهما يكن سبب الزواج المختلط في أمريكا الجنوبية ، فانه ليس هناك نزاع كبير في أن هذا الزواج كان بدوره السبب الرئيسي في اختفاء التمييز اللوني هناك في القرن العشرين ، فان أكثر من ٩٠ ٪ من البرازيليين اليوم من لون مختلط بالمولد ، ولذلك فان قلائل جدا هم الذين لا يشتركون في أحد عناصر دماء جنوب أوربا ، وهنود جنوب أمريكا ، وزنوج أفريقيا ..وحينما يبدأ الزواج المختلط فانه لايتوقف ، ومن الجائز أن يؤدي ذلك في النهاية الى ايجاد الحل الكامل لمشكلة اللون في العالم .. والحق يقال ، يبدو أن الزواج المختلط في البرازيل قد أنتج أنواعا من الأجسام أجمل مما يمكنك أن تراه غالبا في أوروبا وأمريكا الشمالية ..

بيد أن الوقت لم يتوفر لسوء الحظ لانتظار هذا الحل البطيء في أمريكا الشمالية ، لأن السكان الملونين ـ وان كانوا أقلية في الاتحاد كله ـ كانوا مركزين جدا في الولايات الجنوبية .. على أنه مما يستحق الثناء بالنسبة

للولايات المتحدة ـ وبالأخص هناك حيث الشعور باللون أقوى كثيرا منه في البرازيل ـ أن الشعوب الملونة بدأت ، أثناء السنوات العشر الأخيرة تتقدم تدريجيا نحو المساواة السياسية والاجتماعية الكاملة .

أما في جنوب أفريقيا ، فان الوضع مختلف عن ذلك كل الاختلاف، لأن الملونين يحرمون من هذه الحقوق على نحو مطرد .. وليس من شك في أن انتشار التعليم والأفكار الديموقراطية هما اللذان أثارا المطالبة بالمساواة السياسية بين القوم الملونين في الولايات المتحدة . ولكن القرار الذي اتخذته المحكمة العليا في الولايات المتحدة وأيده الرئيس والكونجرس القاضي بالمحافظة على الضمان الأصلي للحقوق البشرية في الدستور الأمريكي الديموقراطي الذي صدر في القرن الثامن عشر ، هو الذي ضمن عدم تجاهل هذا المطلب .

فقد جاء في الدستور أن جميع مواطني الولايات المتحدة يجب أن يكونوا « متساوين » أمام القانون . وفي عام ١٨٩٦ ، أي في الفترة التي كانت الافكار أقل تحررا فيها ، وكان القوم الملونون يعانون فيها من كبت أشد ، فسرت المحكمة العليا هذا النص بأنه يعني ، أنهم متساوون ولكنهم منفصلون . ولهذا فان التكوين الاجتماعي كله في الولايات الجنوبية ، من المدارس الى (المراحيض) العامة ، ومن سيارات الأجرة الى صالات الانتظار في المطارات ، كانت تقوم على مبدأ التفرقة ..

وفي عام ١٩٥٤ ، عندما أخذت فكرة المساواة تلقى قبولا بين جماهير السكان البيض والملونين على السواء ، قلبت المحكمة العليا هذا القرار التاريخي رأسا على عقب ، وحكمت بأن « المساواة » يجب أن تعني المساواة ـ وأن التفرقة يجب أن تنتهي .. ومن المحقق أن هذا القرار ـ كقرار منح الهند استقلالها في عام ١٩٤٧ ـ مثل نادر ، ولكنه مشجع جدا لتغيير ثوري يجب أن يهز أساس الحياة الاجتماعية والانسانية على أن يتم هذا بعمليات سلبية ودستورية ، وأن يتولاه رجال معقولون . أي أنه يجب ألا يتم تحت التهديد بالعنف . وانما عن طريق الحجة المقنعة المعقولة .. وفي هذا المجال أخطأ

الماركسيون المتزمتون ، بينما دللت الولايات المتحدة على أنها أكثر اشتراكية من بعض أجزاء الكومنويلث ..

وبنفس الحكمة أصدرت المحكمة العليا الامريكية قرارا فى عام ١٩٥٤ جاء فيه أن مثل هذا التغيير الشامل لايمكن أن يتحقق بحركة واحدة . من العصا السحرية» وانما يجب أن يتم على مراحل سنوية وعلى النحو الذى يسمح به بناء المدارس والامكانيات المادية .. ومنذ هذا التاريخ تقدم أشخاص ملونون أكثر الى المدارس العامة والجامعات ، كما أحرزوا تقدما فى اتجاه المساواة العامة السياسية والاجتماعية . وكان هذا التقدم أيضا فى بعض الولايات منه فى البعض الآخر ، ولكنه كان موجودا بدرجة ما فى جميع الولايات على كل حال .. والواقع أن الملونين لم يصلوا بعد الى المساواة الكاملة ـ اذ أن الكثيرين منهم مازالوا محرومين من حق الادلاء بأصواتهم، ولكن حركة المساواة مازالت مستمرة فى التقدم ، وكل شخص يعلم أنها يجب أن تستمر فى هذا التقدم . الا أن الشعب البريطانى ماكاد يسمع بأنباء استخدام القوات المسلحة فى ليتل روك وغيرها لتنفيذ قرار انهاء التفرقة فى مدارس الحكومة حتى أخطأ كثيرا فى فهم معنى ماكان يحدث . فقد صدم لمجرد استخدام القوات المسلحة لمثل هذا الغرض ، ولكن المغزى الأدبى الحقيقى لهذا العمل هو أن رئيس الولايات المتحدة كان مستعدا لاستخدام القوة للدفاع عن القانون والدستور وضمان حقوق الملونين التى وعدتهم بها المحكمة العليا .. فهل يستطيع جنوب أفريقيا أن يقدم عذرا تبرر به تحركها فى نفس السنوات على نحو صارخ جدا فى اتجاه مضاد تماما للاتجاه الذى سارت فيه الولايات المتحدة ؟ بالطبع أن فى استطاعة سلطات جنوب أفريقيا أن تحاول قائلة أن الملونين فى اتحاد جنوب أفريقيا يشكلون الأكثرية ، لا الأقلية كما هو الحال بالنسبة للزنوج الأمريكيين، وان البريطانيين والهولنديين ، من الناحية التاريخية ، أول من أقاموا وطوروا أجزاء كبيرة من جنوب أفريقيا ، وأن الافريقيين هاجروا من الشمال فيما بعد .. والواقع أن مشكلة اللون أكثر اثارة للفزع فى أية دولة يشكل البيض فيها أقلية ، ولكنها أقلية كبيرة ، ويوجد بها احساس باللون .

ولكن هذه الحجج لايمكن ان تؤثر على موضوع المبدأ : إن انكار الحقوق البشرية على أى انسان ليس له أى مبرر على الاطلاق . ولذلك فان الحل الوحيد الذى يمكن الدفاع عنه فى النهاية فى دولة مثل جنوب افريقيا ، أو روديسيا الجنوبية ، او كينيا ، التى توجد بها أقليات كبرى ـ كما هو الحال فى الولايات المتحدة ـ هو الكف عن اعتبار أية طائفة من الملونين ، جماعة سياسية منفصلة ، ومعاملة جميع الملونين كأفراد لهم نفس الحقوق السياسية التى يتمتع بها أى فرد آخر . فاذا عوملوا على هذا النحو ، فالأرجح أن تختفى الانقسامات السياسية بعد فترة من الزمن مع اختفاء التمييز اللونى ، وبذلك تختفى المشكلة فى النهاية (كما حدث فى أمريكا الجنوبية ، والى درجة ما فى ويست أنديز) . وعلى كل حال ، هذا هو ماينبغى أن يكون عليه المبدأ السياسى واجب التكريم من جانب الاشتراكيين فى الكومنويلث كله مهما أثار من صراع عنيف فى المدى القصير .

أما البديل الوحيد لذلك ، وأعنى به حرمان احدى الطوائف الملونة من الحقوق السياسية فلا بد أن يولد فى النهاية انفجارا أعظم كثيرا . لان هذا البديل غير صالح للتطبيق حتى من الناحية الاقتصادية ، ذلك لأن التقدم الذى تحرزه الصناعة والمواصلات فى كل يوم ، يجعل اختلاط جميع قطاعات المجتمع يزداد نموا ، ومن ثم فان افتراض امكان اشتغال أناس من ألوان مختلفة مع بعضهم فى المصانع والمكاتب والمتاجر ، ثم فصلهم عن بعضهم فى سيارات الركوب والقطارات واسكانهم فى منازل منفصلة ، سخف خلقى مابعده سخف ..

ان سياسة التفرقة والفصل التى تستخدم وسائل التعصب غير مجدية على الاطلاق ، ولذلك فان الشعوب الغربية (التى احتضنت القيم التى يجاهد الافريقيون للوصول اليها) والكومنولث ، لايمكن أن يحققوا أى ربح أو نفع الا اذا أيدوا الأفريقيين فى صراعهم من أجل الحصول على الحقوق الرئيسية .. وللسبب نفسه ، يجب الابتعاد تماما عن ارغام الأفريقيين سكان نياسالاند أو روديسيا الشمالية على قبول أى نظام فيدرالى ضد رغبتهم ، لأن هذا الارغام معناه حرمانهم أيضا من المساواة فى الحقوق السياسية التى يجب

على الكومنولث أن يدافع عنهـا ، اذ أنه لايمكن أن توجـد حجة اقتصادية يمكن أن يبرر بها هذا العمل ..

حق الاستقلال :

كان الموضوع الرئيسي الثاني في الصراع من أجل المساواة السياسية هو مطالبة الأقاليم المستعمرة فجأة بالاستقلال الكامل ، وهي المستعمرات التي كانت بريطانيا وفرنسا والشعوب الأوروبية الأخرى تحكمها .. ومع أنه ليس هناك أدنى شك في أن الدول الغربية كانت متقدمة كثيرا ، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، عن شعوب كثير من المناطق غير الأوروبية في مجالات التعليم والتقدم الفنى ، بحيث لم يكن هناك مفر من استخدام نظام كهذا برغم مساوئه وعيوبه ، الا أن انتشار التعليم وارتفاع مستويات المعيشة يجعل الاستمرار في الأخذ بهذا النظام ضربا من المستحيل . ومن المحقق أن الدول الاستعمارية القديمة تكون أكثر حكمة وحصافة ، كما دلت على ذلك تجربة الهند ، اذا رحبت بالحركة الجديدة ترحيبا قلبيا عما اذا قاومتها بعناد وعلى غير طائل .. وعلى كل حال أن العدالة تقتضى أن نقول أنه منذ اتخذ القرار الخاص بالهند ، وحكومات بريطانيا وفرنسا وهولندا تتصرف جميعا بسرعة وذكاء أكثر عما كان متوقعا منها في عام ١٩٤٥ . فقد كان سلوكها مناقضا ، على الأقل وبشكل محسوس ، لسياسة التوسع الانتهازية التى تنتهجها روسيا التى أنشأت مايشبه الحكم الاستعماري في بلغاريا ورومانيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية ، والحكم الذى فرضته الصين على التبت منذ عام ١٩٤٥ .. ولكن مهما يكن من أمر التردد أو العناد الذى أبدته الشعوب الغربية ، كما حدث في قبرص أو الجزائر أو الهند الصينية ، فقد كان العنف ينتهى الى نتيجة واحدة دائما هى التراجع عن هذا العنف . ولقد كان العنف ينتهى الى نتيجة واحدة دائما هى لحاجة المناطق المستعمرة ، التابعة لكل من الكومنويلث البريطانى والاتحاد السوفييتى ، يغلب أن تظل أعضاء في الوحـدة الأكبر ، وبذلك تتجنب الأخطار السياسية والاقتصادية الناجمة عن تفتيت هذه الوحدات الكبيرة

الى أجزاء صغيرة اذا قدمت لها مساعدة ايجابية سخية لتحصل على استقلال بمجرد أن يصبح الحصول على هذا الاستقلال أمرا عمليا .

هل معنى ذلك أن كل دولة تطالب بالاستقلال مع التشابه في الحقوق السياسية من حقها أن تحصل على هذا الاستقلال ؟ من الواضح أنه اذا كانت الدولة شبه أمية ، أو اذا لم تكن توجد لديها أية قدرة ادارية ، أو اذا لم يكن يوجد لديها أية قدرة ادارية ، أو اذا لم تكن لتستطيع الاعتماد على نفسها اقتصاديا ، فان منحها الاستقلال قد يكون عملا متهورا يخلص الدولة المستعمرة سابقا من المتاعب ، ويلقى بشعب غير متقدم ولا متطور فى هوة الفوضى والاضطراب ..

فالواقع أن بلجيكا تصرفت تصرفا مفاجئا فى الكونغو عام ١٩٦٠ ، ولذلك فان اللوم هنا يقع على عاتق البلجيكيين الذين فشلوا فشلا ذريعا فى التأكد من أن شعب الكونغو قد حصل على التعليم والتجارب الضرورية لحكم دولة عصرية .. أما حيثما روعيت المستويات التعليميـة والادارية والاقتصادية الضرورية ، وأعرب شعب أية دولة بوضوع عن رغبتـه فى الاستقلال ، فلاشك فى أن الدولة المستعمرة سابقا تبدى حكمتها - باسم مبدأ المساواة السياسية - اذا بادرت بمنح هذا الاستقلال سريعاوبلاأدنى تباطؤ .. وليس من شك أيضا فى أن الدولة الاستعمارية سابقا سوف تكسب الشيء الكثير اذا ساعدت الدول التى حصلت على استقلالها حديثا فمنحتها دفعة سخية من طائفة الرجال الاداريين المحنكين ، مثلما فعلت بريطانيا بكل حكمة ، وبنجاح كبير ، مع الهند وغيرها من المستعمرات السابقة .

ولكن الناحية الأدبية ليست على هذا القدر من البساطة .. اذ هل يعنى حق تقرير المصير مجرد أن وحدة مستعمرة سابقا كالملايو أو غاناأو قبرص من حقها أن تختار الاستقلال اذا رغبت فى ذلك . أم يعنى أيضا ان أى جزء من مثل هذه المنطقة المستعمرة ، أو أية دول أخرى حصلت فعلا على استقلالها ، الحق فى الانفصال ؟ هل لكشمير الحق فى الانفصال عن الهند أو الباكستان ، أو لكاتنجا عن الكونغو ؟ وهل للولايات الجنوبية

الحق في الانفصال عن الولايات المتحدة ، أو لايرلندا الحق في الانفصال عن المملكة المتحدة ، أو لشمال ايرلندا الحق في الانفصال عن جنوبهـا ؟ اذا تجاوز حق تقرير المصير نقطة معينة ، فسيؤدي ذلك الى ايجاد ثغرة من الاضطراب السياسي تتعارض تماما مع حاجتنا الى مزيد من الالتصـاق والتماسك الدولي لمصلحة السلام ، وليس من شك في أن النزاع الدائر حول كاتنجا منذ عام ١٩٦٠ يصور لنا بدقة مدى الازعاج الذي يثيره هذا الموضوع ، كما يصوره المنطق السقيم الذي يتذرع به الذين يجادلون في وقت واحد بأن لايرلندا حقا مقدسا في الانفصال بارادة الأغلبية عن المملكة المتحدة ، ولكن ايرلندا الشمالية لاحق لها ، سواء الهيـا أو بشريا ، في الانفصال بارادة الأغلبية عن ايرلندا الجنوبية ..

هناك قاعدة واحدة تتمثل فيها الحكمة على الأقل وتبدو واضحة بدرجة كافية .. وتلك أنه حيثما لايكون الاتحاد قد اكتمل تماما ، ولكنه موضع التجربة فقط ، كما هو الحال في اتحاد وسط أفريقيا ، يجب ألا يفرض هذا الاتحاد فرضا على أي من الشريكتين المرتقبتين بدون موافقة أغلبية سكانهما ومن ثم فان ارغام نياسالاند أو روديسيا الشمالية على الانضمام الى اتحاد وسط أفريقيا ضد رغبات الأغلبية العظمى من سكانها ، أو ارغام ايرلندا الشمالية على الانضمام لايرلندا الجنوبية ضد رغبة أغلبية سكانها حتى ولو لم يؤد ذلك الى اثارة المخاوف الطبيعيـة من التمييز اللوني .. أما الادعاء بأن الرجل الأبيض يعرف ماهو أحسن ، فيجب ألا يسلم به مطلقا ، حتى ولو كان الرجل الأبيض أكثر علما فعلا بالشئون الاقتصادية ، وكان الأفريقيون مخطئين في فهم ذلك الأمر على واقعه .

لقد كانت الغلطة الأساسية في اتحاد وسط أفريقيا هي محاولة فرض وحدة سياسية جديدة على شعوب غير راغبة في هذه الوحدة ، وهذه الغلطة دليل ثان على حماقة التصرف في هذه الأيام استنادا الى رفض وانكار الحقوق السياسية والأساسية .

ولكن الصواب والخطأ ليسا على هذا الموضوع حيثما لايدور الجـدل حول الانضمام الى وحدة جديدة ، وانما يدور حول الانفصال عن وحـدة

قديمة وحيث يوجد الحكم الذاتى فعلا .. ومن ثم فسواء أكان من حق الولايات الجنوبية من الولايات المتحدة الانفصال عن سنة ١٨٦٠ ، أو من حق كاتنجا والجزائر أن تنفصلا اليوم ــ أو من حق اسكتلاندا أو ويلز الانفصال عن المملكة المتحدة ــ فأمر لاشك يصبح موضع نزاع حاد بين الاشتراكيين وغير الاشتراكيين .. وبقى أن نقول بعد ذلك أنه من المؤكد أن الحركات الانفصالية الكثيرة من هذا الطراز ستؤدى الى احداث أضرار اقتصادية واجتماعية تفوق كثيرا الحجة التى تؤيدها ، وسيؤدى ذلك قطعا الى اضعاف الدول المنفصلة فى عالم تتجه الحركة كلها فيه نحو الاتحاد ..

وعلى كل حال ، من المحقق أن الاتحاد اذا اقترن بالحد الأقصى من الحكومة الاقليمية والمحلية ، حل أحسن كثيرا جدا . الا أنه ــ برغم ذلك ــ فان مطالبة أية دولة منفصلة لها حكومتها الخاصة المنفصلة ، بالاستقلال التام لايمكن أن يلقى أية مقاومة لها مايبررها مادامت أغلبية هذه الدول تطالب بالاستقلال التام .

ليست هناك قوى سياسية فى العالم اليوم أقوى من مطالبة الشعوب الملونة بالمساواة ، ومطالبة الأقاليم المستعمرة فى أفريقيا ، وآسيا . وشرق أوربا بالحصول على استقلالها . ولذلك يجب على الاشتراكيين مساندة هذه المطالب والقضايا بذلك الحماس والثقة اللذين ينبعان من معرفة الانسان أنه انما يقف فى جانب العدالة .. فان الاشتراكية الديموقراطية تمنح الشعوب التى تقدم هذه المطالب ماتريده بالدقة : المساواة فى الحقوق السياسية ، والحرية الشخصية ، والعدالة الاجتماعية .. وانه لميدان معركة يتراجع فيه الرجعيون والشيوعيون على السواء تراجعا تاما ــ فى كل مكان باستثناء الاماكن التى تستطيع فيها هاتان القوتان استخدام القوة المسلحة ــ كما هو الحال فى أوروبا الشرقية ، وفى جواتيملا أيضا حيث ترتكب الولايات المتحدة خطأ مؤسفا للغاية .. أما بالنسبة للاشتراكيين البريطانيين الذين يؤيدهم هذا العدد الكبير من الدول حديثة العهد بالاستقلال .

فان الكومنولث العصرى يعتبر بمثابة أداة هامة جدا تدعو للأمل فى قيادة هذه المبادىء المثالية الى نجاح جديد متكرر ؟

هيئة قناة السويس

هكذا تعبر السفن القناة

١ ـ الاخطار باقتراب السفن من مدخلى القناة .

تقوم السفن المتجهة صوب أحد مدخلى القناة ،عند بلوغها مدى الاتصال ، باخطار وكلائها لاسلكيا بمعلومات عن اسم السفينة وجنسيتها وعن اعتزامها عبور القناة أو مجرد التوقف فى الميناء والموعد المحتمل لوصولها ومدة توقفها ، وما اذا كانت تحمل مواد خطرة ، وبأية معلومات اخرى تفيد فى تحديد مركز الربط المناسب للسفينة داخل الميناء . ويبلغ الوكلاء بدورهم هذه المعلومات الى الهيئة واذا كانت السفينة تحمل مواد خطرة وجب تقديم الاخطار قبل وصولها بأربع وعشرين ساعة على الاقل .

هيئة قناة السويس

هكذا تعبر السفن القناة

٢ ـ استقبال السفن القادمة الى بور سعيد .

يراقب برجا المراقبة الكائنان فوق مبانى الهيئة فى بورسعيد وبور توفيق وصول السفن القادمة من البحر ، وعندما تظهر احداهما يخطر قسم الحركة بوصولها .

وفى بورسعيد ، عندما تقترب السفينة من شمندورات الارشاد الخارجية للبوغاز تطلب المرشد اما برفع الاشارة الخاصة على أحد صواريها أو بالتليفون اللاسلكى فتتصل سفينة الارشاد التابعة للهيئة والموجودة فى عرض البحر بمكتب الميناء بواسطة التليفون اللاسلكى وتوافيه بكافة البيانات التى تفيد فى تعيين المرشد اللازم لتولى عملية أرشاد السفينة فى الميناء اذا تم اختياره تبعا لحمولة السفينة ونوع شحنتها .

مطابع
الدار القومية للطباعة والنشر
١٥٧ شارع عبيد ــ روض الفرج
تليفون ٤٥٣٤٦ ــ ٤٥٤٠٥ ــ ٣١٦٢٥

مجموعة اخترنا لك

تصدر

نصف شهرية باللغات العالمية

يشترك فى تحريرها وإعدادها

لجنة "اخترنا لك"

المراسلات : الدار القومية للطباعة والنشر
١٥٧ شارع عبيد ـ روض الفرج ـ القاهرة
تليفون ٤٥٣٤٦ ـ ٤٥٤٠٥ ـ ٣١٦٢٥

العدد ١٢٣ — الثمن ١٠ قروش